الفصل الثاني
حكم محمد علي - مشروع التحديث في ظل الاستبداد
(1805- 1848م)

1 - الأوضاع السياسية والاقتصادية وحالة العمران قبيل عصر محمد علي:

يمكن إيجاز أهم ملامح الوضع العام في مصر عند نهاية الحملة الفرنسية على مصر في النقاط التالية:

1.1 نظام إدارة الموارد والثروة وحالة الاقتصاد:

كانت حدود مصر الدولية في هذه الفترة تكاد تكون مشابهة لوقتنا الحاضر، باستثناء حدودها الشمالية الشرقية، والتي كانت تنتهي عند الخط الرأسي (الوهمي) الذي يصل خليج العقبة بالبحر الميت (من جهة الشرق)، بينما تنتهي عند الخط الأفقي (الوهمي) الذي يصل البحر الميت بالبحر المتوسط والمار جنوب مدينة الخليل وشمال مدينة غزة، كما أن حدود مصر الجنوبية كانت تمتد جنوب الشلال الثاني ووادي حلفا، لتنتهي عند جزيرة ساي.

وكانت مصر في أواخر القرن الثامن عشر ولاية عثمانية، يحكمها باشا من الأتراك برتبة وزير يعينه السلطان العثماني، وإن كانت السلطة الفعلية آنئذ بيد أمراء المماليك، بيد أنه تبعًا للتقاليد العثمانية كانت العلامة الأساسية لسيادة السلطان هي ملكيته المطلقة لكل موارد الثروة في السلطنة، وهو الذي كان يمنح حق استغلال هذه الموارد -ومنها الأرض-؛ إما بشكل ملكية خاصة (ملك)، أو بشكل وديعة (وقف أو رزق)، أو باعتبارها ملكية خاصة للسلطان (خواص همايون)، وهذه كان يوزعها كذلك من أجل استغلال عوائدها لصالح الخزانة السلطانية، أو من أجل القيام بخدمات خاصة يطلبها السلطان.

وعانت مصر في أواخر القرن الثامن عشر من تدهور شديد في الحالة السياسية والاقتصادية؛ لاعتبارات كثيرة، في مقدمتها:

- فساد نظام الحكم العثماني.
- اضطراب الحالة السياسية في البلاد.
- عدم الاهتمام بوسائل الإنتاج الزراعي والصناعي.
- كساد التجارة؛ نتيجة لتعدد أنواع النقد المتداول، وتغيير العملة المستمر.
- ابتزاز أموال التجار الأجانب.
- تحول طريق التجارة بين الشرق والغرب عن مصر بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وأمريكا.

- عدم الأمان وازدياد حالات السلب والنهب.

وقد نتجت عن هذه الأسباب أشكال من التدهور القطاعي، أصابت القطاعات الاقتصادية الأساسية (الزراعة / الصناعة / التجارة) بضمور شديد، وهو ما انعكس على الأوضاع العامة لمنظومة العمران المصـري.

2.1 حالة العمران ومنظومة المدن المصرية[1]:

كانت مصـر قبل عصر محمد علي مقسمة إلى مجموعة من الولايات والمحافظات[2] ، يقع منها في الوجه البحري سبع ولايات، وهي كالتالي:

- ولاية الشرقية – ولاية الدقهلية – ولاية البحيرة – ولاية القليوبية – ولاية الغربية – ولاية المنوفية – ولاية الجيزة.

كما اشتمل الوجه القبلي على ست ولايات أيضًا، وهي كالتالي:

- ولاية الإطفيحية – ولاية الفيوم – ولاية البهنساوية – ولاية الأشمونيين – ولاية المنفلوطية – ولاية جرجا.

هذا بالإضافة إلى محافظات (القاهرة – الإسكندرية – رشيد – دمياط – العريش – السويس – القصير)، ويلاحظ أن هذه المحافظات تمثل العاصمة وموانئ مصـر الأساسية، بما في ذلك القصير.

توزيع المدن المصرية حسب أهميتها قبيل تولي محمد علي السلطة:

لا يوجد هيكل إحصائي عام لمصـر خلال هذه الفترة، رغم المحاولات العديدة التي صبت في هذا المجال، ولكن جميعها تعثرت لأسباب عديدة؛ لعل أهمها التكوين الاجتماعي المصـري (بعاداته وتقاليده)، وفقدان الثقة بين جمع الشعب وحكامه؛ حيث كان الشعب يرى أن كل إحصاء يقصده الحكام يعني فرض ضرائب جديدة وإتاوات جديدة، فلم يبد الشعب أي تعاون لإتمام عمل الإحصاء، وعلى ذلك –وفي ضوء غيبة الإطار الكمي المحدد للأهمية النسبية للمدن المصـرية في هذه الفترة– فإن الاعتماد على المؤشرات العامة التي يمكن استخلاصها باستخدام المنهج الوصفي قد ترسم صورة تقريبية لتراتب المدن حسب أهميتها (مع الوضع في الاعتبار أن الأهمية النسبية تعني –بوجه عام– الحجم والوظيفة والموقع؛ حيث يتشكل من ذلك منطقيًّا دور المدينة)، ولعل أهم المراجع في ذلك مخطوطة الشيخ أحمد العريشي[3] قاضي عسكر مصـر المحروسة (دفتر علم وبيان طريق القضا

(1) محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية منذ عهد القدماء المصريين وحتى عام 1945م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994م .

(2) انظر ملاحق الفصل الثاني، ملحق رقم 1.

(3) مخطوطة الشيخ أحمد العريشي قاضي عسكر مصر المحروسة (دفتر علم وبيان طريق القضا وأسماؤهم بمصر المحروسة وأقاليمها)، المثبتة في كتاب عجائب الآثار في التراجم والأخبار لعبد الرحمن الجبرتي، طبعة مكتبة مدبولي 1977، الجزء الأول، ملحق رقم 4، ص 581 وحتى 588 .

وأسماؤهم بمصر المحروسة وأقاليمها)، والتي قدمها لعلماء الحملة الفرنسية، (وشملت أجوبة على ستة أسئلة، تتعلق بالقضاء والمحاكم والقضاة وتوزيعهم وأماكن إقامتهم)، وقد خلصت المخطوطة إلى تصنيف المدن في مصر إلى سبع فئات (إذا تم فصل مصر المحروسة في فئة مستقلة) حسب أهميتها، كما رتبت المدن حسب أهميتها داخل الفئة الواحدة (شكل رقم 1)، ويمكن من خلال عرض هذا التصنيف التعرف إلى بعض ملامح منظومة العمران في هذه الفترة، وهذا التصنيف كالتالي:

جدول رقم (1) تصنيف المدن المصرية حسب أهميتها النسبية زمن الحملة الفرنسية

الفئة	الترتيب داخل الفئة	الترتيب العام	المدينة	الولاية / المحافظة	ملاحظات
الأولى		1	مصر المحروسة (القاهرة) وتابعتاها بولاق ومصر القديمة	القاهرة	العاصمة
الثانية	1	2	الإسكندرية	محافظة الإسكندرية	ميناء بحري
	2	3	رشيد	محافظة رشيد	ميناء نهري /
	3	4	دمياط	محافظة دمياط	ميناء بحري
	4	5	المنصورة	ولاية الدقهلية	عاصمة ولاية
	5	6	المحلة الكبرى	ولاية الغربية	عاصمة ولاية
	6	7	منف العليا (صان الحجر القبلية)	ولاية الشرقية	
الثالثة	1	8	الجيزة	ولاية الجيزة	عاصمة ولاية
	2	9	دمنهور	ولاية البحيرة	عاصمة ولاية
	3	10	بني سويف	ولاية البهنساوية	
	4	11	بلبيس	ولاية الشرقية	عاصمة ولاية
	5	12	الفيوم	ولاية الفيوم	عاصمة ولاية
	6	13	أبيار	ولاية المنوفية	
الرابعة	1	14	الخانكة	ولاية القليوبية	
	2	15	منية ابن خصيب (المنيا)	ولاية الأشمونيين	
	3	16	منفلوط	ولاية المنفلوطية	
	4	17	جرجا	ولاية جرجا	عاصمة ولاية
	5	18	زفتى	ولاية الغربية	
	6	19	المنزلة	ولاية الشرقية	
الخامسة	1	20	أسيوط	ولاية المنفلوطية	عاصمة ولاية
	2	21	تذمنت (أرمنت)	ولاية جرجا	
	3	22	شلشلمون	ولاية الشرقية	
	4	23	البهنسا	ولاية البهنساوية	عاصمة ولاية
	5	24	سنديون	ولاية القليوبية	
	6	25	النحارية		
السادسة	1	26	سنبو	ولاية الغربية	
	2	27	أشمون	ولاية المنوفية	
	3	28	الفشن	ولاية البهنساوية	
	4	29	محلة أبي علي	ولاية الغربية	
	5	30	محلة مرحوم	ولاية الغربية	
	6	31	فوه	ولاية الغربية	
السابعة	1	32	طحطا (طهطا)	ولاية جرجا	
	2	33	قنا + قوص	ولاية جرجا	

الفئة	الترتيب داخل الفئة	الترتيب العام	المدينة	الولاية / المحافظة	ملاحظات
	3	34	أبوتيج	ولاية المنفلوطية	
	4	35	الواح (الواحات)	ولاية البحيرة	
	5	36	البرلس	ولاية الغربية	

وتوضح المخطوطة أن من بين مجموعة المدن هذه مدنًا أنشئت فيها محاكم، ولكنها معطلة (لا تعمل) هي:

البرلس – المنزلة – النحارية – البهنسا – طهطا – أبوتيج – قنا وقوص – الواحات.

ويذكر المخطوط أن سبب تعطيلها هو تباعد هذه البلاد عن الإدارة المركزية، وهو سبب يعكس ضعف الترابط المكاني بين المحلات العمرانية الفرعية ومركزها الرئيس؛ حيث لا يوجد طرق اتصال جيدة مع المركز الأوحد (مصـر المحروسة)، ويلاحظ أيضًا أن هذه المحلات تقع على نهر النيل، باستثناء البرلس والمنزلة والواحات، وهو ما يعكس سوء حالة النقل النهري، والارتباط المكاني بين العاصمة والوجه القبلي على وجه الخصوص.

شكل رقم (1) أهم المدن المصـرية قبيل تولي محمد علي السلطة عام 1805

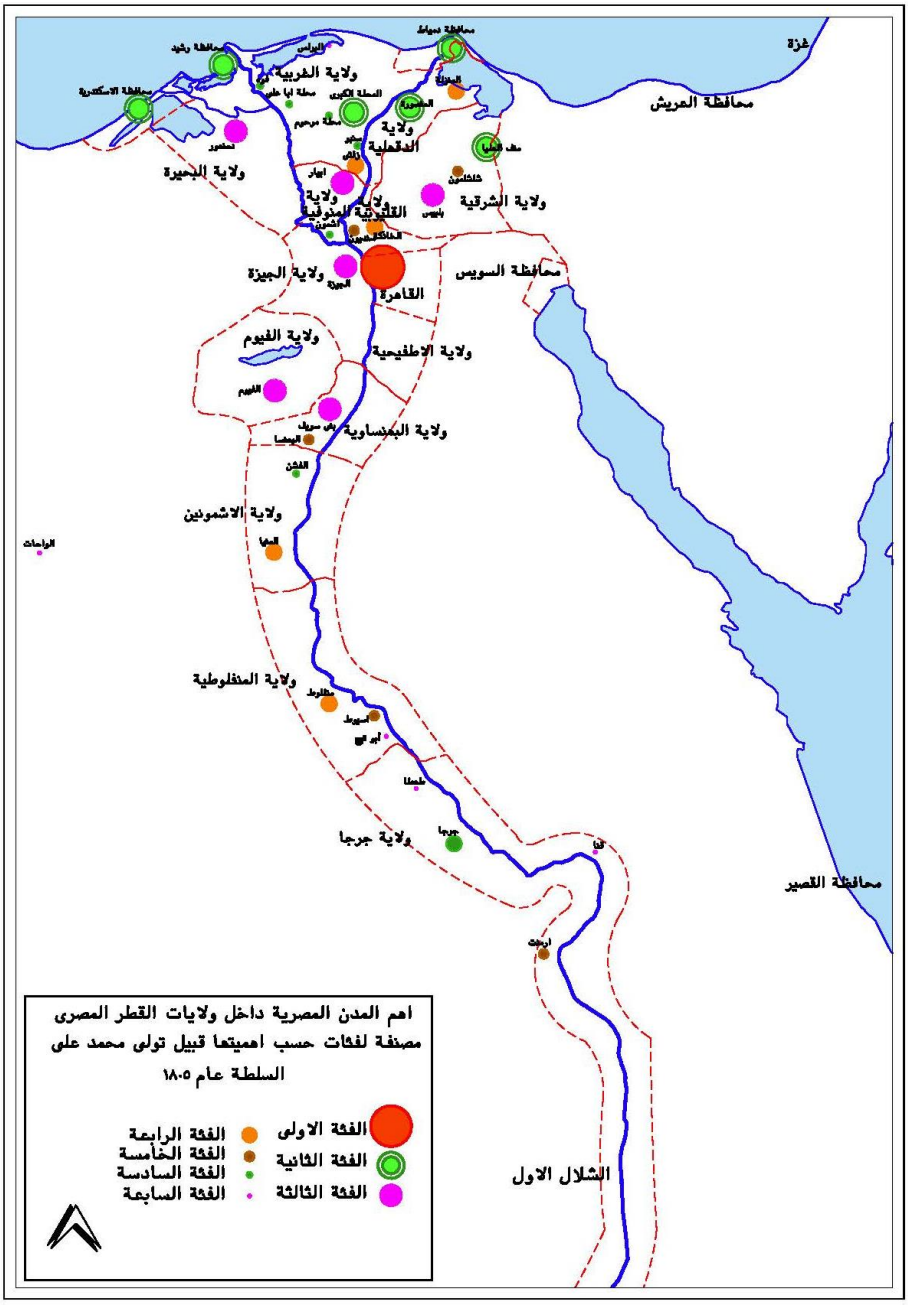

الملامح الأساسية لمنظومة العمران المصري قبيل تولي محمد علي السلطة:

في ضوء رصد الواقع العام للحالة المصرية في النصف الأخير من القرن الثامن عشر -كما تم إيجازه في المؤشرات السابقة- فإنه يمكن قراءة خريطة توزيع التجمعات الحضرية بعد تصنيفها لفئات حسب الأهمية، بناء على ما تم عرضه من مخطوطة الشيخ أحمد العريشي قاضي عسكر مصر المحروسة، وبما يظهر بعض ملامحها على النحو التالي:

- بلغ عدد التجمعات الحضرية (البنادر) التي تم اعتبارها في النظام الإداري المصري كمراكز خدمات (ممثلة في المحاكم) (36) تجمعًا، تم تقسيمهم إلى سبع فئات، على اعتبار أن مصر المحروسة (القاهرة) تمثل فئة منفردة على قمة هذه الفئات، وتم ترتيب هذه الفئات تنازليًّا حسب أهمية المركز الحضري وما يمثله من نطاق خدمي لمحيطه الحيوي، بما فيه من تجمعات ثانوية، وأيًّا ما كانت الاعتبارات والمعايير التي تم على أساسها تصنيف هذه الفئات من قبل الحكومة في ذلك الوقت، إلا أنها تعكس -بلا شك- أهمية نسبية لهذه التجمعات، يمكن الاعتماد عليها في محاولة فهم وتحليل النسق الحضري الذي تشكلت منه منظومة العمران الحضري المصري في ذلك العصر.
- تركزت مدن الفئة الثانية (بعد القاهرة) في أقصى شمال مصر في ست مدن، ثلاث منها مدن موانئ بحرية (دمياط - رشيد - الإسكندرية)، واثنتان منها من مدن الدلتا (المنصورة - المحلة الكبرى)، وواحدة من المدن الصحراوية (منف العليا)، بينما خلا المعمور المصري على امتداده من مدن هذه الفئة، ويمكن تفسير ذلك من خلال الآتي:
  - **ميناء ومدينة دمياط:**

مدينة وميناء دمياط كانت البوابة الرئيسة لحركة التجارة مع دول الشام والدولة العثمانية بشكل أساسي؛ حيث كان يقوم هذا الميناء بنحو ثلث إجمالي تجارة مصر الخارجية، وتقريبًا كل تجارة مصر مع الشام وتركيا، باستثناء بعض القوافل التجارية البرية، والتي غالبًا ما كان يقوم بها العربان، هذا بالإضافة إلى أن مدينة دمياط احتلت المرتبة الأولى على مستوى القطر المصري في ذلك الوقت في صناعة (ضرب وتبييض الأرز)، حتى أنه كانت هناك وحدة مكيالية خاصة لأرز دمياط، تختلف عن مكاييل باقي القطر، بالإضافة إلى اشتغال بعض سكانها بأعمال النسيج وبناء القوارب[1]، وقد قدر علماء الحملة الفرنسية تعدادها بحوالي 18000 نسمة[2].

(1) وصف مصر، علماء الحملة الفرنسية، الجزء الرابع، ص 321، 342، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002.
(2) وصف مصر، علماء الحملة الفرنسية، الجزء الثالث، ص 48، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002.

- **مدينة وميناء رشيد:**

ورثت مدينة رشيد أهميتها من فوه، والتي كانت تعد -حتى نهاية القرن السادس عشر- مستودعًا لبضائع القاهرة والإسكندرية؛ حيث كانت محطة رئيسة لتحميل المراكب عند فم ترعة الإسكندرية (الرحمانية)، ولكن إهمال نظم الحكم العثماني المتعاقبة لهذه الترعة وعدم صيانتها أدى إلى عدم صلاحيتها للنقل النهري[1]؛ ومن ثم أصبحت رشيد هي نقطة التقاء النقل النهري (عبر فرع رشيد) والنقل البحري؛ حيث كانت تجمع البضائع في الموانئ النيلية على طول النهر، ثم ترسل إلى ميناء رشيد، فتفرغ في مراكب أكبر حجمًا، ومنها إلى ميناء الإسكندرية، ويرى الرحالة الفرنسيون الذين زاروا المدينة في نهايات القرن الثامن عشر[2] أنه رغم جمالها وانتظام مبانيها وتحضر أهلها، إلا أنها لم تقم بالدور الاقتصادي الذي كانت تؤديه ترعة الإسكندرية، ويذكر أن رشيد كانت من أهم مراكز تجميع الأرز بالدلتا، وكذلك كانت مركزًا أساسيًّا للصيد.

- **مدينة وميناء الإسكندرية:**

استمرت الإسكندرية -لقرون طويلة قبل الفتح العربي وبعده- تمثل عاصمة مصر، بل وتفوقها من حيث انفتاحها على العالم بتجارتها الزاهرة التي لا تتوقف مع أوروبا ومع باقي دول العالم، ولكن هذه المدينة تعرضت لتدهور شديد -تزايد مع الزمن- منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، ثم زاد الأمر سوءًا بعد أن أغلقت ترعة الإسكندرية في وجه الملاحة لإهمال صيانتها كما ذكر سابقًا، ويكفي الإشارة هنا إلى أن مدينة الإسكندرية والتي كانت يومًا ما (قبيل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في القرن الخامس عشر) توازي نحو نصف سكان مصر المحروسة (القاهرة)، وقد أصبحت مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر لا تزيد عن نحو عشرة آلاف نسمة، حسب تقدير من مارمون (أحد علماء الحملة الفرنسية)[3]، وهو ما يوازي أقل من 4٪ من سكان القاهرة، على الرغم من أنها -وحسب وصف شامبليون- تحوي ميناءين؛ أحدهما الميناء الجديد، وهو لا يصلح لرسو السفن الكبيرة، والآخر الميناء القديم العميق، الذي رأى شامبليون أنه الميناء الوحيد في سواحل مصر القادر على استقبال السفن الكبيرة.

---

(1) يذكر جولوا (أحد علماء الحملة الفرنسية): "ومنذ أن ردمت أو سدت الترعة التي كانت تربط فوه بالإسكندرية حتى تضاءلت فوه اليوم لتصبح في وضع قرية لا تتميز عن باقي قرى مصر"، وصف مصر، الجزء الثالث، ص 251.

(2) إلهام محمد ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص 345، 347، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، 1995م.

(3) إلهام محمد ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص 337- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، 1995م.

- **المنصورة:**

تأثرت مدينة المنصورة كثيرًا بسبب قربها من ميناء دمياط، وأصبح ميناؤها النهري لا تتوقف فيه حركة السفن، كما ذكر ذلك فوربان[1]؛ ولكن أهم ما ميزها هو أنها أكبر مراكز الدلتا لتجميع الأرز، كما أنها تأتي في المرتبة الثانية كمركز لتجميع القطن بعد المحلة الكبرى، وتعتبر من أهم مراكز الدلتا في ذلك الوقت في القيام بأعمال حلج وكبس القطن، والذي كان حتى ذلك الوقت (قصير التيلة).

- **المحلة الكبرى:**

يذكر علماء الحملة الفرنسية ما نصه: "*المحلة الكبيرة هي عاصمة الغربية، ومعناها الحرفي المدينة الكبيرة، وهي جديرة بهذا الاسم؛ لأنها أكبر مدن الدلتا اتساعًا؛ لكنها ليست أكثرها ازدحامًا بالسكان بالنسبة لمساحتها، ويدور فيها بعض النشاط التجاري؛ لكنها تلك التجارة التي تحدث في مدينة صناعية، وليست تلك التي تحدث في مناطق التبادل والمستودعات الجمركية*"، كما أكد علماء الحملة على طبيعة النشاط الصناعي بالمدينة بقولهم: "*وأكبر* المصانع *عددًا في المحلة الكبيرة هي مصانع نسيج الحرير، ومما يضاعف من أهمية هذه المصانع أنه لا يوجد مثيل لها في مدن مصر الأخرى*". ويأتي الحرير في الغالب من سوريا في هيئة شرانق إلى دمياط، كما ذكروا أن كل ملابس النساء الحريرية في مصر تصنع في المحلة تقريبًا، ولكن أغرب ما ذكره علماء الحملة الفرنسية أن المحلة كانت ملتقى كل بغايا الدلتا يتجمعن فيها خوفًا من ملاحقة الشرطة لهن[2] ، وهذا الأمر يثير تساؤلًا: كيف يكون مركز عمراني يضم محكمة ويصنف على أنه من تجمعات الفئة الأولى بمنأى عن أعين الشرطة؟، وهو تساؤل له دلالة عمرانية، بمعنى أنه قد تكون هذه التجمعات أخذت مكانتها كمراكز اقتصادية قبل أن تكون مراكز خدمية، وهو أمر يجب وضعه في الاعتبار عند تحليل دور هذه المدن عند تناولها بشكل تكاملي في منظومة عمرانية واحدة.

- **منف العليا:**

تمثل مدينة منف العليا (صان الحجر القبلية) مع كل من مدينة شلشلمون وبلبيس والخانكة طريقًا بريًّا ذا فاعلية تجارية لربط القاهرة باتجاه الشام، ولم تكن للحكومة سيطرة على هذا الطريق بالقدر الكافي، وإنما سيطر عليه العربان، ويذكر لنا الجبرتي كم من المخاطر كانت تحف أعمال التجارة على هذا الطريق، كما يذكر علماء الحملة الفرنسية أن هناك ترعًا تربط هذا الجزء بالنيل قرب القاهرة؛ ولكنها لا تصلح للملاحة؛ إما لدواعٍ فنية تتعلق بأعمال الصيانة والتطهير، أو لدواعٍ أمنية؛ نظرًا

(1) المصدر السابق، ص 352.

(2) وصف مصر، الجزء الثالث، ص 90، 91، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002.

لعمليات القرصنة التي كان يقودها العربان، وكانت البضائع تنقل برًّا إلى منف العليا، ومنها عبر عدة ترع تربطها ببحيرة المنزلة، ومنها إلى ميناء دمياط.

ويمكن -قبل الانتقال إلى باقي فئات المدن- أن نذكر بعض الملاحظات المهمة:

- رغم أن علماء الحملة الفرنسية ذكروا أن طنطا هي أكبر مدن الدلتا، وذكروا ما نصه: "*تقع مدينة طنطا على مسافة من القاهرة تساوي تقريبًا المسافة بينها وبين كل من دمياط ورشيد، فهي بحق المدينة المركزية في الدلتا*"[1]، وعلى الرغم من ذلك لا نجدها ضمن الترتيب الفئوي الذي اعتبرته الحكومة تراتبًا لأهمية المدن حسب مخطوطة العريشي سالفة الذكر.
- لم تظهر مدينة السويس -ذلك الميناء التاريخي والحيوي- ضمن المدن المعتبرة في التصنيف الفئوي المذكور، وقد يكون السبب في ذلك هو ما تعرض له ميناء السويس عبر واقع سياسة داخلية وخارجية، أدت إلى فقدان جزء كبير من عوائده المالية بالنسبة للخزانة العثمانية، وبالتالي عدم الاهتمام بالميناء وتطويره، أو لتوقف معظم حركة التجارة فيه؛ بفعل الفرمان الذي استطاعت إنجلترا انتزاعه من الباب العالي بتحريم الملاحة على الأوروبيين في البحر الأحمر جنوب جدة؛ وذلك حفاظًا على مكاسب شركة الشرق الإنجليزية، التي كانت تبيع أقمشة البنغال الواردة من محلات شركة الهند في كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية.

  وبعد هذا الفرمان بوقت قصير توقفت السفن الأجنبية تمامًا عن استخدام الميناء، أو أصبحت السفن التي تصل إلى السويس تصادر بواسطة باشا القاهرة، بما تحمله من بضائع[2].
- ذكر علماء الحملة الفرنسية: "*وبالرغم من أن هذه المدينة (طنطا) تعد من أكبر المدن ازدحامًا بالسكان فليس فيها سوى 10 آلاف من السكان*"[3]، وهذا يعطي دلالة تقريبية للتعرف إلى طبيعة أحجام المدن سكانيًّا في ذلك العصر، فإذا كانت مدن الدلتا -وهي المعلوم تاريخيًّا أن أحجام سكانها دائمًا تفوق أحجام سكان مدن مصر العليا ومدن الحدود- وصفت أكبر مدنها حجمًا بأنها لا تزيد عن عشرة آلاف نسمة، فإن هذا مؤشر على ضآلة الحجم السكاني في مدن المعمور المصري في ذلك الوقت بوجه عام، إذا ما علم أن حجم سكان القاهرة الذي قدرته الحملة الفرنسية في عام 1800م بلغ نحو 300 ألف نسمة.

(1) وصف مصر، الجزء الثالث، ص 97، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002.
(2) وصف مصر، الجزء الرابع، ص 280، 281، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002.
(3) وصف مصر، الجزء الثالث، ص98، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002.

- بالنظر إلى باقي مدن التصنيف الفئوي، فإننا نجد أن مدن الفئة الثالثة (بلبيس – أبيار – دمنهور – الجيزة – الفيوم – بني سويف) منها أربع مدن، هي عواصم لولاياتها، كما نجد أن أربعة منها أيضًا يتركز في مصـر السفلى إذا جاز لنا ضم الجيزة إلى ذلك، وحتى المدينتين الأخريين (الفيوم – بني سويف) فإنها تقع في أقصى شمال مصـر العليا، وهو ما يشير ضمنًا إلى أن حدود السيطرة الفعلية للحكومة العثمانية لم يكن ليمتد لأكثر من ذلك على أغلب الظن؛ حيث إن ولاية جرجا –والتي كانت وحدها نحو 40٪ من مساحة مصـر الكلية– لم تكن أيًّا من مدن هذه الفئة، وإذا أضفنا إليها مساحة ولايتي المنفلوطية والأشمونيين، والتي ظلت أيضًا من مدن هذه الفئة، فإن نحو ثلثي مساحة مصـر لم يكن فيها مدن حتى الفئة الثالثة، وهو ما يعكس صورة تقريبية لشكل المنظومة الكلية للعمران المصـري.
- أما بالنسبة لمدن الفئة الرابعة، والتي شملت ست مدن (الخانكة – المنيا – منفلوط – جرجا – زفتى – المنزلة)، فإن ثلاثة منها تركزت في مصـر السفلى وثلاثة في مصـر العليا، ويمكن ملاحظة أن ما جاء منها بمصـر العليا هي مدن عواصم وولايات، على عكس ما جاء في مصـر السفلى، وقد يكون لذلك دلالة ضمنية تعكس التماثل النسبي لما تمثله عاصمة المديرية في الوجه القبلي مع مدينة عادية كما الوجه البحري، وكل ذلك يعكس –وبوضوح– آثار الوضع السياسي والاقتصادي على منظومة العمران، ويمكن تسليط الضوء على ذلك في النقاط التالية:

- الاقتصاد المصـري في هذه الفترة دعامته الأساسية التجارة (إلى جانب الزراعة الاكتفائية)، على الرغم مما حل بها من تدهور كما سبق ذكره، وبالتالي فإن مدن الفئة الثانية كلها تركزت في الموانئ الشمالية، ومدينتين في وسط الدلتا؛ إحداهما محطة تجارية مهمة بين القاهرة ودمياط، والأخرى مركز للتجارة الداخلية عبر المنتجات الصناعية المعتمدة في الأساس على مواد خام مستوردة عبر ميناء دمياط، ولا يمكن إغفال دور قرب موقعها من الميناء من جانب، ومن مراكز التوزيع الداخلي عبر شبكة الربط النهري من جهة أخرى.
- كما أكدت معظم الدراسات السابقة (عن هذه الفترة) أنه كلما اتجهنا جنوبًا كلما قلت درجة السيطرة المركزية لسلطة الباشا لحساب العربان والمماليك، وهو ما أجمله القول إن الحدود الفعلية لسيطرة الحكم العثماني على مصـر تكاد تنتهي عند الخط الوهمي الفاصل بين ولاية البهنساوية وولاية الأشمونيين، وعليه فإن مدن الوجه القبلي لم تزد عن كونها أماكن للتبادل التجاري ومراكز لتجميع قوى النفوذ السياسي والعسكري المملوكي والحاميات العسكرية التي تدعم نظام الالتزام.

- خلو المدن من أي أدوار خدمية (تعليم – صحة – توثيق ...)، فاختزلت أدوارها في البيع والشراء، وكمستودعات لتخزين الغلال، ومراكز للحاميات العسكرية.
- تأثر اختيار الموقع والأهمية النسبية لهذه المدن بشبكة النقل النهري وكفاءتها، ويكفي للدلالة على ذلك اختفاء دور مدن مهمة جدًّا موقعيًّا (من ذلك التصنيف الفئوي)؛ بفعل عدم صيانة ترعة وتعميقها، كما حدث مع مدينتي فوه (والتي جاءت في المرتبة 31)، والرمانية، وتأثرهما بتوقف الملاحة في ترعة الإسكندرية.
- وبالنسبة لباقي الفئات، وهي بدءًا من الفئة الخامسة وحتى الفئة السابعة، وعدد المدن في هذه الفئات 17 مدينة، منها في مصر العليا ثماني مدن، وفي مصر السفلى تسع مدن، واللافت للنظر هو أن المدن الثمانية الواقعة في مصر العليا ستة منها المحكمة التي أنشئت فيها (التي هي أساس التصنيف النسبي للأهمية) معطلة عن العمل، وكما ذكر سابقًا، فإن المخطوطة (مصدر التصنيف) تشير إلى أن سبب تعطيلها هو تباعد هذه البلاد عن الإدارة المركزية، وهو ما يدعم طبيعة الطرح الذي تم التوصل إليه، بأن حدود مصر العثمانية (من ناحية السيطرة الحكومية) توقفت تقريبًا إلى ما قبل ولاية الأشمونيين، وكادت تنتهي كليًّا مع بداية حدود ولاية جرجا.

2- محمد علي وسياسة الحكم في مصر:

تولى محمد علي ولاية القطر المصري في يوم الاثنين الموافق 13 مايو 1805م؛ نزولًا على الإرادة الشعبية، وقد انشغل محمد علي في بداية حكمه في تدعيم مركزه لتوطيد هذا الحكم؛ لأنه بالرغم من كونه باشا مصر قانونيًّا، إلا أنه في الواقع لم يكن يسيطر إلا على القاهرة، بينما ظلت باقي البلاد في أيدي فرق المماليك المتناحرة، وقبائل البدو التي استغلت الموقف السياسي القلق في نهب الريف لصالحها[1].

وهكذا كان مركز محمد علي مزعزعًا لدرجة خطيرة، فركز اهتمامه في بدايات حكمه على استعادة تأييد السلطات، واستمر في حروب وصراعات طويلة مع المماليك داخليًّا حتى قرر القضاء عليهم نهائيًّا في مذبحة القلعة عام 1811م.

وقد واجه محمد علي صعابًا جمة في بداية حكمه، يمكن أن نلخصها في الآتي[2]:

- عدم خلوص نية الباب العالي من جهة، بالإضافة إلى مبدأ الديوان القاضي بعدم إبقاء والٍ على كرسيه في ولاية مصر أكثر من سنة.

(1) نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر، مكتبة مدبولي، 1987، ص 5-6.
(2) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص 31-37، ص 107-118، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000م.

- نزوع الجنود إلى الثورات بين الحين والحين.
- قيام الدسائس البريطانية حوله، وسعي إنجلترا سرًّا وجهارًا لإسقاطه، وتسليم القطر المصري إلى المماليك.
- رغبة المماليك في الانتقام من محمد علي، والعودة إلى حكم مصر.
- ندرة الأموال اللازمة إلى تحقيق الاستقرار، ومواجهة المصاعب سابقة الذكر.

ويذكر أمين سامي أن إيراد الحكومة المصرية في أوائل حكم محمد علي كان يبلغ حوالي أربعة ملايين فرنك فرنسي (158724 جنيهًا مصريًّا)، ولم يكن يكفي لمواجهة بعض المصاعب التي تم ذكرها[1]، ومن هنا بدأ محمد علي حكمه مجتهدًا في الإجابة عن تساؤل له بالغ الأثر في تاريخ مصر المعاصر فيما بعد، ويتلخص هذا التساؤل في: كيف يحصل على المزيد من الأموال؟ حيث إن الإجابة عن هذا التساؤل هي التي شكلت السياسة الاقتصادية المصرية لنحو نصف قرن من الزمان، كما أن تداعياتها وتشابكاتها السياسية مع الطموحات الشخصية لمحمد علي هي التي رسمت الأبعاد الزمنية والمكانية لتطور الأحداث بوجه عام في هذه الفترة.

ومن الصعب أن يتم تناول التوجهات السياسية لحكم محمد علي بمعزل عن التداخلات القوية جدًّا بين مصالح القوى الدولية والدولة العثمانية من جانب، وطموحات محمد علي ورغباته من جانب آخر؛ حيث كان لتقاطع هذه المصالح (غالبًا) وتوافقها (أحيانًا) أثر كبير في مسيرة التاريخ المصري الحديث، وبالتالي دواله وآثاره الباقية إلى هذا اليوم (العمران)، حيث يدور البحث وتجري الدراسة، كما أن هذه العلاقة استمرت في عصر محمد علي وبعده، وهي مستمرة إلى الآن، ويذكر دكتور محمد عبد الستار البدري أن "*دراسة المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي هي دراسة متجددة؛ لأنها ترتبط بموضوع له أهميته وعمر لا تنتهي قيمته، فالصراع الدائر في المنطقة (الشرق الأوسط) ودور الدول الكبرى فيه يذكرنا دائمًا بمحمد علي وبما فعله، وكيف تواطأت هذه القوى الكبرى في عصره حتى انتهت بتحجيم دوره وتقليص إمبراطوريته في سابقة تاريخية تكررت مع كل من يريد أن يخرج على حدود مصر متطلعًا إلى المنطقة*"[2].

التوجهات السياسية في عصر محمد علي وتطورها الزمني:

- الاستئثار بالحكم، وتحقيق السيطرة الكاملة في حكم مصر على حساب باقي الفرق.
- الاستقلال عن الدولة العثمانية[3].

---

(1) أمين سامي: تقويم النيل، المجلد الثاني، الجزء الثالث، دار الكتب المصرية، 1928م، ص 219.

(2) محمد عبد الستار البدري: المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، الطبعة الأولى، دار الشروق، 2001 ، ص7.

(3) عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 97.

- تكوين إمبراطورية تضم مصر والسودان والشام وحتى حدود الأناضول[1].
- عدم السماح لأي نوع من أنواع التدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية.

ولتحقيق هذه التوجهات كان لا بد من إدراك القوة الاقتصادية المستقلة، فكما يقول دكتور/ جمال حمدان: "*لقد كانت نقطة البدء في بناء محمد علي كله أن القوة الاقتصادية هي الأساس الوحيد للقوة السياسية، ولقد كانت تلك نقطة القوة في نظامه فعلًا، ولعله كان الوحيد الذي انفرد بها بين حكام الشرق المعاصرين، غير أن نقطة الضعف بعد ذلك كانت أنه اخضع القوة السياسية لأغراض القوة العسكرية، فلقد كان هدف النظام أساسًا هو الجيش القوي وتمويله وتموينه*"[2].

وقد استلزم ذلك استخدام أساليب وسياسات اقتصادية متنوعة، هدفها الأول -بل والأوحد- هو تعظيم العائد الاقتصادي، وزيادة الموارد المالية للدولة بالقدر اللازم؛ لتحقيق التوجهات السياسية لنظام الحكم، ويمكن القول في ذلك إن خدمة الجيش في مصر أصبحت هي هدف كل السياسات القطاعية الموضوعة من قبل النظام؛ حيث إن الجيش كان يعد الآلية الوحيدة المتاحة لتحقيق هذه السياسات في الواقع، وفي ظل الظروف المحيطة، وستتناول الدراسة هذه السياسات من زاوية محددة، وهي: كيف انعكست هذه السياسات على تكوين المشروعات بأنواعها المختلفة على عموم القطر المصري، وتأثير ذلك على تشكيل (أو إعادة تشكيل) منظومة العمران المصري في هذه الفترة.

1.2 تطور التقسيم الإداري في عهد محمد علي[3]:

عند بداية تولى محمد علي حكم مصر سنة 1805م كان القطر المصري يتكون من ثلاث عشرة ولاية، 7 منها في الوجه البحري، و6 في الوجه القبلي، وكان يوجد غير هذه الولايات ست محافظات، أما القاهرة فكانت تحت أكبر موظف في مصر بعد الوالي، وهو شيخ البلد.

ولما أخذت الحالة العمرانية في التقدم -بسبب اتساع دائرة الأراضي الزراعية، وزيادة عدد السكان- رأى محمد علي من الضروري لتقريب المسافات بين المحلات إقامة الموظفين، وبين البلاد الداخلة في دائرة اختصاصهم الإكثار من عدد الأقسام الإدارية في الأقاليم؛ ليسهل على الموظفين الانتقال إلى البلاد التي يباشرون فيها واجباتهم، ويسهل -في الوقت ذاته- على أصحاب الأعمال الانتقال إلى حيث توجد دواوين الحكومة؛ لأن وسائل المواصلات والطرق كانت معدومة في ذلك الحين، فلم يكن في مصر من وسائل المواصلات إلا السفن الشراعية في النيل والدواب على البر.

---

(1) المرجع السابق، ص 98.

(2) جمال حمدان: شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثالث، دار الهلال، 1994، ص 14.

(3) انظر ملاحق الفصل الثاني، ملحق رقم 2.

وعلى ذلك، ففي سنة 1241هـ = 1826م أمر محمد علي بإبطال اسم ولاية وإبداله باسم مأمورية، وإبدال وظيفتي كاشف وحاكم بوظيفة مأمور، وأن يقسم القطر المصري إلى 24 مأمورية، منها 14 في الأقاليم البحرية و10 في الأقاليم القبلية، وأن تقسم المأموريات الكبيرة إلى قسمين أو أكثر، حسب اتساع دائرتها.

وكان يوجد غير هذه المأموريات سبع محافظات، وقد استمرت الأقاليم ومأموريتها وأسماؤها في تغير وتقلب، سواء أكان ذلك من جهة مواقعها وتغيير حدودها أم من جهة التسمية العامة، أم وظائف من يعين عليها من الحكام، إلى أن استقر رأي محمد علي في أوائل سنه 1249هـ على ما يأتي:

1- إعادة أسماء الأقاليم الجغرافية القديمة للوجه البحري التي كان مقسمًا عليها.

2- تغيير أسماء الأقاليم الوسطى والجنوبية.

3- تعديل حدود أغلب الأقاليم في الوجهين البحري والقبلي، مع مراعاة في ذلك وضعها الطبيعي وطرق الري والمواصلات فيها.

4- استبدال اسم مأمورية الذي كان يطلق على الإقليم كله أو جزء منه باسم مديرية.

5- استبدال اسم مأمور الذي كلن يطلق على رئيس المأمورية باسم مدير.

ثم اختار لكل مديرية المدينة أو البلدة التي تصلح قاعدة لها ومقرًّا لإقامة المدير ومن معه من الموظفين والمستخدمين، على أن تكون الناحية المختارة في وسط بلاد كل مديرية بقدر الإمكان، وأن يكون فيها من الأماكن ما يكفي لسكن الموظفين وإقامة الدواوين (وهو ما تحول بعد ذلك إلى المدن عواصم المحافظات).

وبناء على ذلك، تم تقسيم القطر المصري في سنة 1249هـ = 1833م إلى 14 مديرية، وكان يوجد غير هذه المديريات سبع محافظات، وهي: القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والسويس والقصير (أشكال 2، 3).

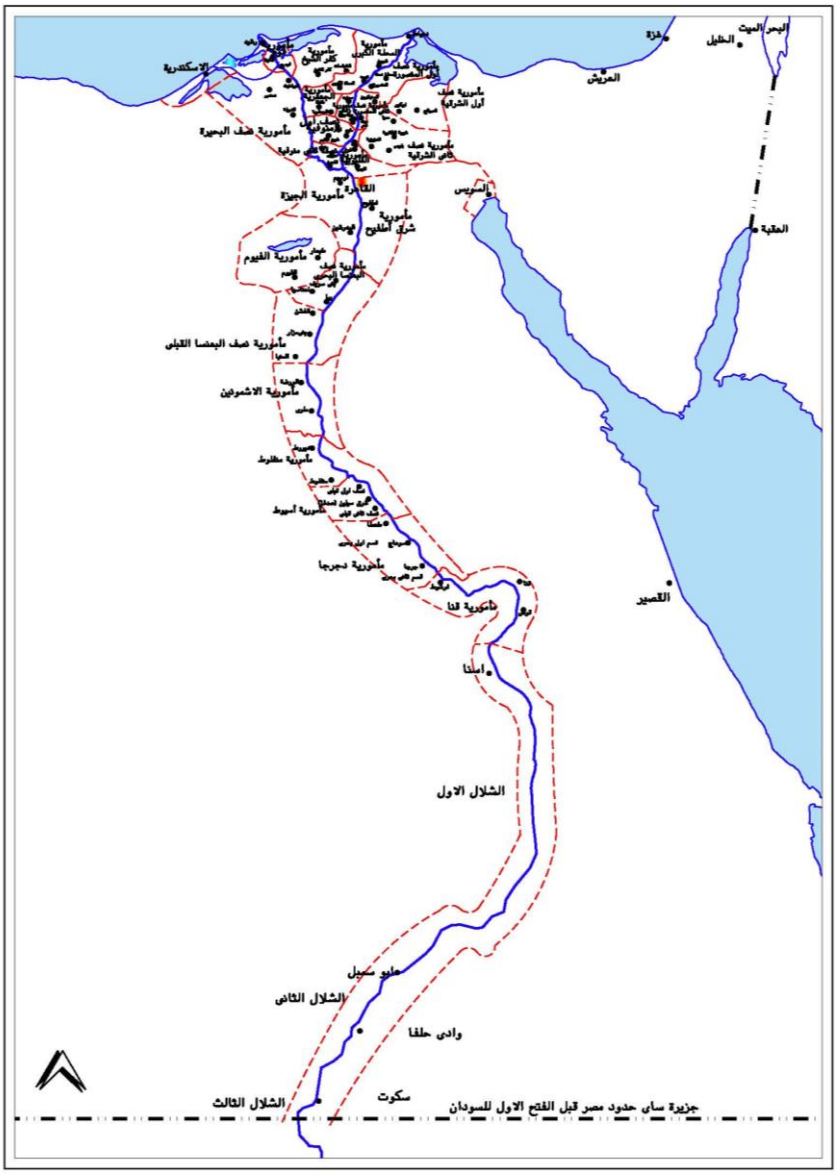

شكل رقم (2) مأموريات القطر المصـري عام 1826

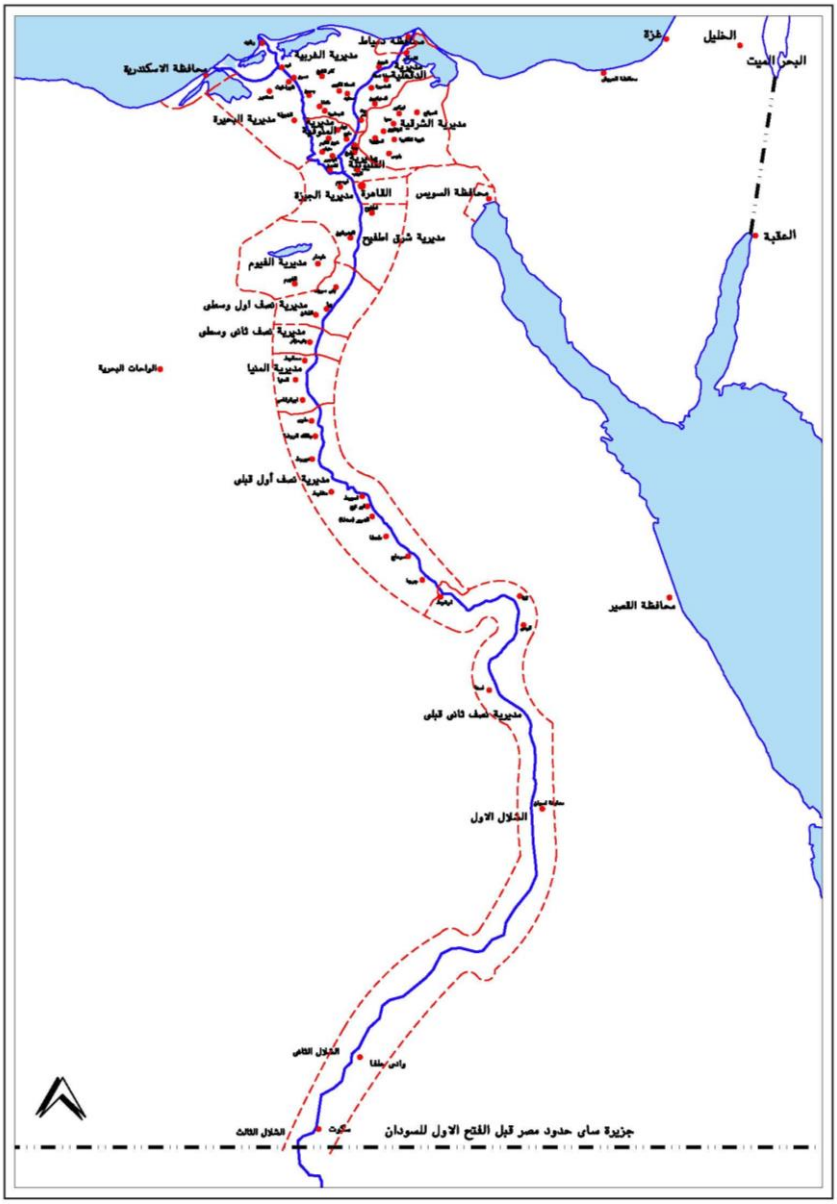

شكل رقم (3) مديريات القطر المصـري عام 1833

2.2 السياسات الاقتصادية في عصر محمد علي:

أصبح الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي هو تعبئة الفائض الاقتصادي وزيادته إلى أقصاه، وذلك من خلال العمل على بناء اقتصاد مستقل يقوم على الإنتاج السلعي، ويمثل جزءًا عضويًّا من الاقتصاد العالمي؛ حيث تقوم الدولة بتوسيع حجم الفائض وتصديره من السلع الزراعية، واستيراد سلع صناعية، وبذلك يمكن إرساء بناء صناعي كبير لخدمة بناء المؤسسة العسكرية، واعتمد محمد علي في سبيل تحقيق ذلك على مبدأين[1]:

- مبدأ الاستقلال الاقتصادي.
- مبدأ الاحتكار والتوجيه.

وقد احتاج ذلك إلى الاعتماد على ثلاثة مصادر أساسية:

1- زيادة العوائد من الضرائب.

2- زيادة الأرباح من التجارة.

3- زيادة التحكم في الحياة الاقتصادية؛ بهدف تعبئة الفائض الاقتصادي وزيادته إلى الحد الأقصى.

الاحتكار في الزراعة:

الاحتكار الاقتصادي الذي ساد في عصر محمد علي يعني ببساطة سيطرة الدولة على كل موارد الدخل القومي، وعلى مراحل تراكمها، وبذلك يصبح الزراع والصناع والتجار كلهم يعملون في خدمة الحكومة، ولا يملكون ما ينتجون أو يتاجرون فيه إلا في الحدود التي تفرضها الحكومة.

وقد عمد محمد علي إلى القيام بالعديد من الإجراءات لتحسين الإنتاج الزراعي، وذلك عن طريق توفير مياه الري، إلى جانب إدخال أنواع جديدة من البذور الجديدة لزراعتها، كما أنه أول من أدخل نظام الدورة الزراعية في الزراعة المصرية.

1- فنجد أنه حفر من الترع ما طوله ثمانون فرسخًا (حوالي 240 ميل)، وطهر ما كان قائمًا منها، كما أنه أوصل مياه النيل إلى وسط الدلتا؛ حيث احتفظ بها في أشد أوقات الصيف حرارة لري السهول الرملية المجاورة للإسكندرية، وكذلك لري الفيوم وأرض جاشان[2].

2- وعندما فرغ من توفير المياه، أخذ يفكر في انتقاء المزروعات التي يجب تخصيص تلك الأراضي لزراعتها، وكانت مصر في ذلك الوقت تعد مخزنًا للحبوب، غير أنه- نظرًا لتقدم الزراعة في

(1) نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية، مرجع سابق، ص 8.

(2) تقرير بوالكمت، ص 218.

أوروبا ومنافسة حبوب البحر الأسود ورداءة أنواع القمح المصري- لم يجد فائدة من بقاء حال المزروعات على ما هو عليه، وآثر أن يزرع بمصر نوعيات من المحاصيل التي لا يمكن زراعتها في المناخ الأوروبي.

ومن ثم فقد أدخل بها زراعة أنواع جديدة من المزروعات لم تكن موجودة من قبل، وأهمها على الإطلاق القطن طويل التيلة، فقد كان العالم يجهل أن بمصر بعض شجيرات القطن طويل التيلة، حتى اكتشفه المهندس جوميل (1785- 1823) الفرنسي الذي جاء إلى مصر سنة 1817م كمدير لمصنع غزل ونسيج القطن في بولاق؛ حيث قام باكتشاف القطن الذي تتفوق فتلته عن أي فتلة قطن أخرى في الشرق الأوسط، من حيث الطول والقوة، وقد كان يغزل بواسطة بعض السيدات في القرى، وكانت قيمته مجهولة تمامًا.

وفي ربيع عام 1819م حاول (جوميل) زراعة هذا النوع في حديقة في الأزبكية والمطرية، وفي عام 1820م نتجت عن هذه التجارب ثلاث بالات من القطن، وفي العام الذي يليه وبواسطة مساعدة بعض تجار الإسكندرية، فإن الناتج قد ازداد إلى 2000 بالة[1].

ويكفي لمعرفة حجم النقلة النوعية بين الحجم الاقتصادي للقطن طويل التيلة والقطن قصير التيلة أن سعر الأول كان يفوق سعر الثاني بحوالي 1.25 إلى 4 أضعاف.

3- وكان محمد علي أول من أدخل نظام الدورة الزراعية في الزراعة المصرية؛ حيث قرر تغيير نظام الزراعة بعد ما تأكد له أن الأرض تضعف، ويقل محصولها إذا أنتجت صنفًا واحدًا بعينه سنوات متتالية، فبدأ بمديرية الغربية، وفيها من الأراضي المزروعة 600.000 فدان، وقسمها إلى ثلاثة أقسام، وأمر بأن يزرع القسم الأول حنطة، والثاني ذرة، والثالث برسيمًا أو خضروات، ثم عهد إلى الأرض التي أنتجت حنطة فزرعها ذرة في العام التالي، ثم برسيمًا في العام الثالث، حتى إذا جاء العام الرابع بدأت الدورة الزراعية من جديد[2] .

وبعد أن أتم محمد علي تنظيم زراعة الأرض في القطر أخذ يفكر في طريقة يقسم محصولها بينه وبين الزراع، فقد رأى أن يشتري جميع المحاصيل بمصر، وحدد لكل نوع الثمن الذي يدفعه للمنتج، وعلى الفلاح إذا ما باع محصوله كله بهذا الثمن أن يعود فيشتري منه ما قد يكون في حاجة إليه لاستهلاكه بثمن أغلى بكثير.

ولكن محمد علي أدرك ما في مثل هذا الموقف من قسوة، وما يثيره من استياء؛ حيث إنه قد حدث في بعض الأحيان كما حدث لمحصول القطن عام 1832م أن صدرت الحكومة جميع المحصول إلى

(1) R, OWNE: COTTON AND THE EGYPTIAN ECONOMY (18201914 ،) OP. CIT P.28.

(2) تقرير بوالكمت، مرجع سابق، ص 227.

الخارج، ولم يتبق في البلاد ما يكفي لسد احتياجات السكان[1]، وعلى ذلك فقد قام محمد علي بتعديل طريقته عام 1832م تعديلًا خفف من وطأتها إلى حد كبير، ذلك أنه ترك للزراع حرية أوسع في اختيار مزروعاتهم، كما تخلى لهم عن المحاصيل الأربعة الأساسية التي يتألف منها غذاؤهم، وهي (الحنطة، الذرة، الفول، الشعير)؛ لكنه حرم عليهم الاتجار فيها مع الأجانب.

وأخيرًا فإن الدولة قد اتخذت أشكالًا مختلفة في احتكارها للمحاصيل الزراعية، فبعضها كان احتكاره كاملًا وبعضها كان احتكاره جزئيًّا[2]، وفي كلتا حالتي الاحتكار كانت الحكومة تحدد الثمن، وتعطي الفلاح (رجعة) بمقداره تخصم مما عليه لها، ثم تبيع الحاصلات للتجار والأهالي بما تراه من ثمن، أو تصدرها إلى الخارج، وبذلك يكون معظم المكسب لها وحدها.

الاحتكار في الصناعة:

في عام 1816م -وهي السنة التي أدخل فيها محمد علي سياسة الاحتكار إلى غالبية المحاصيل الزراعية- نجد أنه قد أدخل فيها أيضًا نظام الاحتكار إلى الصناعة[3]، وذلك في البداية عن طريق احتكار الصناعات الناشئة والصغيرة، ثم بعد ذلك -وبعد قيامه بنهضته الصناعية الشاملة- قام بإلحاق الصناعات الصغيرة بمثيلاتها في المصانع الضخمة التي أنشأها، ومثال على ذلك ما فعله في صناعات الغزل والنسيج؛ حيث قام بإغلاق الورش التي تصنع الملابس القطنية وتغزلها، وضمها إلى المؤسسات الحكومية، وأرغم أرباب الطوائف الحرفية على دخولهم كموظفين في هذه المؤسسات.

كما تم تحريم الغزل الخاص في القرى والمنازل، وفيما بعد امتد هذا الاحتكار ليشمل جميع أنواع الأنسجة، وليست القطنية منها فحسب.

وبالنسبة للنساج في كل قرية فإن سلعهم أصبحت تباع بأسعار ثابتة، وكل قطعة يجب أن تختم بختم معين، ودونه لا يمكن بيعها، ثم بعد ذلك تم إعادة تنظيم صناعة الملابس على غرار الصناعات الأوروبية.

كما أن الحكومة كانت تحظر إنتاج السلعة دون ترخيص؛ خوفًا من ازدياد العرض، وإنزال العقاب بمن تسول له نفسه الإنتاج خفية، ثم ترغم مشايخ القرى والبلدان على شراء حصة من الإنتاج بالثمن الذي تحدده، وقد يبقى بعض عبء هذه الإتاوات على المنتجين، أو ينجحوا في إحالته إلى عاتق المشترين، وذلك تبعًا لقدرتهم على الدفع، ومدى مرونة طلبهم على السلعة.

---

(1) الحاصلات التي كان الاحتكار فيها كاملًا: الفول، النيلة، الكندر، الكتان، القرطم، السلجم، بذور الخس، الحناء، قصب السكر، الخشخاش، الزيتون، البن، السمار ... حتى البلح بأنواعه وجريد النخل والخوص، والحاصلات التي كان الاحتكار فيها جزئيًّا: القمح، الأرز، الشعير، الذرة، وهي المحاصيل التي يعتمد عليها الفلاح في غذائه.

(2) د. الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مكتبة النهضة، القاهرة، سنة 1983م، ص 43.

(3) R OWNE: COTTON AND THE EGYPTIAN ECO. OP. CIT P.22.

وهكذا كان الباشا يحتكر الصناعات، عن طريق شراء المواد الأولية من أصحابها بأثمان معينة، ويبيعها للصناع؛ كي يتم تصنيعها على النحو وطبقًا للمواصفات التي يحددها، ثم يشتري منهم المادة المصنوعة، ويتولى بيعها للجمهور لحسابه، مراعيًا في هذه العمليات جميعها تحقيق أكبر ربح لنفسه؛ حيث كان متعمدًا رفع أسعار بيع المادة الخام للصناع، وخفض أسعار شراء منتجاتهم.

وقد كان احتكار الحكومة للصناعات احتكارًا كليًّا؛ أي يشمل الصناعة كلها دون استثناء، فلم تترك الدولة فرعًا من فروعها أو مجالًا إلا امتدت إليه يدها ونظامها، كما أن الاحتكار كان مزدوجا[1]؛ أي أن حق البيع والشراء في ذلك القطاع كان مقصورًا على الحكومة وحدها.

من ذلك نرى أن الاحتكار الصناعي اتخذ هيئة مثلث أو هرم، يأتي في قاعدته العمال والمصانع، وعلى قمته تربعت الحكومة بتوجيه جزئيات الصناعة المصرية وكلياتها.

نظام الاحتكار في التجارة [الداخلية - الخارجية]:

أولاً: الاحتكار في التجارة الداخلية:

بطبيعة الحال، عندما يحتكر محمد علي معظم الحاصلات الزراعية وجميع المنتجات الصناعية تصبح التجارة الداخلية في مصر مقيدة طوال مدة الاحتكار، وكانت الحاصلات الزراعية التي أمر باحتكارها هي:

القطن، الحنطة، الحلبة، الحناء، الكتان، الترمس، الأرز، الأفيون، الزيتون، الحمص، النيلة، السمسم، بذر الكتان، القنب، العصفر، الدوم، الذرة، القرطم، خيار الشنبر، تقاوي البرسيم، وكافة الحاصلات التي كان يرى محمد علي في احتكارها نفعًا لصناعته أو تجارته.

كما أنه احتكر باقي السلع غير الحاصلات الزراعية، مثل:

الجلود، الملح، السكر، ملح البارود، فحم الكوك، الحصير، الأقمشة، الصوف، الخيوط، الحبال والحرير، الخمور، اللحوم، النشوق، البارود.

وأخيرًا فقد وصل احتكار محمد علي ليشمل جميع المنتجات المصرية بلا استثناء، زراعية كانت أو صناعية[2].

ثانيًا: الاحتكار في التجارة الخارجية:

نجد أن احتكار الحكومة لمعظم الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية وتملكها للمصانع أدى

---

(1) محمد أحمد الدماصي: الاحتكار في القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة 1985، ص 198.

(2) فقد احتكر بالإضافة إلى ما ذكر تجارة السمن والزيت والسرج والسمسم والسنامكي وسن الفيل، وريش النعام، والدقيق، والجبس، والجير، والنشادر، والنحاس، والخبز، والبقسماط، والأخشاب، وشمع العسل، والعسل، والقصب، والخضروات، وتجارة الخيش، والحطب، والكبريت.

إلى احتكارها لتجارة الصادرات؛ حيث بلغت نسبتها نحو 95٪ من مجموع الصادرات في عام 1836م[1]، أما تجارة الواردات فكانت سيطرة الحكومة عليها أقل؛ حيث بلغت واردات الحكومة 40٪ من مجموع واردات مصر عام 1836م، ويرجع نسبة انخفاض نسبة الواردات لسببين:

- أصدر الباب العالي دكريتو عام 1820م (فرمان) بوجوب تطبيق المعاهدات الدولية مع تركيا، والتي تنص على حق التجار الأجانب في بضائعهم وبيعها في جميع أنحاء الممالك العثمانية، مقابل دفع الرسوم الجمركية، ومقدارها 3٪.
- كان محمد علي نفسه لا يشجع الاستيراد من الخارج، وكان يعمل على تحقيق كل ما من شأنه تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ وذلك حتى لا يخضع للدول الأجنبية، ولاعتقاده أن الدول الغنية هي التي تصدر أكثر مما تستورد، وعلى ذلك كان يرى ضرورة زيادة الصادرات عن الواردات؛ حتى لا تتسرب أموال المصريين إلى الخارج، وكان يرى أن الشعب الذي يريد الثراء يجب عليه أن ينتج بنفسه وفي بلاده ما هو في حاجة إليه؛ حتى لا يبتاع من الخارج إلا سلعًا قليلة جدًّا ليس من شرائها مناص على الإطلاق[2].

وقد اتبعت الحكومة في بيع سلعها في الخارج عدة طرق تالية[3]:

- البيع المباشر للتجار الأجانب في مصر.
- البيع في الخارج لحساب الحكومة.
- البيع بالنسيئة.
- البيع بالمزايدة.

وبصفة عامة، نجد أن التجارة الخارجية قد ازدهرت في عهد محمد علي؛ حيث زادت تجارة الصادر نتيجة لزيادة الإنتاج، وزادت تجارة الوارد أيضًا نتيجة لاحتياج الدولة لمستلزمات الإنتاج من الخارج اللازمة للمصانع الحديثة ومنشآت الري وبناء السفن، وغير ذلك من الإصلاحات، وتشير البيانات إلى أن الصادرات كانت تقدر عام 1800م بنحو 288.000 جنيه مصري، والواردات 269.000 جنيه مصري، بفارق 19000 جنيه مصري لصالح مصر، أصبحت عام 1849م قيمة الصادرات 6.661.000 والواردات 1.474.000 جنيه مصري بفارق 3.187.000 جم لصالح مصر[4].

(1) د. الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مكتبة النهضة، القاهرة، سنة 1983م، ص 286، 287.
(2) تقرير دوهاميل، محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، دار الكتب والوثائق المصرية، ص 80.
(3) د. الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مكتبة النهضة، القاهرة، سنة 1983م، ص 287.
(4) د. الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مكتبة النهضة، القاهرة، سنة 1983م، ص 288.

وهكذا استطاع محمد علي أن يسيطر على الشئون الاقتصادية في الدولة، باحتكاره الزراعة والصناعة والتجارة، واستطاع فعلًا أن يحقق أرباحًا، ويرفع من قيمة إيرادات الحكومة، ويحقق فائضًا في الميزانية.

فبعد أن كانت إيرادات الحكومة تبلغ نحو 4 ملاين فرنك في بداية القرن، نجد الأرقام تشير إلى أن إيرادات الحكومة سنة 1821م بلغت 58.028.500 فرنك، وفي سنة 1838م بلغت إيراداتها 90.000.000 فرنك، بينما بلغت نفقاتها نحو 71.968.815 فرنك[1].

وهكذا استطاع محمد علي خلال سنوات حكمه -وبتطبيقه لنظام سياسات الاحتكار- أن يضاعف موارد الدولة أكثر من 25 ضعفًا، وأن يظل هناك فائض في الميزانية، وهكذا حقق نظام الاحتكار الغرض المرجو منه، وهي زيادة موارد الدولة.

3.2 سياسة الاحتكار ورأسمالية الدولة من النشأة إلى الانهيار:

أولاً: عوائد وأضرار الاحتكار على الزراعة:

أدى احتكار الزراعة إلى إلحاق الظلم والحيف على الفلاح؛ حيث فرضت الحكومة عليه أن يزرع مزروعات بعينها، وأن يبيعها بالسعر الذي تراه، وهكذا أحس الفلاح بأنه لا يعمل من أجل مصلحته هو وأولاده، وإنما يعمل من أجل الحكومة كعامل أجير لديها، وعلى هذا فلم يحاول أن يحسن من إنتاجية الأرض الزراعية.

هذا إلى جانب أنه كان دائمًا عرضة للاضطهاد من جانب موظفي الباشا وجامعي الضرائب، وأصبح بالكاد يستطيع العيش، إلى جانب عدم توافر الأموال لديه التي تكفي لاتخاذ الوسائل الكفيلة بري الأرض عن طريق زيادة عدد السواقي، أو زيادة العناية بتطهير الترع ... إلخ، كما أنه كان غير قادرًا على شراء ما تتطلبه أرضه للزراعة من الماشية والبذور، وغير ذلك من الاحتياجات الضرورية[2].

---

(1) نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية، مرجع سابق، ص 27.

(2) ونرى محمد علي يقدم تبريرًا لسياسته الاحتكارية لمسيو بوالكمت، فيقول له ردًّا على سؤال من القنصل حول الاعتداء على الملكية واحتكار التجارة: "إن عليَّ أن أحكم شعبًا أظهر صفاته الكسل والجهل وسوء النية، فإذا لم أحمله على العمل بقي عاطلًا؛ إذ ما حاجته إلى أن يعمل وفي استطاعته أن يعيش ببعض سنتيمات في اليوم؟! أما بالطريقة التي أسلكها فأنا أكون في النهاية رويدًا رويدًا رجال كد وكدح سوف ينتهي بهم الأمر إلى أن يصبح العمل عادة فيهم ... لقد استوليت على كل شيء؛ ولكني فعلت ذلك لأجعل كل شئ منتجًا. إن الغرض هو الإنتاج فمن يستطيع ذلك غيري؟! من قدم الضمانات اللازمة؟! ومن أشار بالطرق التي يجب اتباعها وبالمزروعات الجديدة التي يجب إدخالها؟ ومن سواي أمكنه أن يحمل الشعب على أن يشارك أوروبا تلك العلوم والآراء التي كانت سبب تفوقها ... يجب أن تقود الشعب هذا كما يقاد الأطفال؛ لأننا لو تركناه وشأنه، فسيعود إلى حالة الفوضى التي انتشلته منها، ولو أغمضت لحظة عن قيادته لتردى في وهدتها مرة أخرى".

وعلى هذا فقد تعدد الحديث عن تدهور أحوال الفلاحين والزراعة في عهد الاحتكار، وكثرت الانتقادات، وخاصة في تقارير القناصل الأجانب في عهد محمد علي، فتذكر أحد هذه التقارير أن مساحة الأرض المزروعة في وقت محمد علي كانت لا تتجاوز 2/ 3 مما كان مزروعًا من قبل توليته، إلى جانب تناقص الإنتاجية أيضًا[1].

ولولا إدخال القطن طويل التيلة -الذي أصبح مصدر إيراد ضخم للباشا- لكان دخل البلد قد تأثر تأثرًا ملموسًا.

ثانيًا: عوائد وأضرار الاحتكار على الصناعة:

- ضرر الاحتكار على الصناعات الصغيرة: إذا لم يكن نظام الاحتكار له مساوئ جسيمة على الزراعة، إلا أن تلك المساوئ باتت أوضح بالنسبة للصناعات الصغيرة، فقد أدى الاحتكار إلى تقييد حرية الصناع؛ حيث كان يحبس أفراد الحرفة الواحدة بمكان واحد بباب واحد، يدخلون منه ويخرجون، كما أثقل كاهلهم بمختلف الضرائب والإتاوات، ومنعهم من العمل لغير الحكومة، ولو لخاصة أنفسهم، كما تعرض الصناع لظلم المخبرين وبعض رجال الإدارة، حتى أن محمد علي نفسه كتب إلى مفتش مصانعه يطالبه "*بالتدخل لمنع الظلم الواقع على أرباب الحرف الصغيرة*"[2].

كما أن نظام الاحتكار أدى إلى حرمان الصناع من أرباحهم الكاملة؛ مما أضعف رغبتهم في الإنتاج، وحمل بعضهم على ترك العمل، فإذا أضفنا إلى ذلك ما ترتب على قيام المصانع الكبيرة ذات الآلات الحديثة المتطورة التي أنتجت سلعًا أرخص وأجود من سلع أصحاب الحرف، وبالتالي أقبل المستهلكون عليها، وأعرضوا عن منتجات الصناعات الصغيرة التي لم تقدر على منافستها، كما أن الباشا كان يعطي أوامره بأن يساق الصبية بالإكراه لينضموا إلى المصانع[3]، ولما كانت الصبية هي الأساس الذي تعتمد عليه الصناعات الصغيرة في قيامها واستمرارها، فإن ذلك يعني أن الباشا بنظامه الاحتكاري قد قوض نظام الحرف من أساسه، وهكذا اضمحلت الصناعات الصغيرة في مصر.

- ضرر الاحتكار على نظام التصنيع الجديد: تمثلت إستراتيجية التصنيع في عهد محمد علي في سياسة الاحتكار الذي كانت الإطار الذي تتم من خلاله عمليات التصنيع، وعلى

(1) تقرير أحد الصناع الإنجليز عن الصناعة والتجارة في مصر 25 ديسمبر 1837م، ملحق (ي)، تقرير بورنج المثبت في كتاب محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص 742.

(2) المرجع السابق نقلًا عن معية تركي، دفاتر 9، 8، 6 بالترتيب أوراق الباشا، بدار المحفوظات بالقلعة.

(3) المرجع السابق نقلًا عن معية تركي، دفتر 19، ترجمة الوثيقة 188، بتاريخ 15 من ذي الحجة سنة 1240هـ = 1824م.

الرغم من أن النظام الاحتكاري هو الذي أنشأ هذه النهضة الصناعية، إلا أن استمراره كان من أهم أسباب إعاقة نموها؛ وذلك نتيجة لمعوقات الاحتكار بصفة عامة، والتي تمثلت في مجال الصناعة في الآتي:

أ- أن الاحتكار قد حال دون دخول رءوس الأموال الأجنبية إلى مصـر.

ب- أن الاحتكار قد حال دون إنشاء مؤسسات دائمة تكون نواة للنمو الاقتصادي الدائم.

هذا إلى جانب معوقات الاحتكار وآثاره السلبية على الأسواق وقدرات الأفراد على العمل والإنتاج.

هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية فكانت مصانع الباشا وبالًا على الإنسان المصـري؛ حيث انتزع من أرضه لكي يعمل بالإجبار في هذه المصانع، فكانت الحكومة تأخذ الرجال والنساء والأطفال قسرًا، ويرسلون إلى المصانع دون نظام، ويمكثون بها حتى يجدوا وسيلة للفرار منها[1]، ناهيك عن كون الشغل في المصانع نوعًا من العقاب؛ حيث استبدل العمل بمصنع الحديد عن السجن والجلد[2]، كما تشير وثائق الباشا. وهكذا كره عامة الشعب المصانع، واعتبروا أنها نكبة عليهم بدلًا من كونها وسيلة للتحديث والنمو الاقتصادي.

ثالثًا: عوائد وأضرار الاحتكار على التجارة والتجار:

كما كان احتكار الحاصلات الزراعية يؤدي إلى شقاء الفلاح، واحتكار الصناعات الصغيرة أدى إلى إفلاس أربابها، فإن احتكار تجارة الصادر أدى إلى إفلاس التاجر وإنضاب معين ثروته؛ بما أن الحكومة تستولي على السلع التجارية بأثمان تحددها وفق مشيئتها، فتستخدم في ذلك موازين ومكاييل أكبر من العادية، حيث تعيد بيع هذه السلع بأثمان أعلى، ولعل أبرز مثال على ذلك ما حدث في احتكار النيلة؛ حيث كان الأهالي يستهلكون قدرًا عظيمًا منها في صبغ ما يستعملونه من المنسوجات أكثرها باللون الأزرق. وفي نظام الاحتكار كان الباشا بصفته المالك الوحيد للأرض يجبر صانع الملابس بأن يشتري ما لديه من النيلة بسعر الأقة 100 قرش، في حين أنها تباع للتاجر الأوروبي لتصديرها بـ 1/ 3 هذا الثمن، فكانت النتيجة أن بعض التجار الأجانب يهرِّبون ما اشتروه من النيلة ويبيعونها للأهالي بدلًا من تصديره[3].

---

(1) تقرير بورنج، مثبت في كتاب محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص 706.

(2) معيه تركي، الدفتر رقم 1، وثيقة رقم 503 (ترجمة) 29 من جمادى الأولى سنة 1238هـ: "... ولقد رأينا أن يرسل الذي استحق الجزاء ممن تجرءوا على اقتراف هذا العمل الممنوع إلى مصنع الحديد؛ ليعملوا فيه بدلًا من قتلهم أو صلبهم ... إلخ".

(3) تقرير بورنج، مرجع سابق، ص 78.

انهيار نظام الاحتكار:

أثارت الأرباح الوفيرة التي جناها محمد علي غيرة الباب العالي، بالإضافة إلى حرصه على تقليم أظفاره، والقضاء على مصادر دخله؛ أملًا في إرضاء الأطراف الأوروبية، وضمان أسواق لمنتجاتها الصناعية، وإزالة ما يتعرض له رعاياها من تمييز في المعاملة، هذا إلى جانب إجهاضها للتجربة الرائدة لمحمد علي، ومحاولة ضرب النظام الاقتصادي المستقل، ومحاولة إدماجه في النظام الاقتصادي العالمي، وقد بدأت الحملة عام 1834م بإصدار فرمان يلغي الاحتكار في سوريا، ثم عقدت بريطانيا مع الباب العالي الاتفاقية التجارية المعروفة باتفاقية بالطة ليمان عام 1838م، وكان من أهم بنودها ما يلي[1]:

1- السماح لرعايا بريطانيا بالاتجار في المنتجات الزراعية والصناعية في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية، بما في ذلك مصـر، دون قيد أو شرط.

2- إلغاء الحظر المفروض على تصدير السلع بمقتضى نظام الاحتكار الحكومي.

3- تمتع رعايا بريطانيا بامتياز الدولة الأولى بالرعاية، بحيث يسري عليهم في الحال ودون مقابل مباشر أية امتيازات تجارية أو جمركية تمنح لرعايا أية دولة أخرى.

4- حددت ضرائب الواردات على أساس 3٪ بالإضافة إلى ضريبة مقدارها 2٪ على تجارة التجزئة، وألغيت الضرائب الإضافية على الواردات.

5- حددت ضرائب الصادرات بواقع 12٪ منها 3٪، يدفعها المصدرون الأجانب.

وقد أدت هذه الاتفاقية إلى انهيار نظام محمد علي الاحتكاري، إلا أنه حاول أن يتملص منها في البداية؛ ولكنه عاد واضطر لتنفيذها، وغيرها من المعاهدات التجارية التي التزم بها الباب العالي مع الدول الأوروبية بعد هزيمته عسكريًّا أمام الحلفاء، وعقد اتفاقيتي لندن الأولى والثانية، كما سيرد ذلك فيما بعد.

3- تأثير سياسات محمد علي وتوجهاته على منظومة العمران المصري:

بعد استعراض الملامح العريضة لسياسات محمد علي من حيث التحكم في الحياة الاقتصادية المصـرية بشكل شبه تام، سيتناول هذا الجزء من الفصل أثر تلك السياسات على العمران؛ حيث إن دالة هذه السياسات هي مشروعات يتم توطينها على الأرض، ومن ثم تبدأ هذه المشروعات في التأثير والتأثر بالعمران القائم والمستحدث، وعليه فسيتم تناول كل قطاع اقتصادي وما يخصه من مشروعات أنجزت في هذه الفترة، ودراسة الآثار العمرانية (كمنظومات عمران) المترتبة على ذلك، ثم أخيرًا رسم صورة كلية لشكل منظومة العمران، تتكامل فيها وتتقاطع وتتشابك كل المؤثرات

(1) علي الجرتلي: تاريخ مصر، مرجع سابق، ص 82.

التي سيتم رصدها وتحليلها. وقبل استعراض أثر السياسات الاقتصادية لنظام حكم محمد علي على منظومة (منظومات) العمران، فإنه يجب الوضع في الاعتبار عدد السكان الكلي لمصر وتطوره خلال هذه الفترة؛ حيث سيمثل ذلك الخلفية العامة الأساسية للتحليلات التي ستبنى على رصد الظواهر العمرانية.

1.3 تطور الحجم السكاني:

كان سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر يبلغون نحو ثلاثة ملايين نسمة (حسب تقدير علماء الحملة الفرنسية)، وإذا أخذنا بإحصاء مسيو مانجان لسنة 1823م فإن عدد السكان قدر في هذه السنة بحوالي 2.514.400 نسمة، وهذا النقص في العدد له أسبابه المعقولة؛ حيث نقص عدد السكان في عهد الحملة الفرنسية والسنوات التي أعقبتها، وفي أوائل حكم محمد علي؛ لكثرة الفتن والثورات والحروب التي أفنت عددًا كبيرًا من السكان وأنقصت النسل، على أن الإحصاء الذي عمل سنة 1845م دل على زيادة عدد السكان إلى 4.476.440 نسمه[1].

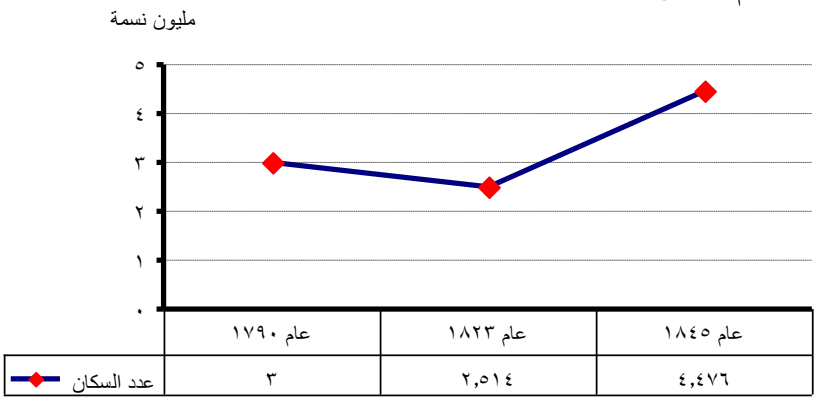

شكل (4) تطور سكان مصر في الفترة من 1790م إلى 1845م

2.3 الزراعة والري وفورة العمران:

ينتهي كثير من الباحثين والمهتمين بتاريخ الاقتصاد المصري، إلى أن ما أحدثه محمد علي في الاقتصاد المصري يعد انقلابًا جذريًّا، وخاصة في مجال الزراعة والري، وقد أوجز الدكتور جمال حمدان ذلك بقوله: "*هذا انقلاب جذري مضاعف، يعد بحق أكثر من ثورة؛ لأنه لم يخلق فقط عالمًا اقتصاديًّا جديدًا لأول مرة، يختلف كلية عما عرفته مصر في السابق طوال تاريخها، ولكن أيضًا لأنه جاء بعد مرحلة وصلت فيها مصر الاقتصادية إلى نقطة الصفر، وربما دونها؛ مما ضاعف من وقع الطفرة الفعلي وأضاف نسبيًّا إلى قامتها، ولقد كانت نواة هذا الانقلاب هي انقلابي الري والزراعة اللذين يمكن اعتبارهما بمثابة النظائر المتكافئة للانقلاب الميكانيكي والصناعي على الترتيب في أوروبا، ولقد يقال إن هذا التغيير في بلد يعاني من تفريط*

(1) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص 547.

مخيف في السكان (2.5 مليون نسمه) كان تغييرًا اصطناعيًّا مبتسرًا، فرضه فرضًا الظرف التاريخي وتطور الأحداث، ومع ذلك فلعله كان أيضًا استجابة ومحاولة مبكرة للحاق بالتغييرات التاريخية الهائلة التي كانت تحدث في عالم صناعي جديد في الخارج"[1].

ويمكن في هذا السياق عرض بعض الأرقام التي توضح ما ذهب إليه جمهور الباحثين من حقيقة الوضع الانقلابي للزراعة وعوائدها في تلك الفترة؛ حيث اتسمت الزراعة في هذه الفترة بالآتي[2]:

- بدء الزراعة الكثيفة بعد الواسعة؛ نتيجة لإدخال الري الصيفي والزراعة الدائمة بعد الحولية، فارتفعت الرقعة الزراعية من مليوني فدان في 1805م إلى 3.05 مليون فدان في عام 1811م، ثم إلى 3.3 مليون فدان عام 1821م، ثم 3.5 مليون فدان عام 1835م، ثم 3.8 مليون فدان عام 1838م، ثم 3.86 في عام 1840م، ومعظم هذه المساحات تحت الزراعة الدائمة، وأغلبها في الدلتا.
- إدخال محاصيل جديدة نقدية، هي المحاصيل الصيفية؛ بحيث تم تنويع المركب المحصولي تنويعًا كبيرًا، كما تم إثراء الإنتاج الزراعي إثراء غير عادي، دون أن يكون هذا على حساب إنتاج الحبوب والغذاء التي كانت أساس الزراعة المصرية منذ القدم، وعلى رأس تلك المحاصيل الجديدة جاء القطن، يليه القصب، فأما القطن فقد أصبح محور الزراعة والاقتصاد معًا بل والحياة الاقتصادية في مصر جميعًا، وقد بدأ القطن بالأنواع طويلة التيلة، وكانت البداية متواضعة نسبيًّا، أقل من 50 ألف فدان عام 1820م، لكنها قفزت بسرعة إلى 213 ألف فدان في 1845م، وبالمثل تطور الإنتاج من نحو 1000 قنطار عام 1820م إلى 169 ألف قنطار في 1830م، إلى 193 ألف في 1840م ثم إلى 425 ألف في 1845م.

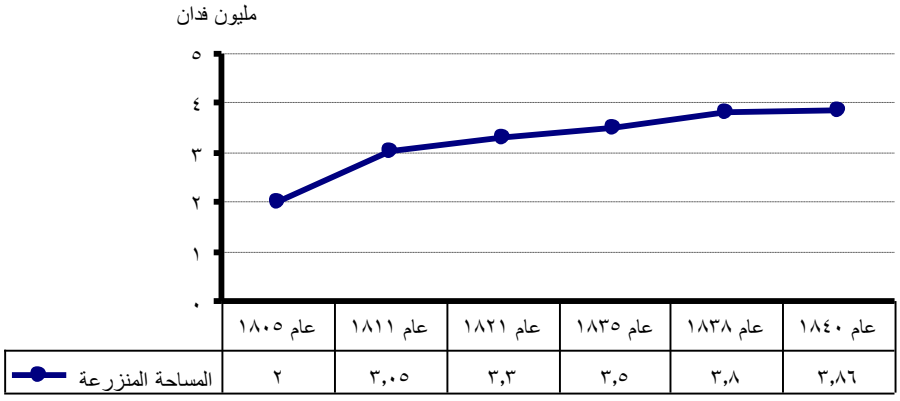

شكل (5) تطور المساحة المنزرعة في الفترة من 1805م إلى 1840م

(1) جمال حمدان: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثالث، دار الهلال، 1994، ص 13.

(2) جمال حمدان، المرجع السابق، ص 16.

- الاقتصاد التصديري المتجر؛ حيث أصبح تبادليًّا بعد أن كان اكتفائيًّا معاشيًّا، وأصبح يتجه إلى السوق العالمية بعد أن كان يستهدف السوق المحلية أساسًا، كما تحول مركز ثقله من سوق الشرق العربي المجاور إلى سوق الغرب الأوروبي المواجه، ففي السنوات 38- 1842 بلغ متوسط صادرات القطن السنوي 190 ألف قنطار، وفي الفترة من 43- 1847 نحو 240 ألفًا، وفي عام 1845م مثلًا ذهب 345 ألف قنطار من المحصول إلى الخارج مقابل 80 ألفًا للمصانع المصرية، وقد كان هذا الصادر أساس رأس المال الذي أمكن به تحديث الاقتصاد والحياة برمتها في مصر، كما كان زناد التفجير في نمو الإسكندرية السريع كميناء عالمية من الدرجة الأولى.

أهم المشروعات في مجال الزراعة والري في عهد محمد علي:

نظر محمد علي إلى الزراعة على أنها المصدر الأساسي للدخل، كما أنها تمثل المادة الخام الأساسية لنهضته الصناعية المنشودة، وهدفها الأسمى، وهو خدمة الجيش، أداته المحورية لتكوين إمبراطوريته التي يحلم بها، فعمد إلى التوسع الأفقي والرأسي في آن واحد؛ حيث اعتمد على سياسة استصلاح الأراضي، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج المحصولي للمساحة المزروعة، وتطلب ذلك إعادة هيكلة نظام الري وتطويره بشكل جذري؛ حتى يتمكن من الاعتماد على الري الدائم بدلًا من الري الحوضي.

وعليه فقد قام محمد علي بشق وتطهير كم هائل من الترع (العمومية والفرعية)، والتي بلغ إجمالي طولها نحو 1287 كيلو مترًا، كما تشير بيانات الترع العمومية التي تم إنشاؤها في عصر محمد علي[1].

فهذه الأشغال التي زادت مياه الري وسهلتها قد بلغت في عام 1841 نحو 126.536.647 متر مكعب (من أعمال الحفر)، وبلغ طولها 1287 كيلو مترًا.

وفيما يلي استعراض لأهم الترع تأثيرًا في المناحي الأخرى، إلى جانب أهداف الري؛ حيث لم يكن النقل البري ذو أهمية تذكر إلى جانب النقل النهري، وبالتالي أثرت هذه الترع بشكل مباشر في أعمال النقل والتجارة، وبالتالي في أعمال العمران بوجه عام.

ترعة المحمودية:

لقد كان لنشاط محمد علي أثره في تقدم مدينة الإسكندرية، فازداد العمار بها، واتسعت المباني، وأقام بها التجار وقناصل الدول، فكان لا بد من إيجاد مورد مياه لها، علاوة على قناة صالحة لنقل الصادرات والواردات؛ حيث لم تكن وسائل الاتصال بها مأمونة، وخصوصًا بينها وبين رشيد بحرًا؛ لأن البضائع كانت ترسل بفرع رشيد، ثم تنزل إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم إلى الإسكندرية، وكانت مراكب كثيرة تغرق في بوغاز رشيد[2]. وفي سنة 1818م فكر محمد علي في حفر ترعة

(1) انظر ملاحق الفصل الثاني، ملحق رقم 3.

(2) علي شافعي: أعمال المنافع العامة في عهد محمد علي الكبير، دار المعارف، 1950م، ص 28.

الإسكندرية الملاحية[1]، وقد جمع محمد علي جميع مديري الوجه البحري السبعة؛ لينظموا وسائل العمل، فأوصوا بإنشائها، على أن يكون مأخذها من العطف[2]، وأن تمر بطول 80000 متر، وعرض 30 مترًا، وعمق الماء 3.65 متر، وأن يورد كل مدير الرجال اللازمين لأعمل الحفر بالأعداد التالية:

الجيزة 30 ألفًا – المنصورة 15 ألفًا – الغربية 130 ألفًا – البحيرة 50 ألفًا – القليوبية 30 ألفًا – المنوفية 120 ألفًا – الشرقية 25 ألفًا – فيكون المجموع 400 ألف رجل[3]. وانتهت أعمال الحفر في ديسمبر عام 1820م (أي أن أعمال الحفر استغرقت نحو عامين ونصف).

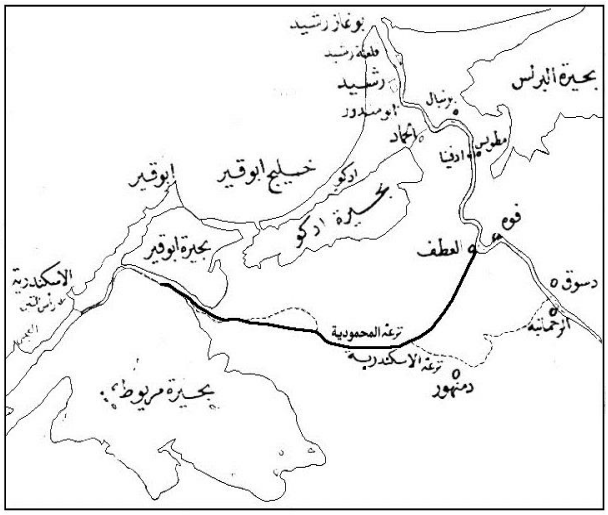

شكل رقم (6) مسار ترعة المحمودية

ولم تكن ترعة المحمودية مخصصة لشرب الإسكندرية فقط؛ بل كانت تروي نحو 4000 فدان في أول إنشائها، وفي عام 1849م زاد الزمام المزروع على ترعة المحمودية فبلغ 11545 فدان، كما أنشئت العديد من مشروعات الري المهمة الأخرى.

(1) يذكر أن مجرى هذه الترعة رسمه الإسكندر الأكبر بعد تأسيسه مدينة الإسكندرية، وهو نفس الموقع الذي تم حفر ترعة الإسكندرية القديمة فيه، كما يذكر ذلك أمين سامي في كتابة تقويم النيل، ص 261.

(2) المأخذ القديم لترعة الإسكندرية كان بالقرب من الرحمانية، أمين سامي مرجع سابق، ص 261.

(3) علي شافعي، مرجع سابق، ص 29.

ترعة الجعفرية:

أنشأ هذه الترعة محمد علي سنة 1824م للري الصيفي؛ نظرًا لتوسعه في زراعة القطن، وتأخذ من بحر شبين عند قرية الجعفرية، وتنتهي بترعة كفر الشيخ عند بلدة دفرية، ويبلغ طولها خمسين كيلو مترًا، وعرضها نحو ستة عشر مترًا، وقد أنشئ عليها أربع قناطر موازية.

ترعة البوهية:

أنشا محمد علي ترعة البوهية سنة 1825م؛ لتأخذ من فرع دمياط عند بلدة رفادوس، وتمر ببلدة السنبلاوين، وتصب في بحر مويس قبلي كفر داود، وطولها خمسون كيلو مترًا، وبها أربع قناطر، وقطاعها مثل ترعة الجعفرية، وقد ساعدت على التوسع الزراعي، وزادت المساحة المزروعة قطنًا في الأراضي البور حول السنبلاوين.

ترعة الخطاطبة:

تأخذ من فرع رشيد عند الخطاطبة، وتصب في فرع رشيد بحري بلدة بني الإسلام، مسايرة للنيل بطول مائة كيلو متر، وعرضها 19 مترًا، وقد أنشئت في سنة 1826م.

خليج الزعفران:

أنشئ في سنة 1827م، وكان فمه بحري قصر النيل الحالي، ويجري في المكان الذي كانت تشغله الإسماعيلية القديمة، والذي ردم بعد تحويل فمها إلى بحري هندسة ري شبرا، وقد حفر لغاية شبين القناطر؛ أي لمسافة 30 كيلو مترًا، وكان عمقه سبعة أمتار.

ترعة وادي الطميلات:

وفي سنة 1822م أنشأ محمد علي باشا ترعة وادي الطميلات، وطولها 35 كيلو مترًا، وعرضها 11 مترًا، وعمقها 3.65 أمتار، وأنجز عمل هذه الترعة المهندسون المصريون الذين مرنهم المسيو كوست في 15 يومًا، بواسطة (80.000) عامل، أما القناطر فقد أنجزت في السنين التالية، وكانت هذه الترعة مخصصة لري أشجار التوت بوادي الطميلات؛ حيث شرع محمد علي باشا في إدخال دودة القز بمصر، وجلب لها عمالًا من الشام.

أثر مشروعات الري على منظومة العمران المصري:

بلغ عدد الترع التي تم شقها أو تطهيرها في عهد محمد علي 43 ترعة، بطول إجمالي بلغ نحو 1300كم، وهو ما زاد المساحة المنزرعة بشكل مطرد، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في المساحة المحصولية، كما أنه أضاف إلى شبكة المواصلات الداخلية مجارٍ ملاحية مهمة جدًّا، كما أن له بالغ الأثر في ربط المحلات العمرانية بعضها ببعض، كما أن هذه الترع مع مجموعة القناطر والأهوسة التي شيدت عليها ضمنت بقاء خطوط الاتصال النهري مفتوحة لأطول فترة ممكنة، بعد أن كانت معظم

الترع لا تصلح نهائيًّا للملاحة في أوقات التحاريق، وهو ما كان يجعل المحلات العمرانية تنعزل عن بعضها البعض.

وسنتناول في هذا الجزء أثر هذه المشروعات على الأبعاد الثلاثة؛ لتحديد أدوار التجمعات العمرانية والتي تتكون منها منظومة أو منظومات العمران المصري، وهذه الأبعاد هي "الحجم – الوظيفة – التباعد".

أولاً: الحجم:

كما ذكر سابقًا، فإن عدد السكان الإجمالي لمصر تطور انقلابيًّا خلال فترة حكم محمد علي؛ حيث بلغ قبيل الحملة الفرنسية نحو ثلاثة ملايين، وفي عهد الحملة الفرنسية وصل 2.4 مليون نسمة[1] إلى ما يزيد قليلًا على 2.5 مليون نسمة سنة 1823م، ثم زاد عدد السكان إلى أن وصل نحو 4.5 مليون نسمة عام 1845م؛ أي أن عدد السكان زاد نحو 2 مليون نسمة (تضاعف تقريبًا) خلال 22 سنة فقط، ويلاحظ أن عدد السكان لم يزد تقريبًا خلال العشرين عامًا الأول من القرن التاسع عشر.

وقد ذكر المعاصرون لهذه الفترة ملاحظاتهم على شكل العمران المصري في هذه المرحلة، مثل قولهم: *"إن منظر المنازل والأكواخ المهجورة والمتداعية يوحي إلى المرء بأن المدن والقرى كانت فيما مضى أكثر ازدحامًا بالسكان كما هي عليه حتى الوقت الحاضر"*[2].

وتشير التقديرات في الفترة (1821– 1836) أن القاهرة بلغ عدد سكانها 215.5 ألف نسمة، بينما المحلة الكبرى بلغت 17000 نسمة (بعد أن كانت 10 آلاف نسمة زمن الحملة الفرنسية) ودمياط 13.600 نسمة (بعد أن كانت تقارب 20 ألف نسمة زمن الحملة الفرنسية[3]، أما مدينة الإسكندرية فقد كانت تشهد تزايدًا آخر في السكان، خاصة بعد عام 1821 (افتتاح الترعة المحمودية)، ويمكن هنا عرض ما ذكره الدكتور حلمي أحمد شلبي، عن تأثير هذه الترعة على عمران الإسكندرية إيجابًا، وعلى رشيد ومدن أخرى سلبًا، أما مدينة الإسكندرية فقد كانت تعد أهم المدن المصرية التي سجلت زيادة واضحة في السكان بعد عام 1821، على عكس المدن الأخرى التي كانت تعد نسبة السكان فيها ثابتة؛ وذلك بسبب التحول الذي تم في طرق التجارة الخارجية بمجرد الانتهاء من حفر ترعة المحمودية؛ حيث دب في المدينة نشاط تجاري لم يسبق له مثيل، وأصدر محمد علي باشا أوامره بإرسال المراكب المشحونة من جميع أنحاء القطر المصري إلى الإسكندرية،

(1) CROUCHLEY, THE ECONOMIC DEVELOPMENT OF MODERN EGYPT PP.51 ,52.

(2) حلمي أحمد شلبي: فصول في تاريخ تحديث المدن، 1820 إلى 1914، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1988، ص 15، 16.

(3) ج. بيير: التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، ترجمة: د. عبد الخالق لاشين، الهيئة المصرية العام للكتاب، طبعة أولى، 1976، ص 79.

وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد سكانها إلى حوالي 60000 نسمة بحلول عام 1840، بعد أن كان عدد سكانها 10000 نسمة في زمن الحملة الفرنسية، ومن جهة أخرى فإن شبكة الترع وتطور حركة النقل النهري، بالإضافة إلى إنشاء الطريق البري الذي يربط القاهرة بالسويس أثَّر بشكل كبير على وظائف المدن في هذه الفترة.

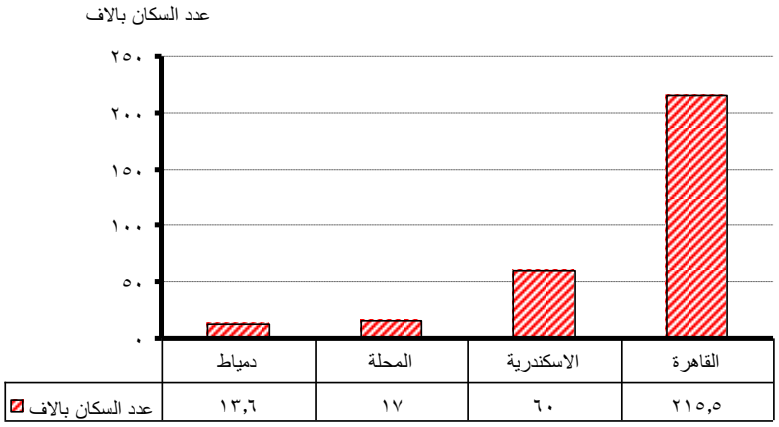

شكل (7) أحجام سكان المدن الكبرى بمصر قبيل عام 1840م

ثانيًا: الوظيفة:

حتى يمكن تصور التحولات الوظيفية التي حدثت في مجموعة المدن التي تكون منظومة العمران المصري في فترة حكم محمد علي، يجب أولًا وضع مجموعة من الاعتبارات كخلفية عامة لصورة المدن في هذه الفترة، وأهمها الآتي:

- عدم وجود تباينات واضحة بين مدن وقرى هذا العصر، ويتضح ذلك بجلاء من أن علماء الحملة الفرنسية والمعاصرين للفترة التي بعدها (مثل الكونت ديهامل قنصل روسيا العام في مصر) إبان فترة حكم محمد علي – وصفوا معظم مدن مصر بالقرى الكبيرة[1].
- خلو جميع مدن مصر –باستثناء القاهرة والإسكندرية– من أي خدمات عامة، باستثناء الحاميات العسكرية ومراكز الإدارة.
- اكتساب المدن لأهميتها من موضعها على المجاري المائية الرئيسة (طرق المواصلات).

(1) محمد فؤاد شكري وآخرون: بناء دولة مصر محمد علي، ص 203، تقرير الكونت ديهامل، القاهرة، 1948، وكتاب وصف مصر تأليف علماء الحملة الفرنسية، ترجمة: زهير الشايب، دراسات عن المدن والأقاليم، الجزء الثالث (مرجع سابق)؛ حيث تحدث كاتب الدراسة عن أحوال المدن في تلك الآونة، وكان دائم الإشارة لها على أنها قرى، فيذكر مثلًا أن مدينة شبين الكوم عبارة عن قرية كبيرة، وحيث يتحدث عن منوف ورشيد ودسوق وغيرها فإنه يشير إلى أنها قرى أيضًا.

- تمثل جميع مدن ذلك العصر الملاذ لأهل القرى؛ للهروب من التجنيد الإجباري أو أعمال السخرة أو دفع الضرائب.
- كثير من سكان المدن هم في الأصل من عمال السخرة الذين أتموا أعمالهم ثم لم يعودوا إلى قراهم[1].
- معظم المدن في هذه الفترة هي مدن مستودع، وقليل منها مدن تجارة.

الجدير بالذكر أن مصر في بدايات فترة حكم محمد علي وحتى عام 1820م كانت تدور منظومة عمرانها في فلك مدينة عاصمة وحيدة ومجموعة من مدن الموانئ، يمكن ترتيبها حسب الأهمية تنازليًّا كالتالي: (رشيد – دمياط – السويس – الإسكندرية – القصير)[2]. ومجموعة من مدن المستودعات لتجميع الحاصلات، ثم شحنها إلى الموانئ النهرية الأساسية في ميناء رشيد وبولاق ومصر عتيقة، وتمثلت أهم هذه المدن في الوجه البحري في الآتي:

- الزقازيق، والتي تقوم بتجميع الحاصلات من الشرقية (بمأموریاتها نصف أول وثان).
- المنصورة، والتي تقوم بتجميع الحاصلات من المنصورة (بمأموریاتها نصف أول وثان).
- طنطا – المحلة الكبرى، من مديرية الغربية.
- فوه، والتي تقوم بتجميع الحاصلات من مأمورية كفر الشيخ.
- أبيار وشبين الكوم وأشمون ومنوف، والتي تجمع حاصلات المنوفية (بمأموریاتها نصف أول وثان).
- بنها، والتي تجمع حاصلات مأمورية القليوبية.

أما في الوجه القبلي:

- الجيزة، والتي تجمع حاصلات الجيزة والواحات.
- الفيوم، والتي تجمع حاصلات مأمورية الفيوم.
- بني سويف، والتي تجمع حاصلات مأمورية البهنسا البحري.
- المنيا، والتي تجمع محاصيل مأمورية البهنسا القبلي.

---

(1) سيرد ذكر ذلك بشيء من التفصيل.

(2) تم الاعتماد في هذا الترتيب على عائدات هذه الموانئ وعدد السفن والحمولات التي وردت أو صدرت منها حسب ما تم ذكره بكتاب وصف مصر، الجزء الرابع، الزراعة والصناعة والحرف والتجارة، (مرجع سابق)، بالإضافة إلى ما ذكره د. أحمد الدماصي في كتاب الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 255 – 335.

- ملوي، والتي تجمع حاصلات مأمورية الأشمونيين.
- منفلوط وديروط، والتي تجمع حاصلات مأمورية منفلوط.
- أسيوط، والتي تجمع حاصلات مأمورية أسيوط.
- سوهاج وجرجا، والتي تجمع حاصلات مأمورية جرجا.
- قنا وقوص، والتي تجمع حاصلات مأمورية قنا.
- إسنا، والتي تجمع حاصلات مأمورية الجنوب.

بينما لم يكن من المدن التجارية المهمة حسب وصف رحالة القرن التاسع عشر لهذه الفترة إلا ست مدن أساسية، هي طنطا والمحلة الكبرى ورشيد والمنصورة وفوه وأسيوط[1]، ويلاحظ أنها المدن التي اكتسبت خصائص موقعية إلى جانب خصائصها الموضعية على النهر، فطنطا كانت وما زالت تعد من المدن الدينية؛ لوقوع مسجد السيد البدوي بها، كما أنها مركز مواصلات الدلتا النهرية في ذلك الوقت، أما المحلة الكبرى فنظرًا لتوفر عدد كبير من مصانع الغزل والنسيج فإنها كانت تعد سوقًا مرادًا من الأهالي، سواء من الدلتا أو من القاهرة أو حتى الوجه القبلي، ورشيد حتى ذلك العصر كانت تتمتع بمزايا النقل النهري والبحري، ويرد عليها جميع صنوف التجارة قبل شحنها إلى القاهرة أو بعد شحنها من القاهرة، والمنصورة اكتسبت صفة موقعية مهمة جدًّا؛ لقربها من ميناء دمياط، ثاني أكبر الموانئ في ذلك الوقت، وفوه كانت تعد همزة الوصل بين الإسكندرية والدلتا عبر ترعة الإسكندرية، وإن كانت قد أهملت هذه الترعة إلا أنها في أيام الفيضان كانت تجد ما يساعدها على الاستمرار، وأسيوط كانت محطة التجمع في الوجه القبلي، والتي يبدأ منها التوزيع إلى ميناء القصير عبر قنا من وإلى موانئ مصر الداخلية (بولاق ومصر عتيقة).

وحتى ذلك الوقت كانت الصناعات صغيرة ومنتشرة في المدن، ولكن بشكل غير مؤثر في تكوين هوية وظيفية للمدينة، وإن كان يدعم القاعدة الاقتصادية لها وهي في طور التحول الحضري، ولعل أهم الصناعات الصغيرة قد تمركزت في مدن مثل المحلة الكبرى والمنصورة ورشيد وفوه، بينما خلا الوجه القبلي تقريبًا من هذه الصناعات.

(1) إلهام محمد زهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسية في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص 315-418.

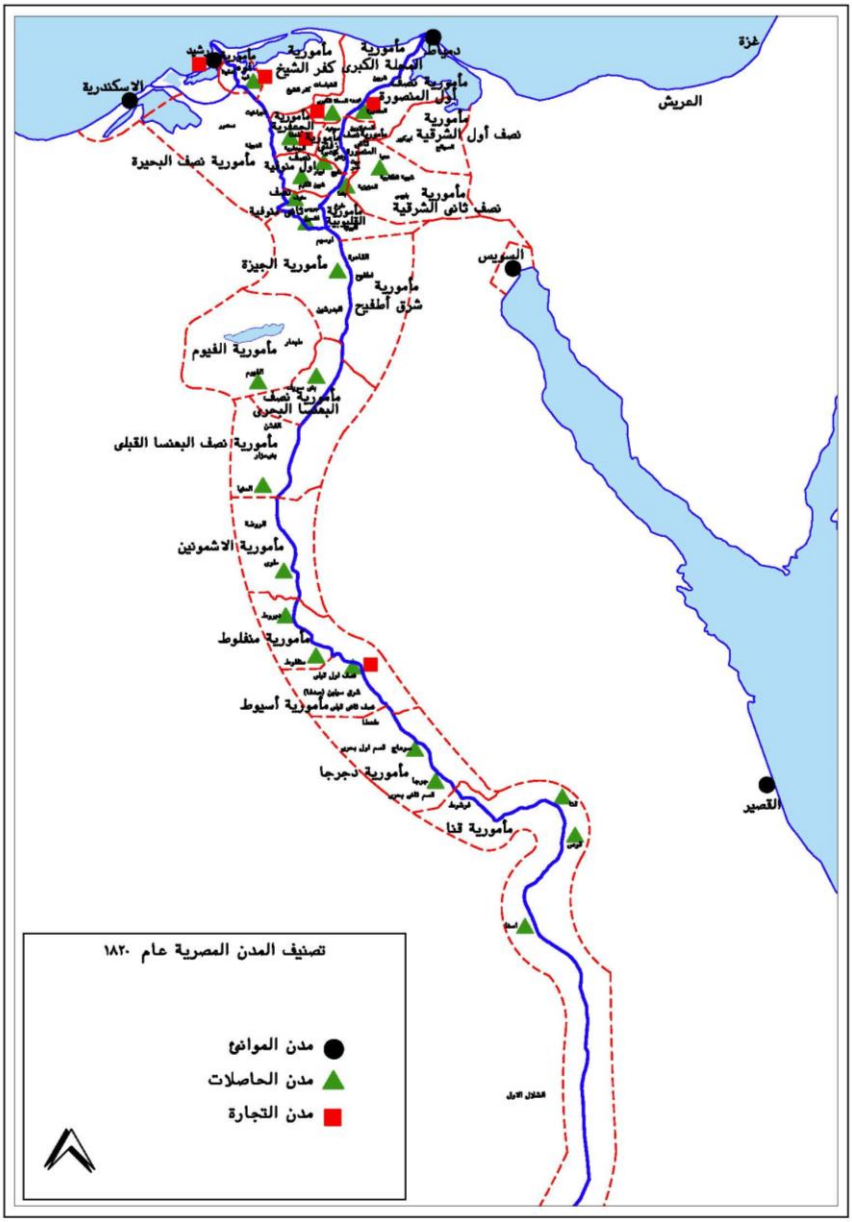

شكل رقم (8) تصنيف المدن المصـرية عام 1820

وهنا يجب الإشارة إلى أن التقسيم الإداري الذي أنشأه محمد علي، وبدأه عام 1808م، ثم أعاده وطوره عام 1826م، ثم استقر عليه حتى نهاية حكمه منذ عام 1834م، كان تقسيمًا إداريًّا ملزمًا للشئون الاقتصادية؛ حيث كان لزامًا على كل مأمور أو محافظ أن يجمع الإنتاج الزراعي والصناعي

الذي ينتج في حدود مأموريته أو محافظته، أو يقوم بتوريده إلى المستودعات الرئيسة، والتي غالبًا ما كانت القاهرة والإسكندرية دون غيرهما من المدن، وهو ما لم يساعد على عمليات التبادل التجاري بين المدن، وأصبحت المأموريات والمحافظات كيانات منعزلة، لا ترتبط مع بعضها البعض اقتصاديًّا، حتى أن لوازم الإنتاج التي كانت تنتج في مدينة وتتطلبها مدينة أخرى كان يجب أن تمر على القاهرة أولًا في معظم الأحيان، وقد كان هدف محمد علي من ذلك إحكام الرقابة على تنفيذ نظام الاحتكار وتتبع مخالفيه[1].

أما في الفترة التالية لعام 1820م (منذ افتتاح الترعة المحمودية) فقد انقلبت وظائف معظم المدن الرئيسة، ويمكن القول إنه تقلص دورها في مقابل النمو الهائل لمدينة الإسكندرية[2]، فقد كانت رشيد حتى حفر الترعة المحمودية هي الميناء الرئيس لغرب الدلتا الذي يخدم التجارة الخارجية المصـرية عن طريق استقبال البضائع التي تنزل إلى الإسكندرية قادمة من أوروبا، وتنقل هذه البضائع إلى القاهرة عن طريق النيل، ومن هناك يتم توزيعها إلى كافة أنحاء مصـر، أي أن مدينة رشيد كانت مستودعًا هائلًا للتجارة، وقصدًا لقناصل الأوروبيين، واحتفظت الشركات الأجنبية بمصانعها بها[3]، وفي فترة قصيرة قفزت مدينة الإسكندرية إلى درجة عالية في زيادة السكان، فقد بلغت خلال عشرين عامًا (1821- 1840)، 60000 نسمة، على الرغم من كثرة الوفيات في المدينة خلال هذه الفترة[4]، وأصبحت مدينة الإسكندرية ثانية مدن القطر المصـري سكانًا بعد القاهرة[5].

وفي الفترة نفسها من عام 1822 إلى عام 1838 ازداد عدد الشركات الأوروبية التي تدير أعمالًا تجارية حرة من 16 شركة إلى 44 شركة (نحو ثلاثة أضعاف)، كما ازدادت قيمة إيراد الجمارك في جمرك الإسكندرية من 6000 كيس إلى 54710 كيس (أكثر من تسعة أضعاف)[6] ، كما أصبح يعمل في الترسانة البحرية 5500 عامل، بينما يعمل في الأسطول وحده نحو 20000، هذا بالإضافة إلى عملية النزوح الهائلة من الريف إلى مدينة الإسكندرية؛ حيث إن كثيرًا من الفلاحين كانوا يهربون من قراهم إلى الإسكندرية وغيرها من المدن المصـرية؛ هربًا من السخرة التي كان يتم عن طريقها تنفيذ مشروعات الأشغال العامة، أو التجنيد، أو دفع الضرائب، وكان محمد علي قد نقل نظام

(1) حلمي أحمد شلبي: فصول في تاريخ تحديث المدن في مصر، مرجع سابق، ص 32.
(2) حلمي أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 16.
(3) وصف مصر، الجزء الثالث، دراسات عن المدن والأقاليم، مرجع سابق، ص 104.
(4) يرجع السبب الأساسي لزيادة عدد حالات الوفاة لتفشي مرض الطاعون.
(5) صبحي عبد الحكيم، رسالة دكتوراه، مدينة الإسكندرية، جامعة القاهرة، 1958، ص 180.
(6) ج. بيير، مرجع سابق، ص 280 (الكيس يساوي 500 قرش).

السخرة؛ بحيث أصبح من الممكن استدعاء الأنفار اللازمة لتنفيذ أي مشروع في أي مكان في مصر[1]، ويلاحظ أن الزيادة السكانية في مدينة الإسكندرية في تلك الفترة قد ظهرت بتأثير من زيادة عدد الأجانب في مصر بصفة عامة، وفي الإسكندرية بصفة خاصة، فعلى حين كان عدد الأجانب وقت الحملة الفرنسية لا يزيد عن مائة شخص في مصر كلها، تزايدت أعدادهم في عهد محمد علي بعد إحضارهم للعمل في المجالات المختلفة، خاصة في الجيش والأسطول مهندسين وأطباء، وبلغ عدد الأجانب في الإسكندرية وحدها 4886 شخصًا (نحو 50 ضعف إجمالي عدد الأجانب في مصر قبل تولي محمد علي السلطة)، وذلك حسب بيانات عام 1833م، وقد كانوا يقومون بجميع العمليات التجارية بين مصر وأوروبا، فضلًا عن أن الملاحة في الميناء كانت في أيديهم وحدهم[2].

وهذا الدور المهم الذي باتت تلعبه مدينة الإسكندرية أثر بشدة على التدهور النسبي في مدن أخرى، مثل رشيد والمنصورة، وغيرهما؛ وذلك لعدة أسباب، هي:

1- انتقال التجارة الخارجية من رشيد إلى الإسكندرية، بحيث أصبحت مدينة رشيد تعاني من التدهور، حيث هجر كثير من تجار المدينة، ورحل آخرون من أصحاب المحلات التجارية إلى (فوه) وأماكن أخرى، وتحولت المدينة إما إلى منازل متهدمة أو محلات مهجورة، وتفيد التقارير أن مدير عموم التنظيم في مصر كان مارًّا للتفتيش بجهة رشيد، وبلغه أن محافظ رشيد يمنع الأهالي الذين لهم أملاك فيها من بيع الأنقاض المتخلفة من الهدم لتصديرها، وأن أهالي المدينة فقراء، وعددهم أصبح قليلًا، وبالمدينة كثير من المنازل الخربة، ولا قدرة لأرباب المدينة على ترميمها لعسر ماليتهم[3].

2- سياسة محمد علي المالية القائمة على نظام الاحتكار؛ حيث قام بالإشراف على الصناعات وغيرها بنفسه؛ مما أدى إلى هجر أصحاب هذه الصناعات لحرفهم، وقد أصاب صناعة النسيج الاضمحلال في مدينة المنصورة، فخيم الفقر على المدينة، وهجر الأهالي المنازل على نحو ما هجر الزراع أراضيهم، وقد ألحق هذا النظام ضررًا بليغًا بالصناعات الأخرى، مثل صناعة الطرابيش والورق وصناعة الحصر والنشوق وماء الورد، وبالتالي

(1) هيلين آن ريفيلين: الاقتصاد والإدارة في مصر مستقبل القرن التاسع عشر، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، 1968م، ص 350.

(2) محمد فؤاد شكري وآخرون، مرجع سابق، ص 234، 235.

(3) وثائق نظارة الأشغال العمومية، مذكرة نظارة الأشغال بشأن إبطال تصدير الطوب من رشيد، محفظة 1/ 5 في 22/ 4/ 1885م.

تعرضت المدن التي كانت توجد بها هذه الصناعات للتدهور النسبي في عدد السكان، ومن أهم هذه المدن المحلة الكبرى وأسيوط[1].

3-أن منافسة الإسكندرية الخطيرة لتجارة القاهرة قد جعل عددًا من تجار العاصمة ينتقل إلى الميناء، وأدى ذلك بالتالي إلى البطء في معدلات النمو في مدينة القاهرة ذاتها، وكذلك مدينة دمياط، التي تأثر نموها بتجارة الإسكندرية، ولكن بدرجة أقل، بحيث ظلت المدينة تعتمد بشكل أساسي في إدخال التحسينات إلى المدينة على الميناء، عن طريق القيام بأعمال تجارية مع اليونان وبلاد الشام، إلى جانب القيام بفرض بعض الرسوم على الواردات (الأرزاق) التي ترد إلى ميناء دمياط، حسبما يجري في مدينة الإسكندرية[2].

ثالثًا: التباعد:

أثرت مشروعات الري في ربط المدن مع بعضها البعض بطرق ملاحية جيدة، خاصة بعد بناء القناطر والسدود على الترع؛ من أجل ضمان وفرة المياه اللازمة لحفظ منسوب الترع عند الحد الذي يسمح بحركة الملاحة النهرية لأطول فترة ممكنة، ولكن نظرًا لعدم الارتباط الاقتصادي أو الخدمي بين مجموعة المدن -نظرًا للنظام الإداري الصارم الذي فرضه محمد علي- فإن وجهة الحركة في هذه القنوات الملاحية كانت قاصدة القاهرة والإسكندرية والعكس، بينما ظلت المدن الواقعة على الطريق مهمة من حيث عملية تموين المراكب أو تأمينها من خلال الحاميات العسكرية الموجودة بها، ويمكن إيجاز أهم ملامح التباعد بين المدن المصـرية في تلك الفترة في الآتي:

- بلغ متوسط التباعد بين المدن بالوجه القبلي حوالي 45 كم.
- بلغ متوسط التباعد بين المدن في الوجه البحري حوالي 24 كم.
- يجب وضع عنصر الزمن في قياس التباعد في ذلك العصر؛ حيث إن وسيلة النقل هي من خلال المراكب الشراعية في أغلب الأحوال (مع وجود بعض المراكب البخارية التي كانت تعمل في ترعة المحمودية)، بالإضافة إلى النقل بالإبل عبر الدروب الترابية، أو طريق السويس البري الذي أنشأه محمد علي، وكذلك طريق كرسكو أبو حمد لربط شمال السودان بجنوب مصـر؛ حيث من المعلوم أن سرعة الحركة في الملاحة النهرية بالشراع تبلغ في متوسطها (في زمن الفيضان والتحاريق) حوالي 4كم/ ساعة، بينما حركة النقل البري بالإبل قد تصل إلى 5 كم/ ساعة، وهو ما يعني أن الزمن اللازم لوصل مدينتين متجاورتين بالوجه القبلي يبلغ نحو 11 ساعة بالمركب وحوالي 9 ساعات بالإبل، وهو ما

(1) حسين خلاف: التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ص 180-181، القاهرة، 1962.

(2) وثائق نظارة الأشغال العمومية، محفظة 6/ 1 تقرير من أهالي ثغر دمياط إلى المحافظ في عام 1887م.

يؤدي إلى فقد الربط المكاني بين المراكز العمرانية، وخاصة في الوجه القبلي، في ظل انعدام التمايز الوظيفي بين التجمعات المتجاورة، وعدم وجود خدمات تطلب في أي منها.

3.3 الضرائب والسخرة والتجنيد وأحوال الريف:

اعتمد محمد علي في إنجاز مشروعاته العملاقة -في كافة المجالات، وخاصة في مجال مشاريع الري- على استخدام أسلوب السخرة، وهذا الأسلوب على الرغم من أنه عوض افتقار مصر في ذلك العهد للمعدات الحديثة اللازمة للحفر والبناء والهدم، إلا أنه كان نظامًا بالغ القسوة، أدى لحدوث اختلالات هيكلية للسكان وتوزيعهم، وكذلك إنتاجهم، فبالنظر إلى الأرقام التي ذكرها عبد الرحمن الرافعي[1]، وكررها وأضاف عليها شافعي[2]، مستندين في توثيقها على الوثائق الرسمية والمنشورة بالوقائع المصرية، فإنه يمكن باستخدام بعض أساليب الحساب البسيطة إدراك أنه في مصر خلال فترة حكم محمد علي كان يعمل ما بين 100-150 ألف في أعمال السخرة بشكل دائم، ويبقى ذلك العدد على الرغم من تغيير الأفراد المستخدمين في السخرة، وقد عمل في مشروع حفر الترعة المحمودية وحدها نحو 400 ألف رجل لمدة عامين ونصف (من بداية عام 1818م وحتى منتصف عام 1820م)، قدر من مات منهم بنحو 12- 100 ألف رجل[3]، دفنوا على ضفاف الترعة، (وتختلف هذه الأرقام عن تقديرات لينان، كما سيرد ذكره تفصيلًا)، وعلى سبيل المثال فإنه ذكر في الوقائع المصرية الصادرة بتاريخ 8 شوال سنة 1224هـ أمر محمد علي إلى مشايخ القرى في مأمورية المحلة ونبروه بأن يتم إنشاء ترعة جديدة وإصلاح الترع وتطهيرها بكامل زمام المأمورية، وهو ما يلزمه أن يعمل نحو 32300 رجل يوميًّا في هذه الأعمال، وكانت تطلب هذه الأعمال في مدد زمنية ضيقة للغاية؛ مما يلزمه أن يعمل الفلاحون من الفجر إلى الغروب دون راحة، وعليه كان يتم استبدالهم أولًا بأول، وقد أثمر هذا النظام في إنجاز هذه المشروعات؛ ولكن آثاره السلبية شملت جميع مناحي العمران في ذلك الوقت، وليس من سبيل المبالغة إذا قلنا إن هذه السياسة ما زالت تؤثر في العمران المصري حتى الوقت الحاضر (كما سيرد توضيح ذلك في الفصول القادمة).

ولقد شهدت السنوات الأولى من حكم محمد علي تحسينًا عامًّا في أحوال الريف، فقد أنهى الباشا دائرة الحروب المدمرة التي استمرت لما يقرب من خمسة وثلاثين عامًا، وفي عام 1817م كتب هنري سولت القنصل البريطاني تقريرًا يعبر عن انطباعه قائلًا: *إن الفلاحين أو الزراعين للأرض يعاملون*

(1) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق.

(2) علي شافعي: أعمال المنافع العامة، مرجع سابق.

(3) حسب تقدير المسيو مانجان، المثبت بكتاب عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، مرجع سابق، ص 492.

معاملة أفضل بشكل عام، وأكثر سعادة من سنوات كثيرة مضت[1] . لكن التحسن في الأحوال الريفية كان قصير الأمد، وبدأت علامات المحن تظهر في العشرينيات، وقد نتجت محن الريف نتيجة التجنيد الإجباري والسخرة والضرائب ونظام الاحتكار والكوارث الطبيعية كالفيضانات السيئة والأوبئة، والعقد التالي لتقرير سولت بدأ وانتهى بفيضانات زائدة ومدمرة في أعوام 1818، 1819، 1820، 1829م، بينما في وسطه جاء فيضانان منخفضان متتاليان في 1824، و1825م[2]، وشهدت العشرينيات أيضًا بداية التجنيد الإجباري للفلاحين في الجيش، بالإضافة إلى زيادة استخدام السخرة لإنشاء ترع الري الصيفي وصيانتها، وقد أدى الجمع الإداري بين النظام الضريبي ونظام الاحتكار إلى انتشار الاستدانة بشكل واسع، وللهرب من الديون (وأغلبها متأخرات ضريبية)، وأيضًا لتجنب التجنيد الإجباري، بدأ الفلاحون في هجرة قراهم وحقولهم بأعداد -رغم أنه يستحيل تقديرها- إلا أنها كانت كافية لإثارة الاهتمام الحكومي، وبالتالي فإن تناقص الإيرادات "بالعملة بالسعر الثابت" بعد 1830م كان يرجع أولًا إلى اضطراب أحوال الريف[3].

إن استخدام السخرة لصيانة نظام الري لم يكن شيئًا جديدًا، ولكن السخرة الكبرى التي أمر بها محمد علي لم يسبق لها مثيل في تجارب الفلاحين؛ حيث إنهم أخذوا للعمل في مشروعات كبيرة، غالبًا بعيدًا عن قراهم، وليس لها نفع مباشر لهم، وقد زادت العمالة المطلوبة لصيانة نظام الري بإنشاء القنوات الجديدة الأكثر عمقًا، ولأن العدد الذي كان موجودًا فعليًّا لم يكن كافيًا فيما يبدو، وفي بلد قد يكون تعداده الكامل قد وصل حوالي 5 مليون في 1830م، تبدو أبعاد المشكلة في تقدير لينان بأنه كانت هناك حاجة إلى 67 ألف رجل سنويًّا من 1820 إلى 1831م لإنشاء القنوات، و400 ألف آخرين لتطهيرها، وساءت المشكلة بالهرب من السخرة، وبالعمل الواهن من هؤلاء الذين لم يتمكنوا من تجنبها، ويبدو أن المقاومة أيضًا أخذت شكل التخريب، فمثلًا بعد الفيضان المدمر لسنة 1829م، سرت إشاعة فحواها أن "الكثير من الفلاحين" فتحوا السدود التي كانت تحمي الحقول سرًّا؛ مما زاد من التدمير[4]، وبينما يستحيل تقريبًا تقدير تأثير السخرة الكبير على الاقتصاد الزراعي، فلا شك أن

---

(1) PRO, FO 78/89, SALT TO WILLIAM HAMILTON, APRIL28, 1817.

(2) حدثت الفيضانات المدمرة أيضًا في أعوام 1840، 1842، 1848، 1849، وحدثت الفيضانات المنخفضة في 1832، 1835، 1837. (الحتة، تاريخ الزراعة، ص 10-11).

(3) كانت العوامل الأخرى هي حركة أسعار التصدير، خاصة بالنسبة للقطن، والذي كان ارتفاع أسعاره في أوساط الثلاثينيات مما ساهم في تحسين مؤقت في موارد محمد علي المالية، في الثلاثينيات أيضًا استهلكت صناعات الباشا وجيشه كمًّا أكبر من الإنتاج الزراعي، وهكذا لم يصدر، ولم يساهم مباشرة في الإيرادات. انظر: OWEN, COTTON, PP. 33-47

(4) OWEN, COTTON, P. 48, RIVLIN. AGRICULTURAL POLICY, PP. 24356 ،.

الحتة، تاريخ الزراعة، ص 86، والإشاعة موجودة عند قطاوي CATTAUI, ARCHIVES RUESSES,I, 365

مقاومة هذه السخرة كانت عاملًا من عوامل اتجاه الإيرادات إلى الانخفاض والانهيار في السنوات الأخيرة من حكم محمد علي.

وكما يصعب تقدير تأثير السخرة، فإنه يصعب كذلك تقدير تأثير التجنيد الإجباري بأية نسبة، ولكن على الأقل يمكن تحديد أبعاد المشكلة، فقد بدأ التجنيد الإجباري بتجنيد 4000 فلاح من إقليم جرجا الصعيد، في فبراير 1822م ولم يبدأ في الوجه البحري حتى 1824-1825م، ولو كانت الأفواج الاثنا عشر من المجندين إجباريًّا والتي شكلت في 1825م قد اكتملت بكامل طاقتها، لبلغ عدد المجندين بها 48000 رجل، وفي الثلاثينيات بلغت قوات الباشا -وهو أقصى عدد لها- حوالي 100 ألف مجند، معظمهم من الفلاحين[1]، وقد أبعد التجنيد الإجباري قوة العمل عن الحقول، وقد يكون التجنيد الإجباري قد أربك المعروض من العمالة الريفية، ليس فقط بإبعادهم فعليًّا عن الأرض، وإنما أيضًا بإغراء الفلاحين باللجوء إلى إستراتيجيات المقاومة والتجنيد؛ كالهروب من قراهم، ورغم ما يبدو من مبالغة نقاد الباشا الأوروبيون في تصويرهم القسوة التي جند بها الفلاحون، إلا أنه في الثلاثينيات أصبحت طرق جميع المجندين الجدد أكثر قسوة فيما يبدو، حتى أنها أدت إلى تجنبها بوسائل عديدة، ومن ضمنها تشويه النفس، وتشويه الذكور من الأطفال[2].

لقد تزامن بدء التجنيد الإجباري في أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر مع زيادة استخدام السخرة لإنشاء قنوات الري الصيفي، والتوسع في زراعة القطن، وكذلك مع رفع الضرائب، ثم جاء الفيضانان المنخفضان في 1824، و1825، وقد ذكر الجبرتي هروب الفلاحين في 1818م، وقد صدر أمر بمنعه، وأشار الأمر أيضًا إلى أن الذين سبق هروبهم منذ 1822- 1823م يجب البحث عنهم وإعادتهم إلى قراهم، ومنذ ذلك الحين وخلال الأربعينيات، استمرت مشكلة هروب الفلاحين من القرية، والتي تحظى باهتمام رسمي مستمر، كما يظهر من تقارير المراقبين الأجانب من وثائق الحكومة، فمثلًا في 1829م وجهت لائحة زراعة الفلاح حكام المحليات (حكام الأخطاط) إلى البحث الدائم عن الهاربين، وكذلك دائم الأوقات يبحثون عن الأنفار الذين يتسحبون من بلاد الخط، وصدر أمر في 1844م يقول: *"ومن المعلوم أن الأجنبيين تعلم حالتهم في ظرف أربعة أيام أو خمسة، فإذا وجد أحد بهذه الصورة وظهر أنه هارب يضبط ويسلم لديوان المديرية"*، عن طريق شيخ البلد، وكان الهاربون يعاقبون، ويتم إعادتهم

(1) أمين سامي: تقويم النيل، ج2 ،295، وعبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي (القاهرة 1951)، ص 364-365، 392-393.

GEORGES DOUIN, UNE MISSION MILITAIRE FRANCAIE AUPRES DE MOHAMED ALY (CAIRO, 1923), PP. XIII-XVI, 20-21, 66-67, 75, AND RIVLIN, AGRICULTURAL POLICY, PP.209, 211

(2) MARSOT, EGYPT IN THE REIGN OF MUHAMMAD ALI, PP.128-130, RIVLIN, AGRICULTURAL POLICY, PP. 203-206, AND DODWELL, THE FOUNDER OF MODERN EGYPT, PP. 227-228.

إلى قراهم الأصلية، بينما يوقع عقاب أشد على من يئويهم، وأيضًا خلال أربعينيات القرن التاسع عشر كان يقبض على المهاجرين من الريف إلى المدينة، ويعادون إلى قراهم[1].

ويرى كينيث كونو[2] أنه رغم الاهتمام الرسمي بمشكلة هروب الفلاحين، فإن حدود المشكلة الفعلية وتأثيرها على الزراعة ليس مؤكدًا. إن ترك عشرات القرى بكاملها -كما تزعم بعض المصادر- يصعب تصديقه، ولا يتفق مع التقارير المتاحة الأكثر قابلية للتصديق[3]، وفوق ذلك لم يبعد كل الهاربين أنفسهم عن الزراعة في موقع جديد بعد الهرب من ديونهم، وفي 1829م صدرت تعليمات لحكام أقاليم الوجه البحري بالانتظار حتى انتهاء الحصاد قبل إعادة مثل هؤلاء الهاربين إلى قراهم الأصلية[4].

وبالإضافة إلى تعقب الهاربين حاولت الحكومة أن تحكم حركة قوة العمل الريفية، بخلق نظام جواز السفر الداخلي في 1829، وتطلب هذا إصدار تصريح مرور أو تذكرة مرور لكل فلاح عن طريق شيخ القرية، وبضمانه، ويدون فيها اسم الفلاح ولونه وعمره وأوصافه، فإذا كان لديه سبب لسفره من قريته، فمن المفترض أن يكتب في التصريح المدة التي يتغيب خلالها، وكل غريب يدخل قرية أو مدينة كان يجب فحص تصريحه، ونظام تذكرة المرور ظل معمولًا به بعد خمس عشرة سنة، كما صدر أمر يقضي بعقوبة السجن لمدد من 6 أشهر إلى سنتين لأي شخص مزور، أو يحمل تصريح مرور مزيفًا أو مبدلًا[5].

وكان كل من مطاردة الهاربين ونظام تذكرة المرور يعبران عن اهتمام الباشا الكبير بأن يوفر تحت إمرته عددًا كافيًا من الأهالي؛ لتحقيق مشروعاته الطموحة، ومن أجل هذا الهدف أرسى أيضًا سياسات لزيادة المواليد وتقليل الوفيات.

---

(1) كيينث كونو: فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري من 1740 إلى 1858، المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص 161 نقلًا عن لائحة زراع الفلاحين، ص 44، وقانون المنتخبات (القاهرة 1845) البند 118 (في الأصل 194، وقام المؤلف بتصحيح الرقم بنفسه)، أيضًا أمين سامي: تقويم النيل، ج2، ص 325، 326، ديوان المعية السنوية، ص 9، 14، 205-206.

(2) المرجع السابق، ص 164.

(3) المرجع السابق، هوامش الفصل السابع، ويذكر: (والمثل الجيد لهذه المبالغة هو ادعاء بابتستين بوجولا (BAPTISTIN POUJOULAT) بعد زيارته لمصر عام 1838م، بأنها فقدت ربع سكانها منذ 1812، وأنه بنفسه رأى ثلاثًا وخمسين قرية دمرت تمامًا في السنة السابقة (VOYAGE, PP. 537-538)، وقد زار جون بورينج مصر في نفس الوقت، وملاحظاته الدقيقة لا تشير إلى شيء من هذا النوع).

(4) المرجع السابق، ص 164، نقلًا عن ديوان المعية السنية، ص 4، 14-16.

(5) المرجع السابق، ص 164.

فبداية من 1829م أصدر سلسلة من الأوامر تطالب مشايخ القرى بأن يتأكدوا من زواج كل من وصل أو وصلت سن البلوغ في قراهم، فإذا كان هناك من لا يستطيع تكاليف الزواج فعلى الشيخ أن يمده بالتمويل، وصدر أمر آخر يجعل التسبب في الإجهاض جريمة تعاقب بالسجن من 6 أشهر إلى سنتين، وأما إذا كان الإجهاض طارئًا فيجب الشهادة على حدوثه، ولا يمكن التأكد من أن كل هذه الإجراءات كانت ذات فاعلية، أما بالنسبة للحد من الوفيات، فقد تم تبني نظام للحجر الصحي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر لأربعين يومًا لحماية الريف من الطاعون، وتم تلقيح آلاف الأطفال ضد الجدري، وقد اختفى هذان المرضان تقريبًا بنهاية حكم الباشا[1].

ويبين الاهتمام الرسمي بتوفير العمالة الزراعية والتحكم فيها أنها كانت مشكلة مهمة، وربما ازدادت منذ أوائل العشرينيات، ويقدر آنذاك نموًّا متواضعًا لتعداد السكان قبل 1830م، ويعتقد أنه لم تحدث أية زيادة سكانية في الثلاثينيات؛ نتيجة ضغوط النظام الضريبي والتجنيد الإجباري والسخرة، وكذلك بسبب وبائي الكوليرا والطاعون في 1831م و1835م[2]. لقد أسهم التجنيد الإجباري والهرب والتخريب والعمل الواهن كثيرًا من مشكلة العمالة وهكذا، بينما زاد التوسع في الري الصيفي من إنتاجية الأرض، فإن المقابل كان محددًا على المدى القصير؛ بسبب قصور توفير العمالة، واستعصائها على التحكم، وتناقص إنتاجيتها.

مما سبق يتضح أن نحو 600 ألف فلاح (اعتمادًا على تقديرات لينان) كانوا يعملون بنظام السخرة، أو تحت سلطة التجنيد الإجباري، وهو رقم ضخم جدًّا بكل المقاييس في بلد تعداد سكانه لم يصل بعد في ذلك الوقت لحد خمسة ملايين نسمة، وبالنظر إلى هذا القدر الهائل من الحراك السكاني داخل القطر، وهلاك أكثرهم، وتوطين بعضهم في مكان عمله في السخرة (مثل حالة التوطين بقرى ومدن مديرية البحيرة ومدينة الإسكندرية) بعد حفر ترعة المحمودية، وهروب البعض الآخر إلى قرى مجاورة، كل ذلك يشير إلى توزيع قسري وعشوائي وبدون قاعدة اقتصادية للمدن، ومع وجود قوانين صارمة لمنع الانتقال من قرية إلى قرية أو من إقليم إلى آخر، حتى استدعى الأمر إصدار جواز سفر داخلي، فإن ذلك يؤدي إلى شل حركة منظومة العمران، التي يجب أن تدور وتنتظم كضرورة ومتطلب تلقائي للنمو وتطور التجمعات العمرانية (الحضرية والريفية)، وتبادل الأدوار فيما بينها، وهو ما أدت السياسة العامة للحكم ونظامها الاقتصادي إلى اضطرابها وتشتتها، وهو ما نتج عنه في النهاية التكريس المفرط للمركزية بالعاصمة، سواء في القاهرة (العاصمة السياسية والإدارية والاقتصادية)، أو في العاصمة التجارية والعسكرية الناشئة بقوة في الإسكندرية، كل ذلك إن لم يكن

(1) الحتة، تاريخ الزراعة، ص 87.

(2) PANZAC, "THE POPULATION OF EGYPT," P. 13.

بمعزل عن باقي منظومات العمران قي القطر المصـري، فإنه على حساب هذه المنظومة؛ بل إن لبنات هذا التركيز العاصمي هي من أطلال باقي المنظومة.

4.3 الصناعة في عهد محمد علي- الصعود الكبير والانهيار السريع وتحولات العمران:

تتعدد العوامل التي دفعت محمد علي إلى القيام بالنهضة الصناعية الشاملة، وإن كانت جميعها تدور في فلك واحد، وهو خدمة طموحه بتكوين إمبراطورية علوية في الإقليم العربي، مستقلة عن الكيان العثماني، وبدون تدخل أجنبي، وقد لخص عدد كبير من الباحثين[1] هذه العوامل في الآتي:

- رأي محمد علي أن استقلال دولته السياسي واستقرار حكمه يعتمد على وجود جيش قوي مسلح، وهذا يتطلب إقامة قاعدة صناعية محلية متطورة ومتنوعة، تمده بجميع احتياجاته.
- زيادة موارده المالية؛ لتغطية نفقات حروبه المتوالية في شبه الجزيرة العربية وأوروبا.
- إحراز سمعة عالمية في أوروبا باعتبار أنه حاكم تقدمي.
- تحقيق عناصر الاستقلال وأسبابه لمصـر؛ لتخليصها من التبعية الصناعية لأوروبا.

ومن الصعب انتقاء عامل واحد مما سبق واعتباره الدافع الأساسي للنهضة الصناعية في عهد محمد علي؛ حيث كانت الأهداف متشابكة، والقاعدة التي قامت عليها الصناعة عريضة؛ بحيث تستوعب العديد من الأهداف الفرعية بالإضافة للهدف الأساسي، وهو تكوين الإمبراطورية.

هيكل الصناعة في عهد محمد علي:

عندما نتناول هيكل الصناعة في عهد محمد علي لا بد أن نتطرق لموضوعين أساسيين:

- الأول: يتعلق بالصناعات الصغيرة.
- الثاني: يتعلق بتأسيس المصانع الكبيرة.

اضمحلال الصناعات الصغيرة:

عندما تولى محمد علي حكم مصـر كانت الصناعات الصغيرة تنقسم إلى ثلاثة أنواع، تغطي الحاجات الأساسية للفرد، وهي الغذاء والكساء والمسكن.

- الصناعات المرتبطة بالغذاء: وتتمثل في طحن الحبوب، عمل الخبز، الجزارة، تفريخ الدجاج، تحضير الفول، تصنيع الخل وتقطير العرقي، والزبيب وماء الورد، وطحن البن، وصنع الفطير.
- الصناعات المتعلقة بالملبس: الغزل والنسيج، والصباغة والتطريز، ومهنة العقادين، والدباغة، وصناعة الأحذية، والسروج والبرادع، وكذلك الخياطة وصناعة الفراء.

(1) موسوعة مصر الحديثة، المجلد الخامس، الصناعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1996، ص 8.

- الصناعات المرتبطة بالسكن: البناء والنحت، الحدادة، النجارة، صناعة المزاليج والخراطة وصناعة الفخار والزجاج وصناعة الحصير، وصناعة أنابيب شبكات التدخين، حرفة الحلاقة، السقاية بالقرية.

وقد قام محمد علي باحتكار الصناعات الصغيرة على مراحل؛ وذلك رغبة منة في زيادة موارده المالية، وكانت الحكومة تقوم بتوجيه الإنتاج والتوزيع، فتعطي الصناع الموارد الأولية بثمن محدد، وتطالبهم بصنعها في مدة محدودة على حسب معدل تفرضه عليهم، ثم تشتري المنتجات المصنعة منهم بثمن قليل، وتختمها بخاتم الحكومة؛ رغبة في إحكام الرقابة، ثم تبيعها بأسعار مرتفعة مقارنة بثمن الشراء، وبهذا النظام فقد الصناع استقلالهم، وأصبحوا أجراء للدولة، يتوقف أجرهم على كمية ما ينتجون، فهجر الكثير منهم الصناعة، وتدهورت الصناعات الصغيرة (كما سبق ذكر ذلك).

النهضة الصناعية وتأسيس المصانع الحكومية:

اختلفت المصادر في تحديد بداية تأسيس المصانع الحكومية، غير أنها كانت متفقة على أن مصنع الخرنفش للنسيج كان أول ورشة أقيمت في مصـر؛ ولكنها اختلفت في تاريخ تأسيسه، وأشارت معظم المراجع إلى أنه أنشئ مصنع النسيج بالخرنفش سنة 1816م، وفيما يلي الصناعات الجديدة التي أدخلها محمد علي، وسوف نتعرض لها وفقًا للتقسيم الآتي:

أ- الصناعات التجهيزية[1]:

- صناعات آلات حلج وكبس القطن.
- مضارب الأرز.
- مصانع لتجهيز النيلة.
- معاصر الزيت.
- مصانع لتحضير المواد الكيماوية اللازمة للمصانع.

ب- الصناعات التحويلية[2]:

جرت العادة أن تبدأ حركات التصنيع الكبرى عادة بصناعة الغزل والنسيج؛ وذلك لبساطتها، حيث لا تحتاج لدرجات متقدمة من التطور التكنولوجي، إلى جانب أنها تشبع الطلب المحلي، وقد شهد عصر محمد علي توسعًا كبيرًا في صناعة المنسوجات بأنواعها، مثل:

- صناعة غزل ونسيج القطن.

(1) انظر ملاحق الفصل الثاني، ملحق رقم 4.

(2) انظر ملاحق الفصل الثاني، ملحق رقم 5.

- صناعة الحرير.
- صناعة الصوف (الأجواخ).
- صناعة المنسوجات الكتانية.

وإلى جانب صناعة المنسوجات بأنواعها، كانت هناك صناعات تحويلية أخرى، مثل:

- صناعة الطرابيش.
- صناعة السكر.

ج- الصناعات الحربية[1]:

شرع محمد علي في إنشاء المصانع الحربية بعد الانتهاء من حرب الوهابيين، وتكون الجيش النظامي سنة 1816م، وأهم تلك الصناعات ما يلي:

- ترسانة القلعة.
- ترسانة بولاق.
- مصنع الأسلحة الصغيرة في الحوض المرصود.
- معامل البارود.
- مسابك الحديد.
- ترسانة الإسكندرية.
- مصنع الحبال بالقاهرة.

حجم الاستثمارات في الصناعة في عهد محمد علي:

أجمع الكتاب -سواء المعاصرون لمحمد علي أو المحدثون- على أنه قد تكبد نفقات باهظة في إقامة المصانع، وشراء ما يلزمها من آلات ومعدات، واستقدام الخبراء الأجانب، هذا إلى جانب إحضار العمال الفنيين من الخارج مقابل أجور عالية، كما أنه لم ينج من الوقوع في بعض المستغلين الأجانب، الذين استغلوا جهله من ناحية وطموحه الشديد من ناحية أخرى في عقد صفقات لإحضار آلات ومعدات لمصانعه، اتضح عدم صلاحيتها تمامًا، أو قدمها وسبق استعمالها[2]. وقد اختلفت تقديرات الاستثمار في الصناعة؛ ولكنها أجمعت على أنها باهظة جدًّا، ولعل أقرب تقدير للحقيقة، والذي اجتمع عليه غالبية الكتاب، ما ذكره "بورنج" في تقريره "أن ما أنفقه الباشا في إقامة جميع مصانعه،

(1) انظر ملاحق الفصل الثاني، ملحق رقم 6.

(2) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتاب الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، للدكتور محمد حسن الدماصي، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1994م، وكتاب دكتورة نوال قاسم: الصناعة في عهد محمد علي وحتى جمال عبد الناصر، مكتبة مدبولي سنة 1987م.

وشراء ما يلزمها من آلات والمواد الأولية حتى عام 1838م يوازي 12 مليون جنيه إسترليني، أي حوالي 61.58 مليون دولار.

تمويل الصناعة:

رفض محمد علي أي نوع من القروض الأجنبية؛ لأنه كان يراها وسيلة للنيل من استقلال مصر وسيادتها، ومن ثم فقد تم تمويل الصناعة المصرية دون الاعتماد على رءوس الأموال الأجنبية، وقد اعتمد محمد علي في تمويل الصناعة على عدة مصادر، نذكرها فيما يلي:

- أرباحه من الاحتكارات والتجارة، وخاصة تجارة القطن.
- أرباحه من المشروعات الصناعية القائمة فعلًا.
- الضرائب، وخاصة "ضريبة الأرض".
- القروض الإجبارية، والتلاعب في قيمة العملة.

جدول (2) الصناعات في عهد محمد علي

م	نوع الصناعة	الموقع	تاريخ التأسيس	ملاحظات
1	حلج وكبس القطن	بولاق		بعد 1820م استوردت آلات الكبس من الولايات المتحدة الأمريكية بالبخار
2	طحن الأرز	رشيد	1833	إقامة جانيواي
3	السكر والكروم	ساقية موسى والروضة الريرموت	1818	
4	زيت الطعام	القاهرة مصر العليا		40 معصرة في القاهرة و120 معصرة في مصر العليا
5	منتجات ألبان	شبرا	1844	
6	النيلة			به موظفون من الهند وكان يصنع المحصول محلياً
7	منسوجات قطنية	بولاق (مالطة)	1816	300 نول، و300 مغزل ومعمل للتبييض ولصناعة آلات الغزل
		خورنفش مصانع أخرى	1816	28 مغزلا، 200 نول، إدارة موريل أكثر من 30 مصنعًا آخر
8	الكتان	الوجه البحري		30 ألف نول نسيج، تنتج 3 ملايين قطعة وتصدره إلى ليجهورن وتريستيا
9	منسوجات صوفية	بولاق	1816	40 نول والمادة الخام للصنف الجيد كانت تستورد من الآيالة التونسية.
10	الحرير	بركة الفيل	1816	160 نولا وعمال أرمن
11	الطرابيش	فوة	1824	عمال تونسيون، استيراد الصوف الخام من أسبانيا
12	الجبال	القاهرة	1819	ترك منتجاته إلى ترسانة الإسكندرية البحرية
13	الجلود	رشيد	1827	إدارة روسية، 200 عامل
14	الزجاج	الإسكندرية	1821	إنتاجه للسوق المحلي
15	الطباعة	بولاق	1823	طباعة الكتب المدرسية والمطبوعات الحكومية
16	الورق	القاهرة	1834	يصنع الورق من الكهنة
17	الكيماويات	الروضة	1816	ملح البارود (نترات البوتاسيوم) وهناك 6 مصانع أخرى
18	الحديد	بولاق	1829	مسبك حديد أسسه جالواي
19	مصانع حربية	الإسكندرية	1830	بواخر حربية ومركبات أخرى، إدارة سيريزي، 1500 عامل
	ترسانة	القلعة	1820	3 مصانع في القلعة: مدافع، بنادق، ذخائر
		بولاق		مدافع، أسلحة صغيرة، نحاس
		الحوض المرصود		بنادق

مقومات الصناعة في عهد محمد علي:

تتمثل مقومات الصناعة بصفة عامة في (الأيدي العاملة – المواد الخام – القوى المحركة – رأس المال – السوق).

أولا: الأيدي العاملة:

أجمع الكتاب المعاصرون والمحدثون على أن حجم العمال في مصانع الباشا الحكومية بلغ حوالي 40 ألف عامل، أما مجموع العمالة الصناعية فكان يبلغ 260 ألف عامل، منهم 40 ألف عامل بناء، و30 ألف عامل نسيج الكتان بالمنازل، وكان أكثر من ثلثي عدد العمال يشتغلون في صناعة النسيج بأنواعه؛ حيث بلغ عدد المشتغلين بها نحو 174 ألف عامل، بنسبة 66.9٪ من العدد الكلي للعمال[1]؛ مما يدل على مدى أهمية هذا الفرع من الصناعة واحتلالها المرتبة الأولى.

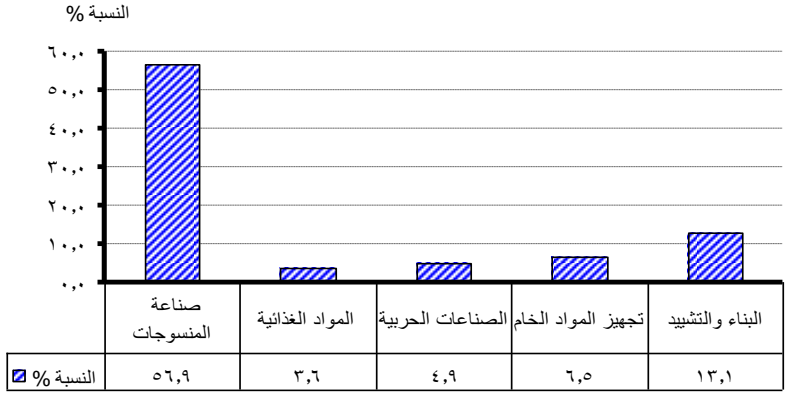

شكل رقم (9) النسب المئوية لتوزيع العمالة على الصناعات المختلفة في مصـر في عصر محمد علي

وعلى الرغم من وفرة الأيدي العاملة، إلا أن محمد علي في بداية نهضته الصناعية –وبسبب كثرة الأعمال العامة– واجه نقصًا في الأيدي العاملة بصفة عامة، كما واجه نقصًا في العمال المهرة، أي العمالة المدربة تدريبًا مهنيًّا، وقد تغلب محمد علي على مشكلة نقص الأيدي العاملة بصفة عامة باتباع عدة طرق، وهي:

أ– سياسة العمل الإجباري.

ب– تشغيل النساء في المصانع.

ج– استيراد الرقيق –خاصة من السودان– للعمل في المصانع.

د– جمع المتسولين وبعض المساجين، وإلحاقهم للعمل بالمصانع.

هـ– التجنيد الإجباري للقوات المحاربة، كوسيلة لتزويد المصانع ببعض العمال.

(1) موسوعة مصر الحديثة، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص 12.

ثانيًا: المواد الخام:

كانت المواد الخام أكثر مقومات الصناعة وفرة في مصر، وكانت وفرتها ورخص ثمنها من أهم العوامل التي شجعت محمد علي على النهضة الصناعية، وخاصة القطن، وقصب السكر.

ثالثًا: القوة المحركة:

كانت القوة المحركة في عصر محمد علي تعتمد على المصادر الآتية:

أ- قوة الحيوان "الحصان".

ب- المساقط المائية.

ج- البخار المتولد عن الفحم.

رابعًا: رأس المال "التكوين الرأسمالي":

استطاع محمد علي أن يوفر عنصر رأس المال اللازم لنهضته الشاملة من عدة مصادر، أهمها: أرباحه من الاحتكار ومن المشروعات الصناعية القائمة فعلًا، ومن الضرائب، بالإضافة إلى دخله من التلاعب في قيمة العملة، والادخار الإجباري عن طريق السخرة والقروض الإجبارية.

خامسًا: السوق:

لم يجد محمد علي أي مشكلة بالنسبة للطلب على منتجاته الصناعية؛ وذلك نتيجة لزيادة عدد الجيش في عهده زيادة كبيرة، وتطوير وتحديث الأسطول البحري، بالإضافة إلى الأسواق التي فتحها في مستعمراته الناشئة في الشام وجزيرة العرب والسودان.

انهيار الصناعة وفشل النهضة الصناعية:

انهارت الصناعة في أواخر عهد محمد علي، وأغلقت المصانع الحكومية، ولم يتبق سوى بعض الصناعات التقليدية، وقد تعددت العوامل التي تشير إلى أسباب فشل نهضة الصناعة، ونستطيع إرجاعها إلى نوعين من العوامل:

أ- عوامل داخلية:

وتنبع من داخل نظام محمد علي الاقتصادي نفسه، وتتلخص في الآتي:

- عدم تمتع الصناعة المصرية الوليدة بالحماية الجمركية، خاصة بعد معاهدة لندن عام 1840م.
- سوء الإدارة والفساد الحكومي.
- عدم وجود العمال المهرة والأكفاء.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- ضعف الإمكانات (استعمال القوة الحيوانية في إدارة الآلات).

ب- عوامل خارجية:

تتلخص العوامل الخارجية في مقاومة دول أوروبا لحركة التصنيع الوليدة، فقد توحدت تلك الدول لتعمل على إسقاط نظام محمد علي، فعقدت سلسلة من المعاهدات التجارية مع سلطان تركيا، مثل معاهدة "بالطة ليمان" سنة 1838م بين إنجلترا وتركيا، وكان من أهم النصوص التي اشتملت عليها تلك الحرية للتجار الإنجليز في أنحاء الإمبراطورية العثمانية في التصدير والاستيراد، على أن يدفعوا ضريبة مقدارها 12٪، وقد سارعت بعض الدول الأخرى مثل بلجيكا وفرنسا وسردينيا والنمسا وغيرها إلى عقد مثل هذه المعاهدة مع الدولة العثمانية (وهو ما يعد نموذجًا مبكرًا لآثار العولمة على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول)، وبسقوط محمد علي عسكريًّا -إلى جانب كبر سنه- اضطر إلى الالتزام بمبدأ حرية التجارة، وتطبيق المعاهدات التي تعقد بين تركيا والدول الأخرى، فسقط نظام الاحتكار الذي كان هو الإطار لعملية التصنيع، وبمرور الوقت تضاءل إنتاج المصانع الحكومية، ودب الإهمال في الترسانات والمصانع الحربية، كما لحق التدهور بالصناعات المدنية التي كانت تمد البلاد بحاجاته من سلع الاستهلاك، وبعد أن زاد عدد العمال في ذروة التصنيع في الثلاثينيات عن 260 ألف عامل، نجد أنه في عام 1846م قد أصبح عددهم حوالي 17 ألف عامل فقط[1].

وهكذا تدهورت الصناعة، ولم يبق سوى مصانع الأقمشة الشعبية والطرابيش، ولقد ساعد على انهيار الإنتاج المحلي ازدياد الواردات من السلع الرخيصة الجيدة الصنع، التي لم يكن في وسع الصناعة المحلية مجاراتها دون حماية.

الآثار العمرانية المترتبة على أوضاع الصناعة في عهد محمد علي:

كان للنهضة الصناعية في عهد محمد علي آثار واضحة على منظومة العمران المصري؛ فهي من ناحية التصنيف قد مرت بثلاث مراحل: "الحرفية، فالكبيرة، فمرحلة الانهيار"، فالحرفية حتى 1820م تقريبًا ظلت فيها صناعات الحرفيين البسيطة أو البدائية منتشرة كما هي في المدن والأقاليم والأرياف، إلا أن محمد علي أخضعها لاحتكاره، يمدها بالخامات، ثم بعد تحويلها يشتريها بالثمن الذي يحدده، وقد أنهت الصناعة الكبيرة فيما بعد هذه الصناعة الحرفية جزئيًّا، وابتلعت بقيتها لتصبح نواتها الجاهزة[2].

أما مرحلة الصناعة الكبيرة 1820- 1830م فهي الطفرة الحقيقية التي اتسعت فيها العديد من خطوط الصناعة الحديثة الآلية واليدوية، العسكرية والمدنية، واعتمدت على قوة البخار، كما على القوى المحركة التقليدية؛ بل وأنتجت أدوات الصناعة وحتى الآلات البخارية نفسها، كما انتشرت

(1) موسوعة مصر الحديثة، المجلد الخامس، الصناعة، مرجع سابق ص14.

(2) جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثالث، مرجع سابق ص 17، 18.

انتشارًا واسعًا عريضًا في الأقاليم والمدن، ولم تقتصر على العاصمة أو العاصمتين، فقد انتشرت في (أسيوط، دمنهور، فوه، قوص، المحلة، المنصورة، وغيرها من المدن).

وكانت أهم تلك الخطوط في الصناعات العسكرية -التي كانت مركزة بطبيعتها في العاصمتين أساسًا- مصانع الأسلحة والمدافع والذخيرة والبنادق والبارود بالقاهرة، والترسانة البحرية بالإسكندرية، أما الصناعات المدنية فثمة كان على رأسها بضع عشرات من "فابريقات" الغزل والنسيج والقطن والحرير والصوف على السواء، موزعة على كل الدلتا والصعيد، بينما تمدها مصانع القاهرة بالآلات والأدوات وقطع الغيار والمواد الخام والفنيين، وثمة بعد هذا عدة فابريقات للسكر وعشرات من المصابغ والمدابغ، وبضعة مصانع للزجاج والورق ... إلخ.

ورغم أن معظم هذه الصناعات كانت بحاجة إلى الحماية من المنافسة الخارجية، فقد كان كثير منها على مستوى أرقى الصناعات المماثلة في أوروبا؛ بل كان المراقبون الأوروبيون يدهشون لتفوقها، كذلك ينبغي أن نسجل أن الميكنة والآلات وقوة البخار سبق حقيقي في وقت لم تكن فيه الصناعة الآلية والبخار معروفة على نطاق واسع في أوروبا، إلا في بريطانيا وحدها تقريبًا، أو بريطانيا وفرنسا، بينما تأخرت في بقية أوروبا إلى أوسط وأواخر القرن، وعمومًا يمكن القول إن الصناعة طفرت من الحرفية إلى القطاعية (قطاعات صناعية)، إلى رأسمالية المصانع الكاملة في قفزة واحدة.

على أن نقطة ضعف الصناعة العصرية الحديثة الكبيرة هذه كانت نقص -بل غياب- الوقود والمعادن والفحم والحديد، وهي أحد العوامل التي ساعدت المنافسة الاستعمارية على وضع حد لها، ولقد يقال لهذا إن تلك الصناعة لم تكن على أسس رشيدة ووطيدة تمامًا، يعني أنها كانت "صناعة سياسية" أكثر منها صناعة اقتصادية وجغرافية[1]، أو بالتحديد عسكرية أكثر منها اقتصادية.

غير أن هذه هي المشكلة الجغرافية؛ بل الجيولوجية التي واجهت الصناعة في مصر الحديثة التي لا تزال معنا حتى الآن إلى حد أو آخر.

وهذا يصل بنا إلى مرحلة الانهيار 1830- 1840م، وقد بدأت بانحدار واضح؛ نتيجة الانتكاسات العسكرية والسياسية، حتى بلغت درجة الانهيار في النهاية بعد تقليم قوة محمد علي، وإرغامه على فتح السوق المصرية للصناعات الأوربية بلا حماية، فكان ذلك وأدًا للكثير من الصناعات، وسقوط ذلك الصرح الشامخ بلا مقاومة تذكر. لقد حلت بعد مرحلة التصنيع الطموح مرحلة "تفكيك الصناعة"، ويمكن رصد تأثير ذلك على منظومة العمران المصري كالتالي:

أولاً: الحجم:

بالنظر إلى الحجم الكلي للعمالة الصناعية، فإنها بلغت نحو 260 ألف عامل، وهو رقم كبير، أو

(1) جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 18.

يمثل نحو 6٪ من إجمالي عدد السكان، وحيث إن معظم هؤلاء العمال قد تم جلبهم جلبًا إلى مصانع محمد علي، فإنها أثرت بلا شك في توزيع الأحجام في التجمعات العمرانية التي بها هذه المصانع، وإن كان أكثر من نصف عدد العاملين في مجال الغزل والنسيج -البالغ عددهم (176 ألف عامل)- كانوا يعملون في القرى على أنوال يدوية، فإن ذلك كان يعد خطوة قاعدية نحو تحول هؤلاء إلى احتراف مهن حضرية بعيدًا عن الزراعة في مدن الجوار المباشر فيما بعد، وبالنظر إلى أرقام جدول توزيع العمالة، فإن العمالة الكثيفة القائمة على الصناعات الكبيرة تركزت في معظمها في مدينة القاهرة والإسكندرية، خاصة الصناعات العسكرية، ولكن يمكن الإشارة إلى أن توزيع الصناعات يشير إلى أن بعض الصناعات الأخرى التي وزعت على الأقاليم كان لها أثر بعدي في تكوين مستقرات ذات طابع حضري (نواة للتكوين الحضري)، كما كان لها أثر في تخفيف بعض من وطأة الآثار العمرانية السلبية المترتبة على التوزيع النوعي للمشروعات التنموية في المجالات الأخرى، على سبيل المثال، فإن مدن الدلتا المتوسطة -كالسنطة وسنمود وزفتى، ومن قبلهم ميت غمر- قد استفادت في نموها الحضري من جذور الصناعات التي تولدت منذ عصر محمد علي، وقد ساعد ذلك بشكل أو بآخر في ثبات بعض السكان بهذه التجمعات، ومقاومتها للاضمحلال الحضري شبه التام في مواجهة التركيز العاصمي المفرط والمخيف، ومثال ذلك مصانع الغزل والنسيج.

أ- مصانع الغزل والنسيج في الوجه البحري(1):

- قليوب: أنشئت في الوجه البحري عدة مصانع لغزل القطن ونسجه، وأول هذه المصانع مصنع قليوب، وكان واسعًا مستوفي العدد والآلات، تصنع فيه الدواليب والأمشاط، ويشتغل فيه عدد كبير من العمال، وبه عدة عمال من الإفرنج يرأسون بعض الأقسام، وبه سبعون دولابًا وثلاثون محلاجًا (مشطًا) تحركها ثلاث عدد، ويغزل القطن في هذا المصنع من نوع الغزل الذي تصنعه فابريقات القاهرة.

- شبين الكوم: وفي شبين الكوم مصنع آخر لغزل القطن، به سبعون دولابًا وثلاثون محلاجًا (مشطًا)، يحركها عدتان، وترسل مصنوعاته من الغزل إلى القاهرة.

- المحلة الكبرى: وأنشئ في المحلة الكبرى مصنع كبير لغزل القطن، به مائة وعشرون دولابًا وستون محلاجًا، يحركها ثلاث عدد، تدور كل عدة بواسطة ثمانية من الثيران، وبه مائتا نول تنسج عليها الأقمشة من الخيوط التي تغزل فيه، ويحتوي هذا المصنع على مسبك وورش للحدادة والبرادة والخراطة، تصنع فيه دواليب الغزل وأمشاطه، وغيرها من الآلات التي ترسل للمصانع الأخرى.

- زفتى وميت غمر: وأنشئت في زفتى فابريقة لغزل القطن، بها 75 دولابًا و50 محلاجًا

(1) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص 509.

بملحقاتها، تحركها ثلاث عدد، ويستورد هذا المغزل من مصنع المحلة ما يلزمه من المهمات والخامات، وفي ميت غمر مغزل يشبه مغزل زفتى في عدد دواليبه ومحالجه.

– المنصورة: وأنشئت في المنصورة فابريقة للغزل والنسيج، ولها مخزن يلحق بها، وبها أربع عدد تحرك 120 دولابًا وثمانين محلاجًا، والخيوط التي تغزلها هذه الدواليب والمحالج تنسج في الفابريقة على 160 نولًا، وفي هذه الفابريقة مسبك للحديد للحدادة والبرادة والخراطة.

– دمياط: وكان في دمياط قبل عصر محمد علي مغزل صغير، فأنشئت فيها فابريقة للغزل والنسيج على مثال فابريقة المنصورة.

– دمنهور: وأنشئ في دمنهور مصنع للغزل به 100 دولاب وثمانون محلاجًا، وفابريقة أخرى لغزل الصوف ونسجه، تصنع فيها الكبابيب وأغطية النوم (البطانيات) اللازمة لجنود البر والبحر، وترسل مصنوعاتها إلى مصنع الجوخ في القاهرة ببولاق؛ حيث تضغط وتلون وتكبس.

– فوه: وفي فوه مصنع لغزل القطن، فيه 75 دولابًا للغزل وأربعون مشطًا، تحركها عدتان، تدير كل واحدة منها ثمانية من الثيران.

– رشيد: وفي رشيد مصنع للغزل به 150 دولابًا للغزل، و80 محلاجًا، يحركها أربع عدد، وتنسج فيه قلوع المراكب، وبها مصانع للحدادة اللازمة للسفن، وقد أنشأ بها المستر توماس جالويه –وهو ميكانيكي إنجليزي– آلة بخارية لتدير طواحين تبييض الأرز.

ب– مصانع الغزل في الوجه القبلي(1):

– بني سويف: وأنشئت عدة مصانع لغزل القطن في الوجه القبلي، ففي بني سويف مصنع كبير به 120 دولابًا، وثمانون محلاجًا، تحركها ثلاث عدد.

– أسيوط: وفي أسيوط مصنع للغزل به من العدد والآلات، مثل ما في مصنع بني سويف، والقطن المغزول في هذين المصنعين يرسل إلى القاهرة لنسجه في فابريقاتها وبيعه.

– بقية مصانع الغزل: وأسس محمد علي عدا المصنعين السابقين مصانع لغزل القطن في المنيا، وفرشوط، وطهطا، وجرجا، وقنا، فكانت تشغل ولكن في حالة غير مرضية، ولم ترسل إلى الحكومية شيئًا من مصنوعاتها.

ثانيًا: الوظيفة:

لم يكن للانتشار الواسع للصناعات وتوزيعه على الأقاليم أثره الواضح في إنتاج مدن ذات تخصص وظيفي، باستثناء مدينتي القاهرة والإسكندرية ومدينة المحلة الكبرى، التي بدأت صناعة الغزل

(1) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص 511.

والنسيج بها تتركز بوضوح؛ بفعل كبر حجم الفابريقات التي أنشأها محمد علي، وتوسطها لمينائي مصـر الأساسيين؛ الإسكندرية غربًا ودمياط في الشمال الشرقي، أما باقي الصناعات فقد كانت شديدة التشتت، فعددها الكبير جدًّا أدى إلى ضآلة حجم العمالة بها، وبالتالي ضعف تأثيرها، فلم يكن أكبر مصنع من تلك المصانع التي وزعت على الأقاليم به أكثر من 200 عامل، بينما وصل بعضها إلى نحو 10 عمال، هذا بالإضافة إلى توزيع أنوال النسيج، والتي استوعبت وحدها نحو نصف عمالة الغزل والنسيج على أكثر من 120 قرية ومدينة، وبذلك لم يكن لهذه الصناعات دور ملموس في تحضير محلات أنشأها، كما أن خضوعها لنظام احتكاري محكم أدى إلى عدم توليد وظائف حضرية مساعدة؛ حيث كان العمال يحبسون بهذه المصانع، فهي تمثل لهم السكن، ويقدم لهم الطعام بداخلها، والحكومة هي التي تقوم بنقلهم من مصنع لآخر، كما لم يكن إنتاج المصانع يباع في أسواق ومحلاتها العمرانية؛ بل كان يجمع إلى أسواق مركزية، يبدأ منها تصدير هذه المنتجات.

ومرة أخرى، فإن كل ذلك أدى في النهاية إلى إفراط مخيف في تكريس المركزية العاصمية، ونظرًا لقصر عمر النهضة الصناعية الناشئة، والتي بدأت عام 1816م وانهارت جزئيًّا عام 1840-1841م، ونهائيًّا عام 1848م، أي عمرها كله لم يتجاوز حوالي 30 سنة، انخفض خلالها عدد العمالة الصناعية من نحو 230 ألف عامل إلى حوالي 17 ألف عامل، بما فيها مصانع القاهرة والإسكندرية والترسانات الحربية بكل منهما، فإن ذلك البناء الهش لم يكن ليقيم كيانات حضرية، وإن كان في بعض مراحله كان ينبئ بتكوين بعض الأنوية الحضرية التي يمكن تطورها، وهو ما لم يحدث حتى نهاية عصر محمد علي.

ثالثًا: التباعد:

تحكم البعد الموضعي في اختيار المحلات العمرانية المطلوبة لتوطين الصناعات المنتشرة في الأقاليم، بينما تحكم البعد الموقعي في توطين الصناعات في كل من القاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى (وهي التي قدر لها الاستمرار والمقاومة لمستجدات الأمور السياسية والاقتصادية فيما بعد).

فالصناعات التي انتشرت في الأقاليم المختلفة (وقد يستثنى من ذلك مصنع الطرابيش في فوه)، اعتمدت في موادها الخام على زراعات ذات طبيعة نوعية صعبة النقل (القطن وقصب السكر)، وهو ما جعل اتباع سياسة (التصنيع إلى جوار المزارع) أكثر جدوى اقتصادية، وأن ذلك يتم من خلال تحضير المواد الخام في هذه المحلات، وتجميعها نصف مصنعة، وإرسالها للقاهرة لإتمام صناعتها بالقاهرة والإسكندرية (الغزل والنسيج بالأقاليم، ثم التبييض والصباغة بالقاهرة)، كما أن اختيار هذه المحلات كان له ارتباط وثيق بشبكة الترع الصالحة للملاحة لأطول فترة ممكنة، كما أنها كانت تقام في الأساس في محلات هي أصلًا تمثل نسبيًّا (مدن مستودعات)، وعلى ذلك فإن التباعد بين المدن كان انتقائيًّا أكثر منه

تلقائيًّا، وفي ظل نظام الاحتكار فإن هذا التباعد بين المدن لم يكن له أثر واضح في تبادل أدوار هذه المحلات؛ حيث لم يكن هناك تكامل وظيفي بين هذه التجمعات بما يمثل خطوط إنتاج متتالية.

وهكذا فإن الصناعة المصرية في عهد محمد علي قامت وانتشرت دونما تأثير يذكر على المحلات العمرانية، باستثناء تأسيس القلاع الصناعية بالقاهرة والإسكندرية، وترسيخ دور المحلة الكبرى، بالإضافة إلى وضع صناعة السكر وتكريره بأسس حديثة في الوجه القبلي.

5.3 النهضة التعليمية وآثارها العمرانية:

اهتم محمد علي بالتعليم بشكل واضح، وانقسمت المدارس التي أنشأها محمد علي إلى: مدارس حربية، ومدارس بحرية، ومدارس التعليم العام والعالي.

المدارس الحربية:

ارتبطت فكرة إنشاء نظام جديد للجندية والعسكرة بمصر في بدايات القرن التاسع عشر بالتعليم ارتباطًا وثيقًا، فقد بدأ محمد علي نظامه الجديد بفتح مدرسة حربية في أسوان؛ لتخريج ضباط الجيش، وكانت هذه أول مدرسة عسكرية في مصر الحديثة، ثم توالت المدارس بعد ذلك[1].

المدارس البحرية:

بدأ محمد علي في تكوين الأسطول المصري الحربي سنة 1810م، وما أن جاء عام 1827م حتى استطاعت الأساطيل المصرية الاشتراك في الحروب اليونانية، وقد اشترك في تكوين الأسطول المصري الأتراك والفرنسيون والمصريون، الذين برعوا في هذا النشاط، ولما كان إنشاء الأسطول وتشغيله في حاجة إلى قوى بشرية مدربة وواعية، فقد سارت خطوات النهضة البحرية في توازٍ صريح مع النهضة التعليمية، تغذيها وتتغذى عليها، وعلى ذلك توالى إنشاء المدارس البحرية[2].

التعليم العام والعالي:

إذا ذكرت حسنات محمد علي كانت من أجل أعماله وتوجيهه جزءًا كبيرًا من جهوده إلى إحياء العلوم والآداب في مصر، وذلك بنشر المدارس على اختلاف درجاتها، وإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا، وقد اتبع في هذا السبيل تلك الفكرة التي اتبعها في إنشاء الجيش والأسطول، ذلك أنه اقتبس النظم الأوروبية الحديثة في نشر لواء العلم والمعرفة، فأسس المدارس الحديثة، وأخذ من الحضارة الأوروبية خير ما أنتجته العلوم والقرائح، فنهض بالأفكار والعلوم في مصر نهضة كبرى، كانت أساس تقدم مصر العلمي الحديث.

واهتم محمد علي بنشر التعليم على اختلاف درجاته من عالٍ وثانوي وابتدائي، ويتبين من مقارنة

(1) انظر ملاحق الفصل الثاني، ملحق رقم 7.

(2) انظر ملاحق الفصل الثاني، ملحق رقم 8.

تاريخ المنشآت التعليمية أنه عني أولًا بتأسيس المدارس العالية وإيفاد البعثات، ثم وجه نظرة إلى التعليم الابتدائي[1].

ديوان المدارس (وزارة المعارف العمومية):

لما تقدمت المدارس العالية والخصوصية التي أنشأها محمد علي، واتسع نطاقها، رأى أن ينشئ لها إدارة خاصة، سميت (ديوان المدارس) سنة 1837م، وكان موجودًا من قبل باسم (مجلس شورى المدارس).

وقد قرر هذا المجلس تنظيم التعليم بالمدارس، ووضع لائحة لنشر التعليم الابتدائي، تشمل 27 مادة، ذكر فيها ضرورة إنشاء خمسين مدرسة ابتدائية، منها 4 بالقاهرة، وواحدة بالإسكندرية، والباقي في أنحاء القطر المصري؛ لنشر التعليم بين طبقات الأمة، وقضت هذه اللائحة بأن يكون عدد التلاميذ بكل مدرسة بمصر والإسكندرية 200 تلميذ، وبكل مدرسة من مدارس الأقاليم 100 تلميذ.

فديوان المدارس إذن هو مبتكر نظام التعليم الابتدائي في مصر، ولذلك يلاحظ أن معظم المدارس الابتدائية (وتسمى مكاتب) أنشئت سنة 1837م أو بعدها.

ويلاحظ أن معظم المدارس الابتدائية قد ألغيت في أواخر عهد محمد علي، وكان التعليم في المدارس كافة -عالية وتجهيزية وابتدائية- مجانيًّا، والحكومة تنفق على التلاميذ من مسكن وغذاء وملبس، وتجري على كثير منهم الأرزاق والمرتبات، ولكن لم يكن الأهالي في بدء افتتاح المدارس راضين عن إدخال أبنائهم فيها؛ بل كانوا نافرين منها نفورهم من الجندية، فكانت الحكومة تدخلهم المدارس في غالب الأحيان بالقوة، ولكن ما لبث الأهل أن رأوا ثمرات التعليم، فكفوا عن المعارضة في تعليم أبنائهم في المدارس، وأقبلوا عليها، وذكر كلوت بك أن عدد التلاميذ بمدارس القطر المصري قاطبة بلغ على عهد محمد علي 9000 تلميذ، تتولى الحكومة الإنفاق على تعلميهم وسكناهم وغذائهم وملبسهم، وتؤدي لهم رواتب ضئيلة.

الآثار العمرانية المترتبة على أوضاع التعليم في مصر في عهد محمد علي:

يتضح من خلال العرض السابق لتطور نظام التعليم بمصر خلال هذه الفترة أن الجيش وتطويره كان المحرك الأساسي لبدء عملية النهضة التعليمية، وإرسال البعثات، وإنشاء المدارس، ومن بعد الجيش تأتي الصناعة والحاجة إلى عمالة مدربة، ومهندسين قادرين على قيادة عملية الإنتاج وتطويره، بيد أن سرعة التحريك المكاني للمنشآت التعليمية بين الأقاليم ثم تجميع معظمها (وما تبقى منها دون إلغاء) في القاهرة والإسكندرية، وكل ذلك أدى بلا شك إلى تكريس المركزية

(1) انظر ملاحق الفصل الثاني، ملحق رقم 9.

العاصمية، فعلى سبيل المثال يمكن طرح تساؤل حول الثبات الزمني النسبي للمنشأة الخدمية، وقدرتها على التأثير في محلتها العمرانية، فهل يمكن لخدمة مثل (المدرسة الحربية) أن تؤثر في محيطها العمراني بعد أن تحركت في مثل هذا المسار الآتي:

- أنشئت في أسوان عام 1820م، ثم تم نقلها إلى إسنا، ثم إلى أخميم، ثم إلى النخيلة، ثم الخانكة، ثم ألغيت قبل عام 1836م، أي أنها تنقلت بين أربع مديريات خلال أقل من 16 عام، وهكذا بالنسبة لباقي المنشآت التعليمية التي بدأت في الأقاليم ثم آل مآلها إلى أن ترتمي في أحضان القاهرة، وقليل منها في الإسكندرية، والأمثلة على ذلك كثيرة، مثل:

- مدرسة الطب: أنشئت في أبي زعبل عام 1827م، ثم نقلت للقاهرة عام 1837م؛ أي بعد عشر سنوات من إنشائها.
- مدرسة الزراعة: أنشئت في نبروه عام 1830م، ثم نقلت إلى شبرا عام 1836م، ثم ألغيت عام 1839م.
- مدرسة الطب البيطري: أنشئت برشيد، ثم انتقلت إلى أبي زعبل، ثم إلى شبرا، ثم ألغيت، كل ذلك خلال أقل من عشرين عامًا.
- المدرسة التجهيزية الثانوية التي أنشئت في أبي زعبل، ثم نقلت إلى الأزبكية، ثم ألغيت خلال مدة عشر سنوات.

وبالنظر إلى المدارس الابتدائية التي بلغ عددها خمسين مدرسة، وتم توزيعها على أنحاء القطر المصـري، وذلك سنة 1837 وما بعدها، ثم أغلقت جميعها في نهاية حكم محمد علي، أي بعد 10 سنوات (حسب رواية عبد الرحمن الرافعي)، باستثناء أربع مدارس، تم وضعها في القاهرة وواحدة في الإسكندرية .. وكذلك فإن انهيار الجيش المصـري بفعل معاهدتي لندن الأولى والثانية – قد أدى إلى إغلاق المدارس الحربية تباعًا حتى نهاية عصر محمد علي، وبذلك فإن المدى الزمني بين قيام نهضة التعليم وانهيارها في أفضل حالاتها لا يتخطى 25 سنة، وبالتالي لم يكن لهذه النهضة أثر مباشر في منظومة العمران المصـري، كتكوين أنوية خدمية قابلة للتطور؛ بل على العكس زادت من وضع القاهرة كحاضنة بجميع الخدمات، حتى الزائلة منها يجب أن تتوطن في القاهرة قبل زوالها، وهو ما أثر أيضًا في التركيز العاصمي على حساب باقي منظومة العمران.

6.3 سياسة محمد علي الخارجية وحروبه ونهاية عصره[1]:

تشكلت سياسة محمد علي الخارجية من خلال طموحه في الاستقلال عن الباب العالي، ورغبته في تكوين إمبراطورية مصرية خالصة، بعيدة عن أي نفوذ أو تدخل أجنبي، وفي سبيل ذلك دخل في منازعات طويلة مع الباب العالي، كما خاض العديد من الحروب الخارجية، وتحقق له كثيرًا مما أراد، إلا أن تعاظم الضغوط الخارجية وهزيمته العسكرية في موقعة نفارين البحرية، أدت في النهاية إلى تدمير مشروعه التنموي، وقد انعكس ذلك بوضوح على منظومة العمران المصري.

الآثار العمرانية المترتبة على سياسة محمد علي الخارجية وحروبه:

كان لسياسة محمد علي الخارجية آثار شديدة الوضوح على الحياة في مصر بكل جوانبها، فرغبته الجامحة في تكوين إمبراطورية عربية مستقلة (قاعدتها منابع النيل وقلبها مصر ورأسها على جبال الأناضول)، أدت إلى اتباعه سياسات مهادنة أحيانًا وعدائية أحيانًا أخرى تجاه الباب العالي، وهو الأمر الذي جعل مصر منذ الحروب الوهابية عام 1811م، وحتى انهيار قوته وتحجيم جيشه عام 1840م (أي نحو ثلاثين عامًا) من حكمه، كانت حروبًا متواصلة؛ ولكنها كلها كانت حروبًا خارجية، فلم يتم غزو مصر في عصره نهائيًا، وإن كان تم تهديدها بذلك.

ومن الآثار العمرانية المباشرة لسياسة محمد علي الخارجية الآتي:

- رفضه لمشروع حفر قناة السويس؛ لاقتناعه بأن ذلك سوف يجلب على مصر أخطار التدخل الأجنبي، والطمع في غزوها.
- رفضه ومماطلته في إنشاء خط سكة حديد بين القاهرة والسويس؛ لغلق الباب أمام زيادة النفوذ البريطاني في مصر.
- اهتمام محمد علي بتقوية علاقاته الأوروبية جعل اهتمامه بمدينة الإسكندرية يقوم على حساب دمياط؛ حيث الثانية كانت الميناء الرئيس للتبادل التجاري بين مصر والسلطنة العثمانية.
- الهيكل النوعي للصناعات وتوزيعها تحكمت فيه التوجهات الحربية من بناء الترسانات والمراكب إلى باقي مستلزمات الجند، كما كان لذلك بالغ الأثر في تركيز معظم هذه الصناعات في القاهرة؛ لإخضاعها للرقابة المباشرة للوالي من ناحية، ولتأمينها ضد أي خطر داخلي أو خارجي من ناحية أخرى.
- تأثرت بعض المدن بعينها من جراء هذه الحروب، فمدينة السويس عادت من جديد بؤرة اهتمام، سواء على المستوى العسكري أو المدني مع بداية الحروب الوهابية، واستمر ذلك الاهتمام حتى بعد نهاية الحرب، وتوج ذلك بإنشاء محمد علي للطريق البري القاهرة / السويس.

(1) انظر ملاحق الفصل الثاني، ملحق رقم 10.

- حروب الشام ونشأة الحركة التجارية الواسعة بين مصـر والشام أدى إلى نشاط نسبي ملموس لمدن الشمال الشرقي، وخاصة بلبيس والخانكة وأبو زعبل، بالإضافة لمدينة الزقازيق التي أنشأها محمد علي كمدينة جديدة.
- نظرًا للفتوحات المصـرية المتعاقبة في السودان، وما نتج عن ذلك من زيادة في التبادل التجاري، فإن هناك مدنًا عملت كمدن متجر إلى جوار كونها مدن مستودع، مثل مدينة أسيوط ومدينة قنا، كما تطلب الربط بين جنوب مصـر وشمال السودان إنشاء محمد علي طريق أبو حمد كرسكو، وهو طريق حسب تقدير المسيو لينان كان يجب توسعته إلى ثلاثة أضعاف ما تم عليه إنشاؤه؛ نظرًا للحركة الكثيفة التي تولدت عليه.
- لا يمكن إغفال دور حروب الموره في تطور مدينة الإسكندرية التي كانت تعج بآلاف الجند والقناصل ومراكز البريد، وما لذلك من خدمات مساعدة أدت إلى ازدهار غير مسبوق، ونمو حضري لم تشهده مصـر من قبل أو بعد ذلك؛ حيث تضاعف عدد سكانها ستة أضعاف في غضون عشرين عامًا.

نهاية حكم محمد علي:

بحكم السيادة العثمانية أصبحت قوات مصـر البرية والبحرية جزءًا من القوات العثمانية، تشترك -بناء على طلب السلطان- في الحروب التي تخوضها، كما حدث في الحرب الروسية التركية، وإخضاع الثورة التي اندلعت في كريت ضد الحكم التركي، كما أصبحت قوانين الدولة ومعاهداتها تنطبق على مصـر، مثل ما حدث عندما سرى قانون التنظيمات على مصـر في عهد الوالي عباس الأول.

ومجمل القول إن مصـر، على الرغم من أن استقلالها لم يكن تامًّا في تسوية 1841م، فإنها بدأت عهدًا جديدًا اكتسبت فيه عدة مزايا، ارتفع بها مستواها عن مستوى مختلف الولايات العثمانية الأخرى، ونجح محمد علي في تثبيت عرشه وعرش أسرته على أرض مصـر باعتراف الدول، وتلك كانت أمنيته الأولى.

وقد انتهت حياته السياسية بعد إصدار فرمان 1841م، ولكي يبرهن أمام الدول على حسن نيته، سافر في يوليو 1846م إلى الآستانة؛ لتقديم فروض الولاء والإخلاص للسلطان، ثم أدركه المرض وفقد صوته ونشاطه، فترك مقاليد الحكم لحفيده عباس بن طوسون؛ لأن ولده الأكبر إبراهيم كان يعالج من مرض ألم به، واستدعى سفره إلى أوروبا، ولما عاد إلى مصـر تقلد الولاية بدلًا من والده، الذي أدركته الشيخوخة، وساءت حالته العقلية والصحية؛ ولكنه مات قبل أبيه 1848م، ولحقه أبوه في 3 أغسطس 1849م.

7.3 رؤية تحليلية عامة لتحولات منظومة العمران في عهد محمد علي:

شهد قطاعا الزراعة والصناعة تطورات هائلة في ذلك العصر، وهو ما ولد واقعًا عمرانيًّا مختلفًا، كانت أهم خصائصه كالآتي:

- ظهور قطب عاصمي كان مختفيًا لقرون طويلة سابقة؛ حيث أعيدت الإسكندرية إلى مكانتها العاصمية، وأصبحت شريكًا للقاهرة في كل مظاهر الاستقطاب الحضري العاصمي.
- تكونت منظومات عمران فرعية في الدلتا، تقوم على الدورة الزراعية الصناعية لمحصول القطن، واستمرت على ذلك حتى عصر الثورة.
- أنتج نظام الاحتكار منظومات عمران فرعية أخرى في كل أرجاء القطر المصري، أساسها التجميع، ثم التخزين وبعض المعالجات الأولية، ثم الشحن إلى العاصمة أو الموانئ، ولكن ذلك كان مقيدًا بالحدود الإدارية للمديريات والمحافظات، فلم يكن ميكانيزم عمل هذه المنظومات يستطيع أن يتخطى الحدود الإدارية والأمنية المفروضة عليه.
- أدى التوسع الأفقي الشاسع للأرض الزراعية خلال عصر محمد علي (حيث تمت مضاعفة الأرض الزراعية خلال ذلك العصر) إلى ظهور تجمعات ريفية جديدة، استلزمت مراكز إدارية؛ لإحكام السيطرة على زماماتها الزراعية، وضمان وصول إنتاجها إلى مستودعات الحكومة، وبذلك زادت أعداد التجمعات الحضرية، حتى كادت أن تصل إلى ضعف عدد المدن التي كانت قائمة قبل عهد محمد علي.
- يعد عصر محمد علي هو البداية الفعلية للنمو الحضري المطرد لمدن الدلتا الكبرى.
- ظهرت للوجود في عهد محمد علي أول مدينة جديدة في تاريخ مصر الحديثة (مدينة الزقازيق)، والتي نشأت مركزًا لتجميع العمال في مشروعات الري بشرق الدلتا.
- ظهر أول طريق إقليمي ممهد في القطر المصري في العصر الحديث (طريق القاهرة السويس)، وهو ما فتح الباب بعد ذلك لمد خطوط السكك الحديدية، وشق الطرق البرية.
- بدأ تدهور مدينتي رشيد ودمياط منذ حفر الترعة المحمودية، واستمر تدهورهما بعد ذلك، وخاصة مدينة رشيد.
- أدت النتيجة النهائية لتوجهات محمد علي السياسية والاقتصادية إلى وضع أساس المركزية العاصمية الطاغية، التي لم تكن واضحة قبل عصره؛ بفعل تفتت مركزية السلطة خلال عقود اضمحلال السيطرة العثمانية على مصر، وتنامي نفوذ المماليك الذين تفرقوا على سائر أرجاء القطر المصري.
- أدى الاعتماد على نظام السخرة في إنجاز المشروعات العامة إلى فتح باب لم يتطرق له المصريون من قبل، وهو هجرة الأرض الزراعية إلى مناطق أخرى، وبدا ذلك قسرًا بفعل نظام السخرة، ثم

تحول مع تطور التوجهات السياسية والاقتصادية ليصبح مطلبًا وهدفًا، وهو ما كان له بالغ الأثر على منظومة العمران المصـري منذ ذلك الحين.

- وأخيرًا اختفى ذكر بعض المدن (حضريًّا) التي كانت موجودة قبل عصر محمد علي، مثل (النحارية، شلشلمون، محلة أبا علي، محلة مرحوم، سنديون)، كما تراجعت مدينتا البرلس وأبو تيج.

ملاحق الفصل الثاني
مرحلة حكم محمد علي
(1805 – 1848)

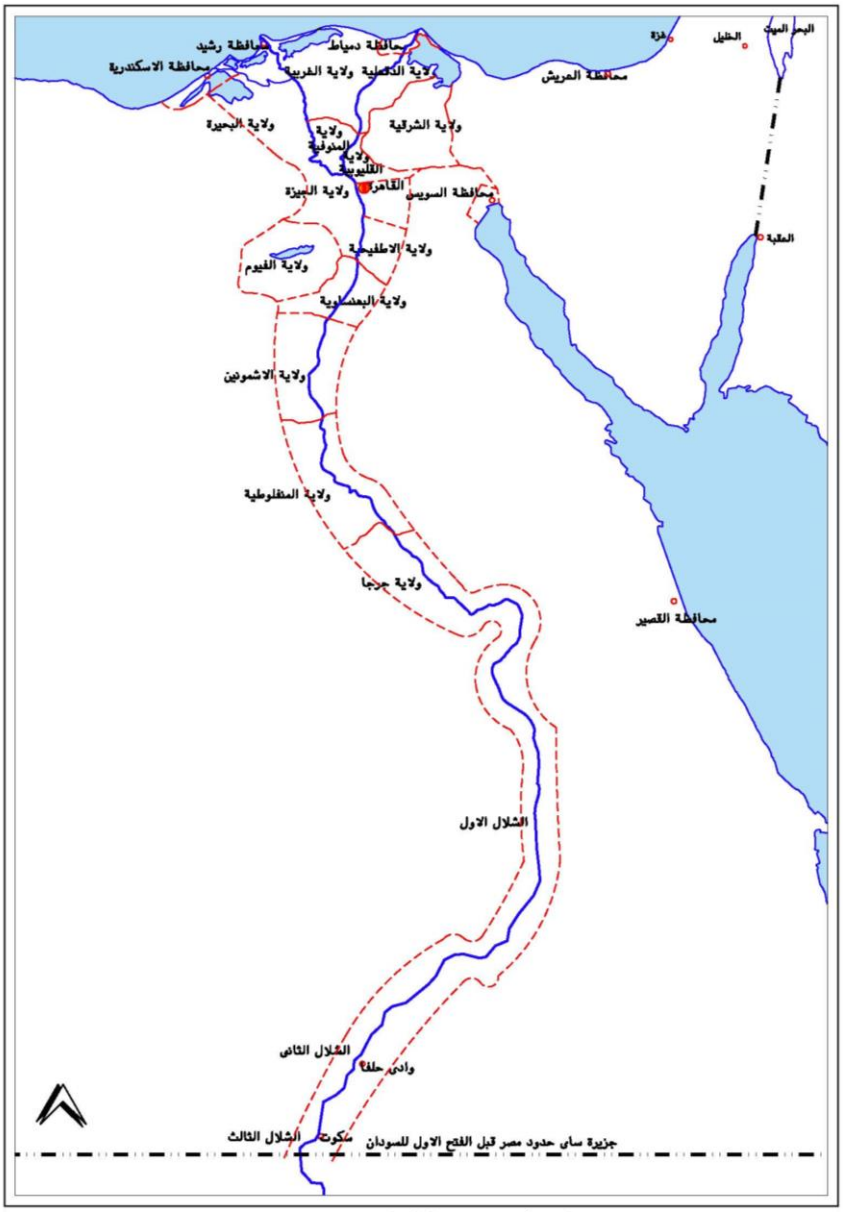

ملحق رقم (١) ولايات القطر المصري عام ١٨٠٥

ملحق رقم (2)

التقسيم الجغرافي الإداري لمصر في عهد محمد علي (1805م – 1848م)

عند بداية تولي محمد علي حكم مصر سنة 1805م، كان القطر المصري يتكون من ثلاث عشرة ولاية، وهي:

- في الوجه البحري:

1- ولاية القليوبية 2- ولاية الشرقية3- ولاية الدقهلية 4- ولاية الغربية

5- ولاية المنوفية 6- ولاية البحيرة 7- ولاية الجيزة

-وفي الوجه القبلي:

1- ولاية الأطفيحية2- ولاية الفيوم 3- ولاية البهنساوية 4- ولاية الأشمونيين.

5-ولاية المنفلوطية6-ولاية جرجا

وكان يوجد غير هذه الولايات ست محافظات، وهي: الإسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والسويس القصير، أما القاهرة فكانت تحت أكبر موظف في مصر بعد الوالي، وهو شيخ البلد.

ولما أخذت الحالة العمرانية في التقدم -بسبب اتساع دائرة الأراضي الزراعية وزيادة عدد السكان- رأى محمد علي من الضروري -لتقريب المسافات بين المحلات- إقامة الموظفين، وبين البلاد الداخلة في دائرة اختصاصهم الإكثار من عدد الأقسام الإدارية في الأقاليم؛ ليسهل على الموظفين الانتقال إلى البلاد التي يباشرون فيها واجباتهم، ويسهل في الوقت ذاته على أصحاب الأعمال الانتقال إلى حيث توجد دواوين الحكومة؛ لأن وسائل المواصلات والطرق كانت معدومة في ذلك الحين، فلم يكن في مصر من وسائل المواصلات إلا السفن الشراعية في النيل والدواب على البر.

وعلى ذلك ففي سنة 1241هـ = 1826م أمر محمد علي بإبطال اسم ولاية، وإبداله باسم مأمورية، وإبدال وظيفتي كاشف وحاكم بوظيفة مأمور، وأن يقسم القطر المصري إلى 24 مأمورية، منها 14 في الأقاليم البحرية، و10 في الأقاليم القبلية، وأن تقسم المأموريات الكبيرة إلى قسمين أو أكثر، حسب اتساع دائرتها، وبيان هذه المأموريات كالتالي:

- في الوجه البحري:

1- القليوبية، وتشمل قسمي قليوب وبنها.

2- نصف أول الشرقية، ويشمل قسمي أبو كبير والصوالح.

3- نصف ثاني الشرقية، ويشمل أقسام بلبيس وههيا وشيبة النكارية والعزيزية.

4- نصف أول المنصورة، ويشمل قسمي المنصورة ومحلة دمنة.
5- نصف ثاني المنصورة، ويشمل قسمي السنبلاوين وميت غمر.
6- المحلة الكبرى، وتشمل أقسام المحلة ونبروه وشربين.
7- الجعفرية، وتشمل قسمي الجعفرية وطنطا.
8- كفر الشيخ، وتشمل قسمي كفر الشيخ والشباسات.
9- فوه، وتشمل بلاد الأرز غربا وإدفينا.
10- زفتى، وتشمل قسمي زفتى وميت بره.
11- نصف أول منوفية، ويشمل قسمي مليج وإبيار.
12- نصف ثاني منوفية، ويشمل قسمي موف وأشمون وجريس.
13- نصف البحيرة، ويشمل أقسام دمنهور وشبراخيت والنجيلة.
14- الجيزة، وتشمل قسم أول (وهو بحري) وقسم ثانٍ (وهو قبلي).

- وفي الوجه القبلي:

1- شرق أطفيح، ويشمل قسم أطفيح.
2- الفيوم، وتشمل قسم الفيوم.
3- نصف البهنسا البحري، ويشمل قسمي بني سويف وببا.
4- نصف البهنسا القبلي، ويشمل أقسام الفشن وبني مزار والمنيا.
5- الأشمونيين، وتشمل قسمي الروضة وملوي.
6- منفلوط، وتشمل قسمي منفلوط وديروط.
7- أسيوط، وتشمل قسم نصف أول قبلي، وقسم ثاني قبلي وقسم شرق سيلين.
8- دجرجا، وتشمل قسم أول (وهو البحري) وقسم ثانٍ (وهو القبلي).
9- قنا. 10- إسنا.

وكان يوجد غير هذه المأموريات سبع محافظات، وهي: القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والسويس والقصير.

وقد استمرت الأقاليم ومأموريتها وأسماؤها في تغير وتقلب، سواء أكان ذلك من جهة مواقعها وتغيير حدودها، أم من جهة التسمية العامة، أم وظائف من يعين عليها من الحكام، إلى أن استقر رأي محمد علي في أوائل سنه 1249هـ على ما يأتي:

1- إعادة أسماء الأقاليم الجغرافية القديمة للوجه البحري التي كانت مقسمة إليها.

2- تغيير أسماء الأقاليم الوسطى، وهي البهنساوية والأشمونيين وأسماء الأقاليم الصعيدية.

3- تعديل حدود أغلب الأقاليم في الوجهين البحري والقبلي، مع مراعاة وضعها الطبيعي وطرق الري والمواصلات فيها.

4- استبدال اسم مأمورية الذي كان يطلق على الإقليم كله أو جزء منه باسم مديرية.

5- استبدال اسم مأمور الذي كلن يطلق على رئيس المأمورية باسم مدير.

ثم اختار لكل مديرية المدينة أو البلدة التي تصلح قاعدة لها وقرًا لإقامة المدير ومن معه من الموظفين والمستخدمين، على أن تكون الناحية المختارة في وسط بلاد كل مديرية بقدر الإمكان، وأن يكون فيها من الأماكن ما يكفي لسكن الموظفين وإقامة الدواوين.

وبناء على ذلك، تم تقسيم القطر المصري في سنة 1249هـ = 1833م إلى 14 مديرية، وهي كالتالي:

- في الوجه البحري:

1- القليوبية، وقاعدتها قليوب. 2- الشرقية، وقاعدتها بلبيس.

3- الدقهلية، وقاعدتها المنصورة. 4- الغربية، وقاعدتها المحلة الكبرى.

5- المنوفية، وقاعدتها منوف. 6- البحيرة، وقاعدتها دمنهور.

7- الجيزة، وقاعدتها الجيزة.

- وفي الوجه القبلي:

1- شرق أطفيح، وقاعدتها أطفيح. 2- الفيوم، وقاعدتها مدينة الفيوم.

3- نصف أول وسطى، وقاعدتها بني سويف. 4- نصف ثاني وسطى، وقاعدتها بني مزار.

5- المنيا، وقاعدتها المنيا.

6- نصف أول قبلي، وتشمل مأموريتي أسيوط وجرجا، وقاعدتها أسيوط وجرجا.

7- نصف ثاني قبلي، وتشمل مأموريتي قنا وإسنا، وقاعدتها قنا وإسنا.

وكان يوجد غير هذه المديريات سبع محافظات، وهي: القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والسويس والقصير.

ملحق رقم (3)

الترع العمومية التي تم إنشاؤها في عصر محمد علي

أسماء المديريات	بيان الأعمال	الطول بالمتر	المكعبات بالمتر المكعب
إسنا	ترعة الرمادى	12250	603000
"	العقيلي	14000	1290000
قنا	أشال	14000	860000
"	الغابة	14000	860000
"	سنهور الشريف	5250	774000
"	بلاجيا وقد وسعت وأطليت(1)	28000	20000000
"	جسر أبو ديال	8750	564375
فرشوط	ترعة المرعشلي	21000	1806000
"	جسر فرشوط	17500	903000
"	جسر آخر بها	17500	903000
جرجا	ترعة السبخة	7700	1960800
"	جسر المشناة	15750	1935000
السوهاجية	الوادية	5250	516000
"	الشباسات	5250	465776
"	مشطا	17000	2150000
"	ترعة إسلامسة	12250	507916
أسيوط	جسر دنهيا	8750	175000
"	فاو	10500	435375
منفلوط	ترعة بني كلب والمحرق	17500	551638
ملوي	كزدية	14000	1376000
المنيا	ترعة طهنشاوي	23450	592196
بني مزار	القيس في بني علي	9590	618555
الفشن	الفشن	15750	430000
"	جسر البرانقة	10850	473903
بنس سويف	الرقة	12250	564375
"	ترعة البرانقة	14500	705438
قليوب	الزعفرانية	56285	5820300
"	الشرقاوية	23000	4375000
"	الباسوسية	15000	1500000
الشرقية	بلبيس	35000	1400000
"	ترعة الوادي	45000	2200000
المنصورة	دويدة	50000	4500000
"	البوهية	50000	4500000
"	المنصورية	35000	2600000
"	الشرقاوية	40000	5150000
منوف	النعناعية	35000	2000000
"	السشرساوية	35000	4950000
"	الباجورية	62000	7440000
الغربية	مسيد الروارة	62000	5720000
"	البجيدي	62000	2970000
"	الجعفرية وامتدادها	55000	2750000
البحيرة	الخطاطبة	195000	15120000

(1) لعلها ترعة الغلاسي أكبر ترعة بمديرية قنا.

أسماء المديريات	بيان الأعمال	الطول بالمتر	المكعبات بالمتر المكعب
"	المحمودية	80000	11520000
المجموع		1287875	126536647

ملحق رقم (٤) التوزيع المكاني للصناعات التجهيزية في عهد محمد علي

ملحق رقم (٥) التوزيع المكاني للصناعات التحويلية في عهد محمد علي

ملحق رقم (٦) التوزيع المكاني للصناعات الحربية في عهد محمد علي

ملحق رقم 7

المدارس الحربية في عهد محمد علي

1- مدرسة إسنا، والتي كانت في الأصل مدرسة أسوان، لكنها انقلبت لبعدها ومشقة الحياة بها، ثم انتقلت بعد ذلك من إسنا إلى أخميم، ثم النخيلة قرب أسيوط، ثم أخيرًا استقرت في الخانقاه قرب القاهرة، وعرفت باسم مدرسة الجهادية، والتي اختفت قبل تنظيم التعليم في مصـر سنة 1836م[1].

2- مدرسة أركان حرب، والتي أشرف على تأسيسها الفرنسي بلانا، والتي بدأ الدراسة بها في 15 أكتوبر سنة 1825م في قرية جهاد أباد بالشرقية، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات، يتخرج بعدها الضباط ويعينون أركان حرب في الوحدات الهندسية في الجيش، أو في المدفعية، أو الإدارة الحربية أو المدنية.

3- مدرسة البيادة (المشاة) أنشئت سنة 1832م بقرية الخانقاه، ثم نقلت بعد عامين إلى دمياط، ثم إلى أبي زعبل سنة 1841م مكان المدرسة التجهيزية، وكانت المدرسة الوحيدة بمصـر، والتي زاد عدد تلاميذها بعد سنة 1841م، وتهدف إلى تخريج الضباط.

4- مدرسة السواري، أنشئت في أبريل عام 1831م بالجيزة، ويلتحق بها ضباط يعدون معلمين بالجيش، وتلاميذ من المدرسة التجهيزية، وجنود من الشباب ليكونوا نافخي أبواق ونوبتجية، أما الضباط فتبعث بهم إلى المدرسة فرق الجيش، على ألا تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة، ويظلون بالمدرسة لمدة عامين أو ثلاثة يعدون بعدها معلمين في فرق الجيش، أما التلاميذ فيؤخذون من المدرسة التجهيزية، ويظلون بالمدرسة ثلاث أو أربع سنوات، يعينون بعدها ضباطًا في فرق الفرسان بالجيش.

وقد نظمت هذه المدرسة على مثال مدرسة سومور الحربية بفرنسا.

5- مدرسة الطوبجية، اقترحها وأدارها كولونيل إسباني يدعى الدون أنطونيو دي سيجويرا، وتأسست في طره سنة 1831م، وألحق بالمدرسة مطبعة لطبع الكتب المؤلفة أو المعربة.

6- المدرسة المصـرية بباريس، أنشأتها الحكومة المصـرية في باريس تحت إشراف وزارة الحربية الفرنسية، وكان من بين طلابها إسماعيل خديوي مصـر فيما بعد، وعلي مبارك ناظر معارفها، ووضعت وزارة الحربية الفرنسية لها نظامًا وجدولًا دراسيًّا.

(1) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، سنة 1938، ص 389.

ملحق رقم 8

المدارس البحرية في عهد محمد علي

1- المدرسة البحرية في الإسكندرية لتعليم بناء السفن والعلوم المتصلة به، وقد أظهر التلاميذ المصريون براعة وتفوقًا حتى أنهم وحدهم هم الذين أشرفوا على بناء السفن الحربية في مارس سنة 1832م، تحت إدارة المسيو سيريزي.

2- مدارس الأسطول على ظهر السفن، ويتعلم فيها التلاميذ فن القيادة، ويتلقون دروسًا في البحرية.

3- الموسيقى العسكرية؛ لتخريج الموسيقيين في فرق الجيش والأسطول، وأشرف على تلاميذها الخواجه كاره؛ وذلك ليستكمل الجيش المصري مظاهر النظام الأوروبي الحديث.

ملحق رقم 9

المدارس العالية التي أنشئت في عهد محمد علي

- مدرسة الهندسة بالقلعة: أول ما فكر به محمد علي من بين المدارس العالية مدرسة الهندسة، وهذا يدلك على الجانب العملي من تفكيره، فإنه رأى البلاد في حاجة إلى مهندسين؛ لتعهد أعمال العمران فيها، فبدأ بتعليم الهندسة.

- مدرسة المهندس خانة ببولاق: والظاهر أن مدرسة القلعة لم تف على مر السنين بحاجات البلاد إلى المهندسين، أو أن برنامجها لم يكن وافيًا، فأنشأ محمد علي في سنة 1834م مدرسة أخرى للمهندس خانة في بولاق.

- مدرسة الطب: أسس محمد علي مدرسة الطب سنة 1827م؛ إجابة لاقتراح الدكتور كلوت بك، وكان مقرها في أول عهدها بأبي زعبل لوجود المستشفى العسكري بها من قبل، فأنشئت المدرسة بالمستشفى؛ إذ كان أنسب مكان في ذلك الحين لإيواء المدرسة؛ لتوافر وسائل التعليم الطبي والتمرين. ثم نقلت المدرسة ونقل معها المستشفى إلى مصر (القاهرة) سنة 1837م، واختير لها (قصر عيني)، فصارت المدرسة والمستشفى أقرب إلى القاهرة، وأدعى إلى نشر التعليم الطبي ومعالجة المرضى.

- مدرسة الصيدلة ومدرسة الولادة: وألحقت بمدرسة الطب مدرسة خاصة للصيدلة، ثم مدرسة للقابلات والولادة، واختيرت لهذه الأخيرة طائفة من السودانيات والحبشيات، تعلمن فيها اللغة العربية وفن الولادة، وألحق بمدرستهن مستشفى صغير للنساء، ثم نقلت المدرسة من أبي زعبل إلى القاهرة.
- مدرسة الألسن: أنشئت سنة 1836 مدرسة الألسن بالأزبكية، وهي التي تولى نظارتها رفاعة بك رافع الطهطاوي.
- بقية المدارس العالية والخصوصية:
  - أسست مدرسة المعادن بمصر القديمة سنة 1834م.
  - أسست مدرسة المحاسبة بالسيدة زينب سنة 1837م.
  - مدرسة الفنون والصنائع (وتسمى مدرسة العمليات): أسست سنة 1839م، وتولى نظارتها يوسف حكيان بك.
  - أسست مدرسة الصيدلة بالقلعة سنة 1829م.
  - مدرسة الزراعة بنبروه، ثم نقلت إلى (شبرا) سنة 1836م، ثم ألغيت سنة 1839م.
  - مدرسة الطب البيطري، أنشئت أولًا برشيد، ثم نقلت إلى أبي زعبل بالقرب من مدرسة الطب، ثم إلى شبرا، وتولى إدارتها المسيو هامون.
  - المدرسة التجهيزية (الثانوية) بأبي زعبل، ثم نقلت إلى الأزبكية.
  - المدرسة التجهيزية بالإسكندرية.

المدارس الابتدائية:

وفيما يلي بيان بأسماء المدارس الابتدائية التي أنشئت في عصر محمد علي مرتبة بحسب المديريات[1].

1- البحيرة: مدرسة الرحمانية، مدرسة النجيلة وشبراخيت، مدرسة دمنهور (ثم أحيلت إلى مدرسة الرحمانية).

2- الغربية: مدرسة أبيار، مدرسة المحلة الكبرى، مدرسة زفتى، مدرسة شربين، مدرسة طنطا، مدرسة فوه، مدرسة الجعفرية، مدرسة نبروه.

(1) لمزيد من التفاصيل انظر كتاب (التعليم العام في مصر) ليعقوب أرتين، ص 176، طبعة سنة 1890، وكتاب (التعليم في مصر) لأمين سامي باشا، ص 4 بالملحق 5 بالكتاب المذكور.

3- المنوفية: مدرسة أشمون جريس، مدرسة شبين الكوم، مدرسة منوف (ثم أحيلت على مدرسة أشمون جريس).

4- الدقهلية: مدرسة المنصورة، مدرسة ميت غمر، مدرسة المنزلة، مدرسة صهرجت، مدرسة فارسكور، مدرسة محلة دمنه.

5- الشرقية: مدرسة الزقازيق، مدرسة العزيزية، مدرسة بلبيس، مدرسة كفور نجم، مدرسة ميت العز.

6- القليوبية: مدرسة بنها، مدرسة قليوب، مدرسة الخانكة (ثم نقلت إلى السيدة زينب)، مدرسة أبو زعبل، مدرسة طوخ.

7- الجيزة: مدرسة حلوان.

8- الفيوم: مدرسة الفيوم.

9- بني سويف: مدرسة بني سويف، مدرسة بوش.

10- المنيا: مدرسة المنيا، مدرسة الفشن، مدرسة بني مزار.

11- أسيوط: مدرسة أسيوط، مدرسة أبو تيج، مدرسة الساحل، مدرسة ساقية موسى، مدرسة سنبو، مدرسة ملوي، مدرسة منفلوط.

12- جرجا: مدرسة أخميم، مدرسة جرجا، مدرسة سوهاج، مدرسة طهطا.

13- قنا وإسنا: مدرسة قامول، مدرسة قنا، مدرسة فرشوط، مدرسة إسنا.

ملحق رقم 10

1- سياسة محمد علي الخارجية وحروبه

بعد أن ثبت السلطان العثماني محمد علي واليًا على مصر سنة 1805م، وأضاف إليه الإسكندرية بعد نجاحه في الانتصار على الحملة الإنجليزية سنة 1807م، ظل محمد علي يتظاهر بالولاء والخضوع للسلطان أكثر من عشرين عامًا، وقد احتفظ محمد علي بقناع الولاء هذا إلا أنه لم يكن ينفذ من أوامر الباب العالي إلا ما كان يراه في صالحه، ويتجاهل ما سواه أو يماطل فيه، فأصبحت مصر في الواقع دولة شبه مستقلة، ذات حكومة وجيش وقوانين ونظام اقتصادي خاص، وأصبحت تبعيتها للدولة العثمانية تنحصر في دفع الجزية السنوية التي بلغت حوالي 3٪ من مجموع نفقات ميزانية الدولة، والدعاء للسلطان في خطب المساجد، واعتراف الدول بتلك التبعية العثمانية، واعتبار محمد علي بطلًا من أبطال الدولة العثمانية، يقوم بالفتوحات باسم السلطان لتدعيم الدولة وإنقاذها عند الملمات.

ولكن الواقع أن الحماسة والغيرة التي دفعت محمد علي إلى مغامرته الباهرة في الجزيرة العربية، وفي السودان، وبلاد اليونان، وكانت كلها لحسابه ولمجده الخاص (شكل رقم 1)، وتحقيق ما كان يأمل فيه من بناء دولته المصرية، بعد أن يفوز باستقلاله التام، ولم يكن يخشى على استقلاله من الدولة العثمانية نفسها بقدر ما كان يعمل حسابًا لاعتراف الدول الكبرى بهذا الاستقلال، ولذلك كان يحرص على صداقته لفرنسا واستمرار عطفها عليه، وفي الوقت نفسه كانت الحكومة الإنجليزية أشد الدول الكبرى حقدًا عليه، وارتيابًا في تطلعاته التوسعية، وكثيرًا ما كان يمد إليها يد الصداقة، فتعرض عنه وتعمل على عرقلة مشروعاته، ولم يفلح في كسب صداقة الإنجليز، رغم أنه عاملهم برفق بعد هزيمتهم في حملة فريزر سنة 1807م، وسبق له أن أغضب فرنسا لأنه كان يبيع الغلال للإنجليز عندما كانوا يحاربون نابليون بونابرت في إسبانيا، ولما عاتبه صديقه (دروفتي) قنصل فرنسا في مصر، أجابه محمد علي بأنه يقدم للإنجليز ما يطلبون ليقطعوا علاقتهم بالمماليك، ولكي يأمن جانبهم، وأضاف بأن الإنجليز إذا لم يحصلوا على القمح بالمال فإنهم يستطيعون الاستيلاء عليه بالقوة لو فكروا في مهاجمة مصر من جديد، وفي مارس سنة 1810م طلب إلى (دروفتي) أن يسعى لدى نابليون لتساعده فرنسا على أن تتحول مصر من ولاية عادية إلى ولاية ممتازة، تستمتع بكيان استقلالي، ولم يقم نابليون بالرد على هذا الاقتراح؛ لانشغاله إذ ذاك بحروبه الأوروبية.

وأخيرًا سنحت الفرصة لمحمد علي لكي يخطو بضع خطوات نحو تحقيق آماله، وتدعيم نفوذه في العالم العربي، فقد يئست الدولة العثمانية من قدرة ولاتها في بغداد والشام على إخماد الحركة الوهابية، وطرد آل سعود من الحجاز، فولت وجهها شطر محمد علي، تلح عليه في القيام بتلك الحملة.

ووجد محمد علي أن الفرصة سانحة للتخلص من بعض التزاماته المالية تجاه الباب العالي؛ بحجة أن الحملة تحتاج إلى أموال تعجز ميزانيته عن سدادها، وفي الوقت نفسه انتهزها فرصة لتحقيق خطوة كبيرة نحو استقلال مصر، بأن اقترح على الباب العالي -بواسطة وكيله المقيم بالأستانة- أن تكون مصر ولاية ممتازة، شأنها في ذلك شأن الجزائر ، موضحًا في التماسه بأن ذلك النوع من الاستقلال يحمي مصر عند قيام الحرب بين تركيا وإنجلترا، فمنع الأخيرة من محاصرة السواحل المصرية، فضلًا عن أن امتياز الولاية المصرية يضمن حيادها وراحتها الاقتصادية، وبذلك تتفرغ لمهمتها الكبيرة في الحجاز تنفيذًا لأمر السلطان[1].

وعندما اضطر محمد علي إلى الإسراع في إرسال ابنه (طوسون) على رأس الحملة، فكر محمد علي في محاولة جريئة أخرى، وهي أنه عندما تحرج مركز طوسون عسكريًّا في بداية الحملة، اقترح محمد علي إرسال حملة أخرى من الشام؛ ليشغل السعوديين في عدة ميادين، والتمس من السلطان أن تحال

(1) الوثائق القومية: دفتر رقم (1) معية تركية ص8 (11 محرم 1223هـ)

عليه ولاية الشام إلى جانب ولاية مصـر؛ لكي يضمن نجاح حملة الحجاز، وأكد للباب العالي أن والي الشام لن يستطيع القيام بإرسال الحملة، فقد سبق أن ثبت فشله، ولكن رجال الباب العالي كانوا متنبهين لأطماعه التوسعية، وكتب له الصدر الأعظم يطلب منه أن يتخلى عن تلك الفكرة[1].

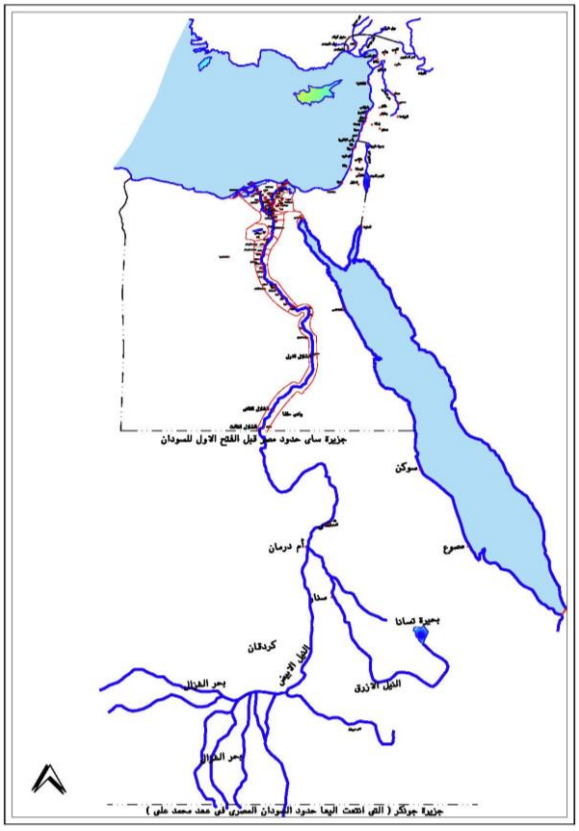

شكل رقم (1) الحدود الإقليمية للقطر المصـري في عهد محمد علي

على أن حملة الجزيرة العربية قد هيأت له تحقيق عدة أغراض، منها:

- استطاع أن يبعد الجانب الأكبر من قواته غير المنظمة من الألبانيين وغيرهم ممن كانوا دائمًا مصدر القلاقل والتمرد والعصيان، كما كانوا يرفضون إدخال النظم الحديثة في الجيش، فتمكن بعد إبعادهم ثم إبقائهم بعد الحرب كحاميات احتلال في الأراضي المفتوحة، أن يفرغ لتنظيم الجيش المصـري على أحدث النظم والأساليب الحربية.

(1) الوثائق القومية: محفظة 16 وثيقة رقم 910 (1223هـ)

- هيأت له تلك الحملة ذريعة لطلب المال على هيئة ضرائب يدفعها الأهالي؛ بحجة حاجته إلى المال لإنفاقه في مهمة دينية، وهي استرداد الحرمين الشريفين، وتأمين الطرق التي يسلكها الحجاج إلى مكة.
- حقق أمنية من أعز أمانيه؛ إذ أصبح لمصر أسطول كبير في البحر الأحمر، ومصانع لإنتاج الأسلحة والذخيرة ومعدات الجيش والأسطول.
- استطاع بما أبلاه في تلك الحروب، وبما حققه من انتصارات متلاحقة، أن يكسب ثقة السلطان وتقديره -ولو بصفة مؤقتة- وبذلك يتمكن من تثبيت أقدامه، وتوطيد حكمه في مصر بعد أن كان مهددًا بالنقل أو العزل.
- هيأ له الاستيلاء على الحجاز فرصة التوسع لحسابه الخاص في نجد وبعض مناطق الخليج العربي، وأن يمد فتوحاته بين عامي 1837 و1839 نحو اليمن وبعض مناطق الجنوب العربي، وأن يستولي على أهم موانئ البحر الأحمر الواقعة على ساحل الجزيرة العربية، وذلك في الوقت الذي أتم فيه فتح الشام كله.

1-1فتح السودان:

وقبل أن يتم محمد علي حروبه في الجزيرة العربية، اتجه إلى ميدان جديد، فقد فكر في سنة 1820م في أن يمد ممتلكاته في مصر جنوبًا، حتى تشمل وادي النيل كله، وكان يعتقد أن بالسودان كميات وفيرة من الذهب، وعددًا كبيرًا من الأيدي العاملة، قد تصلح في المستقبل لأن تكون نواة لقوات عسكرية تحل محل قواته غير النظامية، فيأمن بذلك شر عصيانهم الذي يتكرر ما بين حين وآخر، وكان يتوقع أن يدر السودان عليه خيرًا كثيرًا عندما يستصلح أراضيه الواسعة للزراعة، وكان يرمي بعد ذلك إلى تطبيق سياسته الاقتصادية التي اتبعها في مصر، وهي سياسة الاحتكار حتى تزداد موارده، ولعله فكر أيضًا في استئصال بقية المماليك الذين نزحوا إلى دنقلة، واستقروا بها، رغم أنهم أصبحوا لا يمثلون خطرًا قويًّا على حكمه.

وما وافى عام 1826م حتى أصبح السودان في قبضته، وشرع في استلال غلاته بكل الوسائل، فبعث إليه بثمانية من خبراء الزراعة يصطحبهم عدد من الفلاحين المصريين؛ لينشروا بين السودانيين طرق العمل في فلاحة الأرض، ومع ذلك لم تنجح مهمتهم؛ إذ لم يتعود الأهالي في السودان على العمل بالزراعة، ولم تكن تلك البعثة متحمسة للفكرة التي ذهبت من أجلها، ففشلت في مهمتها، وفي العشر سنوات التالية لم يتغير الوضع كثيرًا في السودان عما كان عليه، ولعل أهم ما حدث من تغيير هو تحول (الخرطوم) من قرية صغيرة إلى عاصمة كبيرة؛ حيث بنيت مساكن وثكنات ومخازن.

ولما لم يكن محمد علي راضيًا عما يدره السودان من حاصلات ومنتجات، فقد ذهب بنفسه في عام 1838م، واستغرقت زيارته ستة شهور، قضاها في البحث والتنقيب؛ لعله يجد ما كان يحلم به من الذهب، والعمل على انتشار الزراعة، إلا أن النتائج لم تكن على خير ما يشتهي، وكان ما جناه من هذا الفتح هو بسط سلطانه في جنوب وادي النيل، وإمداده بعدد من الرجال، جنَّدهم وأشركهم في حملاته، إلا أن هناك أثرًا خارجيًّا مهمًّا، وهو أن امتداد نفوذه شرقًا في الجزيرة العربية وجنوبًا في السودان قد أحنق عليه السياسة الإنجليزية، فقد كان لعملياته الحربية في هاتين المنطقتين صداها في لندن، فقد رأت وزارة الخارجية البريطانية أنها تؤثر في البحر الأحمر والخليج، وحيث إن معظم التجارة في تلك الجهات كانت في أيدي شركة الهند والتجار الإنجليز، بدأت حكومة الهند البريطانية تنظر بعين الغضب والقلق إلى ما يقوم به محمد علي في الشرق العربي من نشاط.

1-2 الجيش المصري وفتح المورة:

كانت بلاد المورة في اليونان أول ميدان استخدم فيه محمد علي الجيش المصري الوطني الجديد، وذلك عندما عجزت الدولة العثمانية عن قمع الثورة اليونانية التي اندلعت ضد الحكم العثماني هناك، وعلى الأخص في شبه جزيرة المورة مهد اليونانيين الأصليين، ولما تكررت هزائم القوات العثمانية، أرسل السلطان أمرًا إلى محمد علي (16 يناير 1824م) للقيام بتلك المهمة الخطيرة، وعينه حاكمًا على "كريت"، ثم على "المورة"، فرحب محمد علي بالفرصة التي يظهر فيها للعالم قوة مصر البرية والبحرية، فبدأ بإرسال قوة إلى جزيرة كريت أولًا، ثم حملة بقيادة ولده إبراهيم باشا، وجعل رياسة الأسطول لصهره (محرم بك)، وانتصر الجيش المصري على الثورة اليونانية، وأخذ يستولي على المدن اليونانية في المورة واحدة إثر الأخرى، وانقلبت الهزائم التركية هناك إلى انتصارات مصرية، وأظهر الجنود المصريون بطولات فائقة في الاستيلاء على مدينة مسولنجي الحصينة (1826م)، وهي التي قاومت الحصار التركي ما يقرب من العام، ثم تلا ذلك نجاحهم في الاستيلاء على (أثينا)، وتحرج مركز المقاتلين اليونانيين بعد الانتصارات المتتالية التي أحرزها الجيش المصري.

وقد كان من أثر ذلك أن قامت الشعوب الأوروبية تطالب حكوماتهم بالتدخل لحماية اليونانيين، فلقد كانت تلك الشعوب معجبة بمجد الإغريق القديم، وبكفاح اليونانيين، واستبسالهم في سبيل الاستقلال عن الدولة العثمانية؛ مما جعل عددًا كبيرًا من الأوروبيين يتطوعون في الحرب إلى جانب اليونانيين، ثم صدم الرأي العام الأوروبي بتحطيم المقاومة اليونانية على يد الجيش المصري.

وفي معاهدة لندن عام 1827م، تم الاتفاق بين روسيا وفرنسا على أن تفصل اليونان عن الدولة العثمانية نهائيًّا، على أن تبقى لتركيا السيادة الاسمية، وأن تعلن الهدنة بين المتحاربين، وإلا تدخلت الدول الكبرى المتحالفة بالقوة.

وقررت الدول الثلاث إرسال أساطيلهم إلى شواطئ اليونان؛ استعدادًا للتدخل بالقوة، وحاصرت خليج نفارين، حيث كان الأسطول المصري والتركي راسيين في مياهه، ثم تحرشت بعض السفن بالأسطول المصري، وحدث الاصطدام فجأة على غير استعداد من البحرية المصرية والتركية، وكان واضحًا كل الوضوح أن هدف قيادة الحلفاء هو تحطيم الأسطولين على حين غرة، وقد تم لها ما أرادت، وأثارت تلك الكارثة غضب السلطان، ودعا المسلمين إلى الجهاد، ورحبت روسيا بإعلان تركيا الحرب الدينية، فاحتلت بعض أملاك الدولة العثمانية في البلقان.

وخشيت فرنسا وإنجلترا من انفراد روسيا بالتدخل العسكري، فقررت فرنسا أن ترسل إلى بلاد المورة حملة برية؛ لتنفيذ معاهدة لندن، وقد شجعت عوامل داخلية على تنفيذ هذه الفكرة، منها أن شارل العاشر ملك فرنسا أراد أن تقوم الملكية الفرنسية بأعمال باهرة في الخارج؛ ليثبت مركزه المزعزع في الداخل، وعلى هذا نفذ فكرة إنزال قوات فرنسية على أرض المورة، وكان موقف محمد علي حرجًا؛ إذ تحطم أسطوله في نفارين، ونزلت القوات الفرنسية في المورة، وفي الوقت نفسه يطلب السلطان أن تشترك القوات المصرية مع تركيا في محاربة روسيا، إلا أن محمد علي رأى أن لا قبل له بمواجهة القوات الروسية والفرنسية، ووجد أن الحكمة السياسية تقضي عليه بأن يبتعد عن مشكلة المورة، وعلى الرغم من غضب الباب العالي أمر ولده إبراهيم بالانسحاب والجلاء عن بلاد اليونان (أكتوبر 1828م)، أما إنجلترا فقد أرسلت أسطولًا إلى مياه الإسكندرية لتهديد محمد علي؛ حتى يأمر بانسحاب الجيش المصري من المورة، مما أيد فكرة الانسحاب التي راودت محمد علي، وبذلك الانسحاب المصري أذعن السلطان للأمر الواقع، فاعترف باستقلال اليونان استقلالًا داخليًّا (1829م)، ثم اعترف باستقلالها استقلالًا تامًّا (1832م)، ومما هو جدير بالذكر أن قائد الأسطول البريطاني (كدرنجتن) عقد اتفاق الإسكندرية (6 أغسطس 1828م) مع محمد علي مباشرة، فكان هذا أول اتفاق تعترف فيه الدول بطريق غير مباشر بمركز محمد علي الدولي الخاص؛ لأنها لجأت إلى الاتفاق معه مباشرة، متخطية بذلك السلطان العثماني.

1-3 النزاع بين محمد علي والسلطان العثماني:

حروب الشام:

رأى محمد علي أن يطالب الباب العالي بما يعوض مصر ما كابدته من الخسائر الجسيمة في سبيل تلبية أمر السلطان، ولكن السلطان الحاقد على واليه لم يبر بوعده، واكتفى بمنح ولده إبراهيم ولاية

كريت، وهي جزيرة تحتاج إلى الإنفاق عليها؛ لأن إيرادها لا يتجاوز 40.000 جنيه، على حين أن مصاريفها تحتاج إلى ثلاثة أمثال هذا المبلغ، هذا إلى أنها كانت معقل الثوار، ومن مصلحة السلطان أن يسندها إلى الوالي المتمرد، فتظل مصدر المتاعب له.

تبين لمحمد علي أن سوء نية السلطان نحوه لا تزال هي المحور الذي تدور حوله السياسة العثمانية تجاه مصر ووالیها، وأن الاستقلال الذي ينشده لن يتحقق إلا باتباع سياسة الحزم وحرية العمل، ولم يمض وقت طويل بعد الجلاء عن المورة حتى أتاح والي عكا (عبد الله باشا) الفرصة التي ينشدها محمد علي لغزو الشام، دون أن يأبه لغضب السلطان، وشرع إبراهيم باشا يهيئ عقول ضباط الجيش لاستقبال السياسة الجديدة التي تزمع الحكومة المصرية تطبيقها تجاه الباب العالي، فقد قال في خطبة له: "*ماذا استفدنا من السلطان؟ ألسنا في الحقيقة كلنا أولاد محمد علي، الذي كان له الفضل في تربيتنا وتعليمنا؟ ألم نأكل جميعًا من خبزه، إن مصر حق لمحمد علي، حق اكتسبه بالسيف، ولا نعرف لنا ملكًا غيره*".

أما الذريعة التي استند إليها محمد علي في محاربة والي عكا، فهي أنه اتهمه بحماية بضعة آلاف من المصريين الفارين من التجنيد، أو الذين هاجروا بأموالهم فرارًا من دفع الضرائب، ولما طلب من عبد الله باشا تسليمهم لمصر، أبى الأخير تلبية الطلب؛ بحجة أنهم رعايا الدولة العثمانية، وأنهم أحرار في الإقامة في أي أرض من أراضي الدولة، ورفع شكواه إلى السلطان من التهديد الذي وجهه إليه محمد علي، فأيده السلطان، وأمر بعدم الإذعان لذلك التهديد.

ولاحت الفرصة التي طالما تمناها محمد علي، فقد كان يرى أن خير ضمان يحفظ له ملكه أن ينشئ لنفسه ملكًا قاعدته مصر، ويشتمل على السودان، والأراضي التي فتحها في الجزيرة العربية والشام، والعراق أيضًا إذا استطاع إليه سبيلًا، فهي كلها بلاد تدعمها جميعًا وحدة الثقافة واللغة والدين، وتضمن له موارد وفيرة من الأموال والرجال، وكانت الشام أهمها جميعًا لمصر في نظره، فحدودها الشمالية عند جبال طوروس تعتبر حاجزًا طبيعيًّا بين الكتلة العربية وبين الدولة العثمانية، وهو في الوقت نفسه يتطلع إلى موارد الشام من أخشاب وزيوت ومعادن.

وسرعان ما أمر محمد علي قواته -بقيادة ولده إبراهيم باشا- بالزحف على الشام، متظاهرًا بأنه إنما يؤدب واليًا يدعي الحكم المطلق في ولايته، وأنه لا يعتبر مهاجمته عدوانًا على السلطان، ولكن رجال الباب العالي اعتبروا الهجوم على حدود الشام تعديًا خطيرًا للدولة، وامتهانًا لحقوق السلطان، وعندئذ صدر القرار بتعبئة القوات العثمانية، وفي أثناء حصار القوات المصرية لمدينة "عكا"، أصدر السلطان فرمانًا بعزل محمد علي من ولاية مصر، ولكن ذلك لم يؤثر في نجاح الحملة، وتقدمت القوات المصرية

فدخلت "دمشق" و"حمص" و"حماه" و"حلب"، بعد أن ألحقت الهزيمة بالقوات التركية (يونيه 1832م).

ثم عبرت جبال طوروس إلى آسيا الصغرى، وواصلت تقدمها في الأناضول إلى أن وصلت "قونية"؛ حيث منيت الجيوش السلطانية بهزيمة حاسمة (ديسمبر 1832م)، ولم يبق إلا أن يسلك إبراهيم الطريق المفتوح أمامه إلى الآستانة، إلا أن محمد علي استوقفه عند "كوتاهيه"-فبراير 1833م-؛ لأن الدول الأوروبية الكبرى هالها الأمر، فتدخلت لوقف الزحف.

وكان السلطان قد طلب رسميًّا في نوفمبر 1832م من إنجلترا أن تمد له يد المعونة، ولكن الحكومة البريطانية رفضت اشتراك إنجلترا عسكريًّا ضد محمد علي؛ ولكنها سعت لوقف الزحف المصـري بالضغط الدبلوماسي، وأرسلت في 7 مارس 1833 ردًّا رسميًّا على طلب السلطان برفض إرسال المعونة البحرية الحربية التي طلبها؛ ولكنها وعدت بتأييده ضد محمد علي، وكان السلطان قد استبطأ العون الإنجليزي فلم يجد مناصًا من الالتجاء إلى العدو التقليدي روسيا، ولبى القيصر طلب السلطان في الحال، وأرسل أسطولًا روسيًّا دخل مياه البوسفور، ونزلت النجدات الروسية إلى البر أمام العاصمة التركية الآستانة، ثم وقعت روسيا مع تركيا معاهدة "هنكيار أسكله سي" (يوليه 1833م)، وكانت تلك المعاهدة تحالفًا في ظاهرها، ولكنها في الواقع تضع تركيا تحت الحماية الروسية.

وانزعجت كل من إنجلترا وفرنسا، وتلاقت سياستهما عند منع روسيا من بسط نفوذها على تركيا، وبذلت الدولتان سعيهما لدى السلطان لإلغاء تلك الاتفاقية، ولدى محمد علي لوقف الحرب، في مقابل السعي لدى السلطان لكي يمنحه سوريا، وكان السلطان إذ ذاك قد وصل إلى حد اليأس من النصر في الحرب، في الوقت الذي هوت فيه أحوال البلاد الداخلية والاقتصادية، والذي زادها اضطرابًا وجود قوات محمد علي بين الأهالي، ووجود القوات الروسية التي جاءت لمساعدة السلطان، فقبل السلطان أن يمنح محمد علي ولاية سوريا (صلح كوتاهيه) 1833م، ولم يكن هذا الصلح إلا حلًّا مؤقتًا للأزمة، ولم يطل أمد تلك الهدنة المسلحة بين مصـر وتركيا لسببين؛ الأول: أنه حز في نفس السلطان أن ينتصر عليه أحد ولاته، ثم ينتزع منه إحدى الولايات وهي سوريا، والثاني: أن إنجلترا كانت ترى أن انتصارات الجيش المصـري تمهد لتأسيس إمبراطورية مصـرية قوية، تهدد مصالح بريطانيا ومواصلاتها في الشرق.

وكانت بريطانيا فعلًا ترقب بعين الخوف والحذر تقدمًا آخر للقوات المصـرية في الوقت نفسه في الجزيرة العربية، عندما تحركت جنوبًا نحو اليمن، واحتلت عدة موانئ يمنية على ساحل البحر الأحمر كالحديدة ومخا، واحتكار محمد علي تجارة البن وغيره من الحاصلات، وفي الوقت نفسه كان

الجيش المصري بقيادة القائد خورشيد باشا قد سيطر بقواته المصرية على بلاد (نجد)، واتجه شمالًا نحو الخليج العربي، فازداد انزعاج الحكومة البريطانية من الانتصارات المصرية المتتالية في الشام والأناضول والجزيرة العربية، فأخذت جانب السلطان، وألبت الدول الأوروبية الكبرى على محمد علي.

وعبثًا حاول محمد علي إقناع الإنجليز بأن صداقتهم لمصر خير لهم وأبقى من أن يحاولوا تقوية (دولة مريضة)، وأن مصر القوية الناهضة تستطيع أن تصد الخطر الروسي عن الشرق الأوسط كله، فقد استدعى القنصل البريطاني وقال له: *"ألا ترى أنه قد أصبح من المستحيل الإبقاء على هذا السلطان؟!، ما الذي تنتظره إنجلترا من خير في حكومة فقدت ثقة رعاياها في كل مكان؟!، لقد انتهى الباب العالي ولم يعد هناك بد من إنشاء قوة كبيرة في آسيا تضمن بها إنجلترا وقف الروس، فأين تجد إنجلترا هذه القوة إلا معي ومع ابني من بعدي"*.

إلا أن الحكومة البريطانية، وعلى رأسها اللورد "بالمرستون"، الذي كان شديد الكراهية لمحمد علي؛ بسبب اتصاله الوثيق بفرنسا، واعتقاده أن كل امتداد لنفوذ محمد علي معناه زيادة نفوذ فرنسا، وتأسيس إمبراطورية مصرية تقف حجر عثرة في طريق المصالح البريطانية، وشاركه الرأي بعض رجال السياسة الأوروبية؛ لأن مصر منذ أن قويت شوكتها واشتد بأسها أصبح خطرها ماثلًا أمام الدول، وكان "مترنيخ" مستشار النمسا وعاهل السياسة الأوروبية في كتاباته سنة 1826م يدق ناقوس الخطر من *"نشوء دولة أفريقية"* -يعني مصر- باعتبار أن استفحالها *"من أجّل الأخطار التي تهدد الغرب"*، وكان مترنيخ يشارك بريطانيا في الارتياب والقلق تجاه الرياسة الفرنسية وانحيازها لمحمد علي، حتى أنه صرح للسفير البريطاني في فينا" *بأن فرنسا كانت "تتطلع للأسطول المصري ليكون وحدة متممة لأسطولها في البحر المتوسط"*.

ولكن الواقع أن فرنسا لم يكن من رأيها استقلال مصر استقلالًا تامًّا عن تركيا؛ بل كانت ترى ضرورة بقاء محمد علي وممتلكاته جزءًا من نظام الدولة العثمانية، وأبلغت إنجلترا أن الحكومة الفرنسية ترى منح محمد علي حق الوراثة في حكم الولايات التي يحكمها ما عدا بلاد العرب وأطنة وكريت.

وكانت الدول قد أرسلت مندوبيها إلى لندن، متجاهلين دعوة فرنسا؛ حيث اتفقوا في 15 يوليه 1840م أن يعرضوا على السلطان تثبيت محمد علي في حكم مصر، وأن يكون الحكم وراثيًّا، وأن يمنح ولاية عكا مدى حياته، على أن تظل مصر مرتبطة بالدولة بقيود معينة، مثل دفع الجزية، وعدم تمثيل مصر في الخارج، وتحديد الجيش والأسطول، واعتبرت فرنسا أن عقد هذا الاتفاق بدون اشتراك فرنسا إهانة موجهة، وقررت أن تقف إلى جانب محمد علي تؤيده وتؤازره؛ لكي تحقق له أحسن الشروط في التسوية التي تنهي الحرب، إلا أن محمد علي لاحظ بعض التغير في الدبلوماسية

الفرنسية عندما طلبت فرنسا أن يكتفي بمصر وسوريا والسودان، ويتخلى عن الأجزاء التي يحكمها في الجزيرة العربية وأطنة وكريت.

وكان تيير رئيس الوزارة الفرنسي يعمل على تنفيذ السياسة الفرنسية المناصرة لمحمد علي، وأراد أن يكسب الجولة ضد بالمرستون، بمحاولة الضغط على الباب العالي ليوافق على عقد اتفاق يتمشى مع السياسة الفرنسية؛ حتى يجابه بريطانيا وبقية الدول الكبرى بالأمر الواقع، إلا أن بالمرستون كان قد سبقه إلى العمل عندما حث الدول الثلاث الأخرى على عقد معاهدة لندن التي أشرنا إليها، دون أن تشترك فرنسا في المفاوضات، وفي هذه الاتفاقية تقرر استخدام القوة عند الحاجة ضد محمد علي إذا لم يقبل شروط الحلفاء بأن تصبح مصر وراثية في أسرته، مع الجزء الذي حددوه بولاية عكا مدى حياته، وإعادة الأسطول العثماني الذي جاء به إلى الإسكندرية قائده التركي أحمد فوزي عقب اندحار الجيش العثماني في موقعة نزيب (يونيه 1839م)، ووضعه بين يدي محمد علي باعتباره السلطة الوحيدة التي تستطيع المحافظة عليه.

وقد ألحق بمعاهدة لندن ثلاث وثائق أخرى، تنص إحداها على أنه إذا لم يقبل محمد علي عرض الدول الموقعة على المعاهدة في ظرف عشرة أيام يحرم من حقه في سوريا مدى الحياة، وتبقى له مصر فقط وراثية في سلالته، وإذا مرت عشرون يومًا أخرى فمن حق السلطان أن يسحب منحته، وفي وثيقة أخرى يقرر الحلفاء تنفيذ ما جاء في المادة الثانية التي تنص على استخدام القوة الحربية لفرض ما يراه الحلفاء، وذلك في حالة رفض ما عرض عليه، أو محاولة تضييع الوقت.

إلا أن محمد علي رفض إنذار الحلفاء، وصمم على مواصلة الدفاع عن ممتلكاته (شكل رقم 2)، وأعلن أن ما حصل عليه بالسيف لا ينتزع منه إلا بالسيف، معتمدًا في ذلك على قوة الجيش المصري من ناحية، وعلى تأييد فرنسا من ناحية أخرى، إلا أن فرنسا تخلت عنه في النهاية؛ فقد أدركت الحكومة الفرنسية أن تقديم الدعم المسلح للدفاع عن مصر قد يؤدي إلى حرب أوروبية واسعة النطاق، بالإضافة إلى أن فرنسا ستضطر إلى الصراع وحدها وفي آن واحد ضد بروسيا على (الرين)، وضد بريطانيا في البحار، فلم تخاطر بالدخول في حرب أوروبية لا تعرف نتائجها، ولم تشأ الوزارة الفرنسية الجديدة التي خلفت وزارة (تيير) أن تقحم نفسها في القتال من أجل مصر، وسارعت إلى التفاهم مع الدول بشأن محمد علي ومصيره، وكان سقوط وزارة (تيير) دليلًا على استحالة وقوفها عمليًّا مع محمد علي.

شكل رقم (2) الحدود الإقليمية للقطر المصـري في عهد محمد علي (الشام)

تابع شكل رقم (2) الحدود الإقليمية للقطر المصـري في عهد محمد علي (مصـر)

تابع شكل رقم (2) الحدود الإقليمية للقطر المصـري في عهد محمد علي (السودان)

وفي ذلك الوقت، تشجع الباب العالي وسارت حكومته على حسب التعليمات البريطانية، فأقر معاهدة لندن، ووافق على أن تتخذ الدول أشد الإجراءات ضد القوات المصـرية المرابطة في الشام والأناضول، وعندئذ أبحر الأسطول البريطاني إلى (بيروت)، وضربها بالقنابل (9 سبتمبر 1840م).

وفي اليوم التالي شرع الأسطول في إنزال عدد من جنود البحرية الإنجليزية والنمساوية، ومعهم قوة تركية، وعين نابيير قائدًا للعمليات البرية التي كان قوامها سبعة آلاف جندي، وتولت تلك

الحملة توزيع الأسلحة على الثوار؛ ليحاربوا القوات المصرية في صف الحلفاء، وبدأت القوات المصرية تهزم في البر والبحر، وسقطت (صيدا) على الساحل؛ حيث نزلها جيش مختلط من الأتراك والإنجليز والنمساويين، ودارت العمليات الحربية على أرض لبنان، بينما اندست رسل السلطان والجواسيس الإنجليز بين الأهالي؛ لإثارتهم ضد الحكم المصري، ثم سقطت (عكا) بعد أن أمطرها الأسطول البريطاني بوابل من القنابل، ولما كانت (عكا) تعتبر في ذلك الحين مفتاح الشام كله، فقد تدهور موقف إبراهيم باشا، وبدأت قواته في الجلاء عن أطنة، والإسكندرونة، وحلب، ويافا، والقدس، وقد عانت تلك القوات في تقهقرها شدائد لا حصر لها؛ بسبب مناوشات الثوار في الطرق الوعرة وفي وسط الصحراء، بالإضافة إلى قلة المئونة، وقاد إبراهيم ذلك التراجع عبر الصحراء إلى غزة؛ حيث استقل من معه من الجند السفن التي أرسلها محمد علي.

والواقع أنه بعد سقوط عكا وتخلي فرنسا عنه، أيقن أنه أصبح تحت رحمة الحلفاء، فقَبِل الدخول في مفاوضات مع "نابيير" من كبار قواد الأسطول البريطاني، وكلف محمد علي وزيره (بوغوص) بعقد الاتفاق الذي وعد فيه محمد علي بتسليم الأسطول العثماني، وبالجلاء عن سوريا، وفي مقابل ذلك تعهد "نابيير" بأن تضمن الدول لمحمد علي حكومة مصر وراثية.

وقد وافقت الحكومة البريطانية على الاتفاق الذي توصل إليه "نابيير"، واضطر الباب العالي تحت ضغط السفراء إلى أن يرسل إلى محمد علي فرمان فبراير 1841م، الذي اعترف فيه بحق محمد علي وسلالته في حكم مصر، إلا أن الفرمان اشتمل على كثير من الشروط القاسية؛ كاحتفاظ السلطان بحق اختيار والي مصر من أسرة محمد علي، واستيلاء السلطان سنويًّا على جزية توازي ربع دخل مصر تقريبًا، وبعض المضايقات الأخرى، جعلت محمد علي يرفض قبول الفرمان، ويطالب بعدة تعديلات في شروطه، فأصبحت الوراثة لأكبر أفراد الأسرة العلوية سنًّا حسب المتبع في وراثة العرش العثماني، وأن تحدد الجزية السنوية بمبلغ 80.000 كيس (400.000) جنيه عثماني، وأن يكون للوالي حق منح الرتب العسكرية لغاية رتبة القائم مقام، وصدر فرمان آخر بمنحه الولاية على السودان، الذي تم غزوه على يد قوات محمد علي، واعتبره الباب العالي فتحًا عثمانيًّا، وفي 10 يونيه سنة 1841م قرئ الفرمان الأخير رسميًّا في قصر محمد علي، وبذلك عادت مصر إلى التبعية الشكلية للسلطان العثماني، ونجح بالمرستون في تحديد مركز محمد علي في مصر، ومنع تجدد اعتداءاته هو وخلفاؤه على أراضي الدولة العثمانية، بعد تقييد القوة المصرية برًّا وبحرًا، ومنع ولاة مصر من حرية التعامل المباشر مع الدول الأوروبية، وحرمانهم من التمثيل الدبلوماسي في الخارج، واستمر تحديد مركز مصر القانوني على هذه الصورة إلى أن زالت السيادة العثمانية نهائيًّا عند قيام الحرب العالمية الأولى سنة 1914م.